كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلميـة

المصطلحُ النحويُّ
(تعدد المدلول والمقابل)

إعداد

د/ صابر حامد عبدالكريم

أستاذ اللغويات المساعد فى كلية اللغة العربية بأسيوط

(العدد السادس والثلاثون الجزء الثالث ٢٠١٧م)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم ، ورضي عن صحابته أجمعين .

أما بعد : .

فإن مصطلحات كل علم هي مفاتيحه ، ولكل صناعة . كما قال الجاحظ . [1] ألفاظ ، فلا بد لمن يطلب فَنًّا من الفنون أن يقف على مصطلحاته .

ولذلك فالاهتمام بالمصطلح ليس ترفًا فكريًّا ، وإنّما هو أمر تدعو إليه الحاجة عند طلب فن من الفنون ؛ إذ لا بد من الوقوف على مصطلحات ذلك الفن .

والجهل بمصطلحِ فَنٍّ ما عائق عن خوض غماره ، ومن هذه المصطلحات مصطلحات النحويين ، وهي تتنوع باختلاف مذاهبهم ، وقد تتنوع أيضا باختلاف الزمن ، فالمصطلح كأي كائن حي في تطوره .

ومن العوائق في مصطلحات النحويين اختلاف مدلول المصطلح الواحد في باب عن باب ،

كذلك قد يكون لهذا المصطلح مقابل فيختلف ذلك المقابل تبعًا لمدلول ذلك المصطلح في الباب الذي يرد فيه عن غيره في باب آخر ، وهذا ما أردت الوقوف عنده في هذا البحث ، الذي اقتصرت فيه على المصطلحات النحوية التي لها مسمى واحد عند النحويين مع اختلاف مدلولها في باب عن باب آخر ، وحصرت مقابلها في كل باب ، وفصلت القول في مدلول المصطلح ومقابله ، والأحكام

(١) الحيوان ٣ / ٣٦٨ .

المتعلقة بهما ، ولم أتعرض للمصطلح الذي لم يرد في أكثر من باب ، أو الذي لم يختلف مدلوله ، أو الذي لم يتعدد مقابله . وجاء هذا البحث في:

مقدمة .

وتمهيد : تكلمت فيه عن المصطلح : معناه ، ونشأته ، وأنواعه ، وتعدده.

ثم ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : عن مصطلح المفرد في أبواب : الكلمة والكلام ، والإعراب والعلم،والخبر والحال والنعت،و"لا" النافية للجنس،والتمييز ،والنداء،والعدد .

المبحث الثاني : عن مصطلح المتصل في بابي : الضمير ، والاستثناء .

المبحث الثالث : عن مصطلح الناقص في أبواب : الإعراب والبناء . وتحته الاسم المنقوص ، والنقص في الأسماء الستة . ، والمعرفة والنكرة ، والنواسخ . وتحته بابا " كان ، وكاد " . ، والاستثناء .

ثم ختمت البحث بخاتمة ذكرت فيها ما توصلت إليه ، وما أوصي به .

وأرجو أن أكون قد وُفِّقْتُ ، وجزى الله خيرا من قرأ هذا البحث فوضع يدي على خطإ وجده أو توجيه للأَوْلَى رآه .

وأسأل الله . تعالى . أن يوفقني أنا ، أو غيري لدراسة المصطلحات الصرفية حتى تكتمل دائرة مصطلحات هذا الفن .

كما أسأله . سبحانه . أن يجعل ما يكون من ثواب لهذا العمل في ميزان حسنات والدَيَّ وحسناتي ، وأن يغفر لي ولهما الزلات .

وأختم بما قاله الله . عزّ وجلّ . حاكيًا عن نبيه شعيب . على نبينا وعليه الصلاة والسلام . : " إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ". (١)

(١) من الآية (٨٨) في سورة " هود " .

الدراسات السابقة

اهتم الباحثون بالمصطلح من الناحية التاريخية،ومن جهة تطوره ، واختلافه باختلاف الزمن ، والفن الذي يرد فيه ، والمذهب الذي ينتمي إليه واضع المصطلح.

ومن الدراسات النحوية التي عالجت جانبا من هذه الأمور :

- المصطلحات النحوية : نشأتها وتطورها : رسالة ماجستير في كلية دار العلوم بالقاهرة . سعيد أبو العزم إبراهيم ١٣٩٧هـ . ١٩٧٧م .
- المصطلح النحوي : نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري : رسالة ماجستير في كلية الآداب جامعة الرياض . عوض حمد القوزي . ١٩٨١م .
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية – مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة – مصر . العدد ١٠٩ . – جمادي الأولى ١٤٢٨هـ . مايو ٢٠٠٧م . د. عوض حمد القوزي .
- المصطلح النحوي دراسة نقدية تحليلية – أحمد عبد العظيم عبد الغني – الناشر دار الثقافة للنشر والتوزيع .
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية – محمد سمير اللبدي – مؤسسة الرسالة.
- المصطلح النحوي عند الفراء في معاني القرآن – رسالة ماجستير في جامعة الموصل . حسن أسعد محمد . ١٩٩١م .
- مصطلحات علم أصول النحو دراسة وكشاف معجمي – أشرف ماهر النواجي – دار غريب ٢٠٠١ م .
- المصطلح العلمي في اللغة العربية : عمقه التراثي وبعده المعاصر . رجاء وحيد دويدري . دار الفكر العربي دمشق ١٤٣١ هـ . ٢٠١٠ م .
- المصطلح في اللسان العربي من آلية الفهم إلى أداة الصناعة . عمار ساسي الناشر عالم الكتب الحديث ٢٠٠٩ م .

• من قضايا المصطلح اللغوي العربي . مصطفى طاهر الجنادرة . عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع . إربد . الأردن ٢٠٠٣ م .

وهناك مؤلفات مشهورة في الاصطلاحات استفدت منها في التمهيد :

- الكليات – أبو البقاء الكفوي – مؤسسة الرسالة .
- كشاف اصطلاحات الفنون – التهانوي .
- التعريفات – الجرجاني .
- دستور العلماء – عبد النبي بن عبد الرسول .

وبعد أن انتهيت من إعداد هذا البحث توصلت إلى أن هناك بحثا يوحي عنوانه بقرب بحثي هذا منه ، وهو " تعدد المصطلح وتداخله : قراءة في التراث اللغوي إعداد الدكتور خالد بسندي جامعة الملك سعود كلية الآداب قسم اللغة العربية ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م (بحث منشور في مجلة التراث العربي/ اتحاد دمشق) ، فأسرعت إلى الحصول عليه وقراءته ، فوجدت التشابه قريبا في العنوان فقط مع اختلاف المضمون نهائيا ؛ إذ حدد صاحبه ثلاثة محاور للدراسة بعيدة كل البعد عن دراستي ، وهذه المحاور كما نص صاحب البحث في الصفحة الأولى (ملخص البحث) :

١) تعدد المصطلح وتداخله للمفهوم الواحد :

نحو إطلاق العلماء مصطلحات (الاستغناء وسد المسد والاكتفاء) ، رغم أن الاستغناء يختلف في طبيعته وحكمه ومواضعه عن المصطلحين الأخيرين ، لكنّ القدماء خلطوا بين المصطلحات الثلاثة ومفاهيمها ، وذكروا ما يمكن أن يكون استغناء تحت باب غيره ، والعكس أيضًا ، وهذه الظاهرة التي أشرنا إليها (الاستغناء) أوقعت بعض المحدثين في الخلط ، بل ربّما اشتطّوا في بحوثهم ، فعدّوا هذه الظاهرة ضمن الحذف تارة ، وضمن التعويض تارة أخرى ، حتى أوصلهم ذلك إلى عدّها من قوانين التحويل اللغوية الحديثة التي توصّل إليها تشومسكي . ونحو إطلاق سيبويه مصطلح (الخبر) للدلالة على الحال إضافة إلى مصطلح

الحال ، ونحو إطلاق سيبويه مصطلح (الصفة والنعت)على مفهوم واحد ، وإطلاق ابن جني على الاشتقاق الصغير اسم الاشتقاق الأصغر إضافة إلى الاشتقاق الصغير في وقت واحد ، مما أدى فيما بعد إلى اضطراب المصطلح بين الصغير والأصغر ، والكبير والأكبر إضافة إلى مصطلحات أخرى في هذا الباب.

٢) تعدد المصطلح وتداخله بين المدارس النحوية مع اختلاف المفهوم :

نحو مصطلح (الفصل)عند البصريين ومصطلح (العماد)عند الكوفيين ، ومصطلح (ضمير الشأن) عند البصريين ومصطلح (الضمير المجهول) أو (الاسم المجهول) عند الكوفيين ، ونحو مصطلح (الصلة) عند البصريين والصلة عند الكوفيين ، والصلة عند الفراء والزيادة عند البصريين ، ونحو إطلاق مصطلح (الصفة) عند الكوفيين على حروف الجر وإطلاق مصطلح الصفة أيضا عند بعض الكوفيين على ظرفي الزمان والمكان .

٣) تعدد المصطلح وتداخله نتيجة اختلاف العلوم : نحو مصطلح (الخبر) ومفهومه عند النحويين ، ومصطلح الخبر ومفهومه عند البلاغيين ، ونحو تداخل مصطلح (الحشو) عند البلاغيين أنفسهم مع مصطلحات أخرى ، كما هو عند النحويين أيضًا .

التمهيد

المصطلحات هي مفاتيح العلوم . كما قال الخوارزمي . وقد قيل إنّ فهم المصطلحات نصف العِلم ؛ لأنّ المصطلح هو لفظ يعبر عن مفهوم ، والمعرفة مجموعة من المفاهيم التي يرتبط بعضها ببعض .

معنى " مصطلح " :

المصطلح في اللغة مأخوذ من مادة " ص ل ح " التي تدل على التصالح والتوافق .

جاء في لسان العرب : " والصُّلْحُ تَصالُح القوم بينهم والصُّلْحُ السِّلْم وقد اصْطَلَحُوا وصالحوا واصَّلَحُوا وتَصالحوا واصَّالحوا مشدّدة الصاد قلبوا التاء صادًا وأَدغموها في الصاد بمعنى واحد . " (١)

ومن هنا فكأن المصطلح يعني أنه حدث خلاف عند إطلاق اسم على مسمًّى ما ، ثم تم توافق واصطلاح على هذا الاسم .

واما المعنى الاصطلاحي فله صلة بالمعنى اللغوي للمادة ، ويفيد أن القوم اختلفوا عند ظهور مدلول جديد على تسميته فأعطاه كلٌّ منهم اسمًا إلى أن صار اتفاق واصطلاح على تسمية واحدة لذلك المدلول .

ومن هنا فالمصطلح عرفيًّا عبارة عن اتفاق أهل علم من العلوم أو صناعة من الصناعات أو عمل من الأعمال على استعمال بعض المفردات أو التراكيب اللغوية لمعنى من المعاني الراجعة إلى فنهم أو حرفتهم ، على أن يكون ذلك المعنى المستحدَث مباينًا لمعنى تلك الكلمة عند أهل اللغة نوعًا من المباينة . (٢)

---

(١) لسان العرب ٢ / ٥١٦ (صلح) .

(٢) انظر : لسان المحدثين ٢ / ٨٢ .

وهذه المصطلحات لا توضع ارتجالًا ، بل لابد في كل مصطلح من وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة بين مدلوله اللغوي ، ومدلوله الاصطلاحي .

ويكثر الاصطلاح في المعاني التي يكثر دورانها على الألسنة ، أو يكثر تكرارها في فَنٍّ ما ، وذلك لتيسير التعبير عن مقصد أهل ذلك الفن ، وتيسير إفهامهم المخاطَبين .

قال ابن جني : " ... وذلك كأن يجتمع حكيمان أو ثلاثة فصاعدًا فيحتاجوا إلى الإبانة عن الأشياء المعلومات فيضعوا لكل واحد منها سمة ولفظًا إذا ذكر عرف به ما مسماه ؛ ليمتاز من غيره ، وليغنى بذكره عن إحضاره إلى مرآة العين فيكون ذلك أقرب وأخف وأسهل من تكلف إحضاره لبلوغ الغرض في إبانة حاله . " (١)

وقد تعددت الأقوال في تعريف " المصطلح " في الاصطلاح ، ففي كتاب التعريفات للجرجاني أن المصطلح عبارة عن اتفاق قوم على تسمية شيء باسم ما بنقل موضعه الأول وإخراج اللَّفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما ، أو هو: اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى ، أو: لفظٌ معيَّن بين قومٍ معينين . (٢)

وقال أبو البقاء في الكليات : " الاصطلاح هو اتفاق القوم على وضع الشيء وقيل : إخراج الشيء من المعنى اللغوي إلى معنى آخر لبيان المراد ". (٣)

---

(١) الخصائص ١ / ٤٥ .

(٢) انظر : التعريفات ٢٢ .

(٣) انظر : الكليات للكفوي ٢ / ٨٢ .

وقال القاري في " شرح نخبة الفكر " مبينًا معنى عبارة ابن حجر " في اصطلاح أهل الحديث " : أي في عرفهم ، وهو توافقهم على استعمال ألفاظ مخصوصة يتداولونها على وجه التعارف فيما بينهم،كما اصطلحوا عليها.(١)

وقيل:هو اللفظ المختار للدلالة على شيء معلوم ليتميز به عما سواه . (٢)

ولفظ مصطلح مصدر ميمي أو اسم مفعول من الفعل اللازم " اصطلح " وكان حق اسم المفعول هنا أن يستعمل معه جار ومجرور لينوب عن فاعله ، فيقال : " مصطلح عليه " ، ولكن قد يكون حذْفُه تخفيفا لمّا نقل إلى الاسمية الخالصة لتخصيصه بهذا المدلول الجديد ، فصار كالعلم المأخوذ من الوصف في نزع الوصفية منه ، وعدم تحمله للضمير .

ومفهوم المصطلح يتضمن ثلاثة عناصر : الاتفاق ، والطائفة المخصوصة ، والشيء المخصوص الذي يعني اللفظ والمفهوم .

وبدأ استعمال هذا اللفظ بمجيء الإسلام وتوسع رقعته وانتشار علم الكتابة وضرورة المسلمين الملحة إلى تدوين كل ما يتعلق بالشرع ، فظهر من هذه الحركة علم الحديث الذي عرف بـ " علم المصطلح " .

وسماه أهل الحديث هذه التسمية لأنّه علم اهتم باصطلاحات أهل الحديث من تعريف وتبيين وإيضاح لما كانوا قد اصطلحوا عليه من ألفاظ في هذا العلم .

ولعل أول من اهتم بعلم المصطلح جابر ابن حيان المتوفى سنة ٢٠٠هـ في كتابه " الحدود " ، وتناول فيه المصطلحات الكيمائية والطبية ، وأراد بالحدود المصطلح .

---

(١) انظر: شرح نخبة الفكر ١٣٦.

(٢) فقه النوازل للدكتور بكر أبو زيد ١/ ١٢٣ .

ثم كان أبو حاتم الرازي المتوفى سنة ٣٢٢هـ في كتاب " الزينة في الكلمات الإسلامية " ، وفيه تتبع الألفاظ الشرعية ، وعني بشرحها وإعطاء دراسة عنها .

ثم " الفارابي " المتوفى ٣٣٩هـ في كتابه " الألفاظ المستعملة في المنطق " والخوارزمي المتوفى ٣٨٧ هـ " في كتابه " مفاتيح العلوم " ، وابن فارس المتوفى ٣٩٥هـ في كتابه " الصاحبي " الذي عقد فيه بابا سماه بالأسباب الإسلامية ، ومراده بالأسباب الإسلامية المصطلحات ، والميداني المتوفى ٥٣١ هـ في كتابه " السامي في الأسامي " ، وابن عربي المتوفى سنة ٦٣٨هـ في كتابه " معجم المصطلحات الصوفية " ، والجرجاني المتوفى سنة ٨١٦هـ في كتابه " التعريفات ".

ثم كمال الدين عبد الرازق المتوفى ٧٢٠ أو ٧٣٠ هـ في مقدمة كتابه " اصطلاحات الصوفية " ، وابن خلدون ٨٠٨ هـ في الفصل الحادي والخمسين من مقدمته . [١]

أنواع المصطلحات :

تتنوع المصطلحات حسب الفن الذي توضع له تلك المصطلحات ، فهناك مصطلحات فقهية ، ومصطلحات حديثية ، ومصطلحات في النحو ، ومصطلحات في علم البلاغة ، ومصطلحات في الأدب ، ومصطلحات في التاريخ ، ومصطلحات في الفلسفة ، ومصطلحات في الطب ، ومصطلحات في الهندسة ، ومصطلحات في الكيمياء ، والفيزياء ، والقانون ، وعلم الحيوان ، وعلم النبات ، وعلم الرياضيات ومصطلحات حربية ، وهناك مصطلحات سياسية ، ومصطلحات اقتصادية ، وجغرافية ، وجيولوجية ، وغيرها من العلوم فلكل فن مصطلحات تعارف عليها أصحاب ذلك الفن .

(١) انظر : مجلة لسان العرب ـ العدد الثامن والأربعون ١٠ .

كما تتنوع المصطلحات بتنوع المذهب العقدي الذي تنتمي إليه تلك المصطلحات فهناك مصطلحات كلامية ، ومصطلحات صوفية ، ومصطلحات شيعية.

وهناك تقسيم آخر للمصطلح :

فهناك مصطلح الرمز بالحرف ، كما هو لدى المحدثين في ألفاظ التصحيح والتضعيف ، والعزو والتخريج ، وأيضا علماء الجبر والكيمياء والهندسة ونحوها ، ومصطلح الأرقام والحروف الأبجدية ، ومصطلح الرمز بالشكل والرسم كما هو لدى علماء الرياضيات . (١)

واختلاف الاصطلاحات قد تكون سببا في صعوبة التحصيل ، ولذا وجب على طالب العلم الوقوف عليها ، ومعرفة دلالتها في العلم الذي يطلبه ، وطلبها من أهل الذكر فيها .

يقول ابن خلدون : " والاصطلاحات أيضا في تعليم العلوم مخلّطة على المتعلّم حتّى لقد يظنّ كثير منهم أنّها جزء من العلم ، ولا يدفع عنه ذلك إلّا مباشرته لاختلاف الطّرق فيها من المعلّمين ، فلقاء أهل العلوم وتعدّد المشايخ يفيده تمييز الاصطلاحات بما يراه من اختلاف طرقهم فيها فيجرّد العلم عنها ويعلم أنّها أنحاء تعليم وطرق توصل وتنهض قواه إلى الرّسوخ والاستحكام في الملكات وتصحّح معارفه وتميّزها عن سواها مع تقوية ملكته بالمباشرة والتلقين وكثرتهما من المشيخة عند تعددهم وتنوعهم . " (٢)

(١) انظر : الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية آمال بنت عبدالعزيز العمر ص ١ .
(٢) ديوان المبتدأ والخبر ١/ ٧٤٥.

ظهور المصطلح النحوي :

إذا كان تأسيس النحو قد بدأ على يد البصريين فإنه من الطبعي أن تكون بداية وضع المصطلحات على يدهم ، وإن كانت المصطلحات حينئذٍ لم تصل إلى مرحلة النضج التي هي عليه الآن .

ومثال ذلك ما عبر به يحيى بن يعمر عن " النصب " بـ " الوضع " وذلك عندما قال له الحجاج : خبّرنى عنّى هل ألحن ؟ فسكت ، فقال : أقسمت عليك ، فقال : أما إذ سألتنى أيها الأمير فإنك ترفع ما يوضع ، وتضع ما يرفع . (١)

ومن النحاة اللذين كان لهم الفضل في ذلك أيضا عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (٢).

ويذكر أن أول من وضع المصطلح النحوي هو أبو الأسود الدؤلي ، وقد أشار إلى ذلك ابن النديم معتمدًا على ذكره لمصطلحات مثل الفاعل والمفعول والفتح والكسر ، كما أنه أطلق كلمة " النحو " على هذا العلم اقتباسا من كلمة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ (٣).

لكن البداية الحقيقية للمصطلح النحوي بصورته الناضجة كانت عند الخليل وسيبويه وذلك في كتاب سيبويه الذي يمثل خلاصة علم الخليل .

وكان المصطلح في كتاب سيبويه عبارة عن اللفظ الدال على معنى نحوي محدد كالاسم ، والفعل ، والفاعل ، والمفعول ، والرفع ، والنصب ، دون ذكر تعريف دقيق لمثل هذه المصطلحات ، وربما اكتفى سيبويه في توضيح الباب الذي يتكلم عنه بذكر أمثلة توضحه .

---

(١) انظر : إنباه الرواة ٤ / ٢٦، ووفيات الأعيان ٦ / ١٧٤، و مرآة الجنان ١ / ٢١٣.

(٢) انظر : نشأة النحو ١٨٣.

(٣) انظر : الفهرست لابن النديم ٥٩ ، والمدارس النحوية ٢٥١ .

ثم توافرت جهود النحاة من بعده حتى وصل المصطلح النحوي إلى ما هو عليه الآن .

فبعد سيبويه ظهر نحاة كبار ارتقوا بالمصطلح النحوي البصري ، منهم قطرب والأخفش الأوسط ، والجرمي ، والمازني ، والمبرد .

كما ظهر في الكوفة نحاة منهم الكسائي ، والفراء ، وثعلب الذين حاولوا أن يصوغوا آراءهم بمصطلحات جديدة .

وإن كانت المصطلحات التي وضعها البصريون هي التي سادت لدى نحاة بغداد ، ومصر ، والأندلس ، ومن بعدهم .

تعدد المصطلح :

وقد تعدد المصطلح للمفهوم الواحد ، كما نجد ذلك في تسميتهم " لاسم النكرة الذي يكون بمعنى " من " ، مبينا إبهام اسم أو نسبة " ، فقد أطلقوا عليه أكثر من اسم فقالوا : مُمَيِّز ، ومُفَسِّر ، ومُبَيِّن ، وتمييز .

وقد يتعدد المصطلح لاختلاف المدرسة النحوية وذلك كما في تعبيرهم عما يقوم مقام الفاعل بعد حذفه وتغير صورة الفعل ، فقد عبر البصريون عنه بـ " نائب الفاعل " في حين يعبر عنه الكوفيون بـ " ما لم يُسَمَّ فاعله " .

وكذلك التعبير بما لا يدخله التنوين ، ولا الجر بالكسرة بـ " ما لا ينصرف " عند جمهور النحاة ، في حين يعبر عنه البغداديون بـ " ما لا يُجْرَى ".[1]

وقد وضع المصطلح ليدل على صورة محددة في الفن الذي يوضع فيه ، ولذلك كان الأولى ألا تتعدد دلالته .

(١) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١ / ١٦٥ .

ولكننا نجد مصطلحات مشتركة بين علوم مختلفة ، ففي العربية نجد مثلا مصطلحًا كـ " الخبر " مستعملًا في كل من النحو ، والبلاغة بدلالة تختلف في كل منهما عن الآخر ، وكذلك " الإضمار " في النحو، والعروض .

وحين يقع هذا الاشتراك في العلم الواحد فإن الأمر يزداد صعوبة . ومن هذا اشتراك أكثر من باب من أبواب النحو في مصطلح واحد كأبواب : (الكلمة والكلام ، والإعراب ، والعَلَم ، والخبر والحال والنعت ، و" لا " النافية للجنس ، والتمييز ، والنداء ، والعدد) التي تشترك جميعها في مصطلح " المفرد " وغير ذلك من الأبواب ؛ لذا كانت دراسة هذا الأمر ، وتوضيحه من الأمور التي يجدر الاهتمام بها في كل فن من فنون المعرفة .

المبحث الأول

المفرد

المفرد في باب الكلمة والكلام :

وهو مشارك في هذا الباب لمصطلح الكلمة في أحد إطلاقيها ، فهي تطلق على مفرد الكلام اسمًا ، أو فعلًا ، أو حرفًا ، وهذا هو المقصود عند النحويين ، وعلى الكلام التام ، وهذا إطلاق لغوي .

قال " ناظر الجيش " : " الكلمة : تقال في اللغة بطريق الاشتراك لمعنيين :

أحدهما:الكلام التام أي المفيد كقوله ـ تعالى ـ :"وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا "[1] وكقوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ " الكلمة الطيِّبة صدقة "(٢) ، و أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد [3]:

ألا كُلُّ شيءٍ ما خلا الله باطلُ [4]

ثانيهما: أحد مفردات الكلام وهو الاسم وحده أو الفعل وحده أو الحرف وحده وهذا هو المصطلح عليه في علم النحو " [5].

---

(١) من الآية (٤٠) في سورة " التوبة " .

(٢) صحيح البخاري ٨ / ١١ ، ومسند الإمام أحمد ١٣ / ٥١٢ .

(٣) صحيح البخاري ،باب ما يجوز من الشعر والرجز والحداء وما يكره منه ـ كتاب الأدب ـ ٨ / ٣٥ حديث رقم (٦١٤٧) ، وصحيح مسلم ،كتاب الشعر ١٧٦٨/٤حديث رقم (٢٢٥٦).

(٤) صدر بيت من الطويل ، في ديوان لبيد ص ٨٥ .

عجزه : وكلُّ نعيمٍ لا محالةَ زائلُ

ينظر : الشعر والشعراء ١ / ٢٧١ ، وخزانة الأدب ٢ / ٢٥٥ .

(٥) تمهيد القواعد ١ / ١٢٨.

• والمفرد في هذا الباب هو ما لا يدلُّ جزؤه على جزء معناه كـ " زيد " ، فلا يدل شيء من الحروف التي تركبت منها كلمة " زيد " على شيء من مدلول هذه الكلمة.

والمراد بالإفراد أن الكلمة بمجموعها وضعت لذلك المعنى دفعة واحدة ، ثم إذا كان معناها مستقلًّا بنفسه ، وغير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة مثل " عِلْم ، وجَهْل " سميت اسمًا ، وإذا اقترنت مثل " عَلِمَ ، وجَهِلَ " سميت فعلًا ، وإذا كان معناها لا يستقل بنفسه مثل " مِنْ ، وعَنْ " سميت حرفًا [١].

ولأن المقصود بالكلمة المفرد المستقل ، فيخرج بذلك أبعاض الكلمات الدالة على معنى ، كحروف المضارعة وياء النسب وتاء التأنيث وألف ضارب فليست بكلمات لعدم استقلالها [٢].

ويدخل فيه مثل " ضرب " ، وغيره من الأفعال ، مع أنه داخل في تعريف المركب وخارج عن تعريف المفرد فإن الحدث مدلول حروفه المرتبة ، والإخبار عن كون ذلك في الزمن الماضي مدلول وزنه الطارئ على حروفه ، والوزن جزء اللفظ ؛ إذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعة وضعا معيّنا ، والحركات مما يُتلفظ به ، فهو حينئذ كلمة مركبة من جزأين يدل كل منهما على جزء معناها .

ولا عبرة بهذا فإن المراد بالتركيب . كما قال " الرضي " : " أن تكون هناك أجزاء مترتبة مسموعة ، هي ألفاظ أو حروف ، والهيئة مع المادة ليست بهذه المثابة ، بل الجزآن مسموعان معا ، فلا يلزم التركيب [٣].

---

(١) انظر : مفتاح العلوم للسكاكي ص ٩ .

(٢) انظر : همع الهوامع ١ / ٢٣ .

(٣) انظر : شرح الكافية ٦/١ .

ويدخل في المفرد أيضًا الضمائر المقدرة في مثل " قُمْ " ، و" اذْهَبْ " ، و" انْطَلِقْ " ، لأنها وإن لم تكن كلمات بالفعل إلا أنها كلمات بالقوة .

قال في التصريح : " والضمائر المستترة ألفاظ بالقوة،ألا ترى أنها مستحضرة عند النطق بما لابسها من الأفعال استحضارًا لا خفاء معه ولا لبس" [١].

ولو ركبت كلمة من اسمين مثل " بعلبك " ، أو حرفين مثل " لولا " ، ثم سُمِّيَ بها لصارت كلمة واحدة ؛ لأن أحد الجزأين ـ عندئذ ـ لا يدل على جزء المعنى الذي هو الذات المسماة بتلك الكلمة ، ومن هنا فتكون هذه الكلمة من قبيل المفرد [٢].

وهو أخص من القول ؛ لدخوله تحته ؛ إذ المفرد هو الكلمة التي هي نوع من القول ، فكل كلمة قول وليس كل قول كلمة . [٣]

المقابل

• ويقابل المفرد هنا المركب ، ويشمل الكلم ، والكلام ، والجملة .

فالكلم : ما تركب من ثَلَاث كلمات فصاعدا أفاد ، أم لم يفد ، مثل " قد قام زيد " ، و " إن قام زيد " .

والكلام : ما تضمن من الكلام إسنادا مفيدا مقصودا لذاته [٤] ، مثل " زيد قائم " ، و " قام زيد " ، و " في الدار زيد " ، و " هيهات العقيق " ، و"قُمْ"

(١) التصريح ١ / ١٧ .
(٢) انظر : شرح شذور الذهب للجوجري ١ / ١٣٩ ـ ١٤٠ .
(٣) انظر : تمهيد القواعد ١ / ١٣٨ .
(٤) انظر : تسهيل الفوائد ٣ .

و" صَهْ " [١] .

والمركب هنا هو ما دل جزؤه على جزء معناه ، و قد يكون بوضع كلمة مع أخري ، أو بالإسناد ، كـ "غلام زيد" ، " الله ربنا " ، و" ضَرَبَا " ، و " ضَرَبُوا " [٢].

وتركيب الكلمة يكون في الأسماء ، مثل " معد يكرب ". [٣]

وفي الحروف ، مثل " لولا " ، ولا يكون في الأفعال ، وما أخذت منه . وهو المصادر . ، ولا في الصفات الجارية على الأفعال ، قال " ابن عصفور " : " لم يوجد في الأفعال ما هو مركب " [٤] .

والتركيب الإسنادي لا يتأتى إلا من اسمين ، أو من اسم وفعل [٥] .

---

(١) انظر : التبيين للعكبري ١١٣ .

(٢) انظر : التعريفات للجرجاني ٢٢٣ ، ودليل الطالبين لكلام النحويين ١٣ .

(٣) والمبني من هذه المركبات إما أن يُبْنَى فيه الاسمان معًا ، مثل تركيب العشرة مع ما نيف عليها إلا " اثني عشر " كـ " ثلاثةَ عشرَ " ، ومثل " حَيْصَ بَيْصَ " .
وإما أن يُبْنَى الأول منهما فقط ، مثل " بعلبك " .
فما تضمن جزؤه الثاني معنى حرف بني جزآه ؛ لوجود علتي البناء فيهما معاً أما الأول فلأنه تنزل منزلة صدر الكلمة من عجزها ، وأما الثاني فلأنه تضمن معنى الحرف ، وما لم يتضمن ثانيه معنى الحرف أعرب هذا الجزء ، وبني صدره فقط .
انظر: المفصل ٢١٩ .

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٦١٠/١ ، و الكافي في الإفصاح ٦٦٢ – ٦٦٤ ، ١١٤٥

(٥) والمركب الإسنادي إن سمي به ، مثل " شاب قرناها " يخرج عن أصله فتكون فائدته جزئية ، لا تامة ولا يُسَمَّى كلامًا .
وإن أفاد ولكن كانت فائدته لغيره . بأن ذكرت الجملة متممة لغيرها في إفادة المعنى ، مثل جملة " رحمته واسعة " في قولنا : " الله رحمتُه واسعةٌ " ، وتشمل الجمل الواقعة خبرًا ، أو صفة،أو صلة، أو حالًا، أو شرطًا ، أو جوابه ، أو جملة قسمًا . فلا يسمى كلاما تامًّا .
وإن أفاد وكانت الجملة مقصودة لذاتها، مثل جملة " اللهُ ربُّنا " فهو الذي يُسَمَّى كلامًا مفيدًا .

فلا يتأَتى من فعلين ، ولا حرفين ، ولا اسم وحرف ، ولا فعل وحرف ، ولا كلمة واحدة ؛ لأن الإفادة إنما تحصل بالإسناد وهو لا بد له من طرفين مسند ومسند إليه ، والاسم بحسب الوضع يصلح أَن يكون مسندًا ومسندًا إليه ، والفعل لكونه مسندًا لا مسندًا إليه ، والحرف لا يصلح لأَحدهما .

فالاسمان يكونان كلاما ؛ لكون أحدهما مسندًا والآخر مسندًا إليه ، وكذلك الاسم مع الفعل ؛ لكون الفعل مسندًا والاسم مسندًا إليه ، والفعلان ، والفعل والحرف لا مسند إليه فيهما ، والاسم مع الحرف إما أَن يفقد منه المسند أَو المسند إليه ، والحرفان لا مسند إليه فيهما ولا مسند ، والكلمة لا إسناد فيها بالكلية .[١]

والجملة مختلف فيها :

فذهب الزمخشري إلى أن الكلام يرادف الجملة ، وأفاد ابن هشام بأن الجملة أعم بدليل أنهم يقولون جملة الشرط ، وجملة الجواب ، وجملة الصلة ، وكل ذلك ليس مفيدا فليس كلاما وعلى هذا فحد الجملة القول المركب [٢].

بقي أن نقول:إن الإفراد هو الأصل والتركيب خلاف الأصل؛إذ الأصل في الكلمات الإفراد؛لذا لا يُحكم على كلمة بالتركيب إلا أن يوجد دليل قاطع على ذلك.[٣]

المفرد في باب الإعراب :

المفرد هنا ما دل على واحد ، أو واحدة ، مثل " كتاب " ، و " ورقة " .

ويعرب بالعلامات الأصلية ظاهرة ، أو مقدرة .

(١) همع الهوامع ١ / ٥٢ ، وانظر: شرح كتاب الحدود في النحو ٨٨ .
(٢) انظر : المفصل ٢٣ ، وشرحه لابن يعيش ١ / ٧٣ ، وهمع الهوامع ١ / ٥٥ ـ ٥٦ .
(٣) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٠٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٨/١ .

فالظاهرة مثل قوله . تعالى . : " وَأُفَوِّضُ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بَصِيرٌ بِالْعِبَدِ" (١).

والمقدرة مثل قوله . تعالى . : " وَإِنْ تَجْهَرْ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى * وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى " (٢) ، ومثل قوله . عز وجل . : " مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي " (٣) ، وقوله . سبحانه . : " وَمَا أَنْتَ بِهَادِي الْعُمْيِ عَنْ ضَلَالَتِهِمْ " (٤) .

والأصل في الإعراب الحركة ؛ لأنها . كما قال " العكبري " . ناشئة عن العامل كقولك : " قام زيد " فالضمة حادثة عن الفعل ، والفعل عامل ، والعمل نتيجة العمل والعمل هو الحركة . (٥)

و يبنى الاسم المفرد إذا أشبه الحرف ، مثل قوله . تعالى . : " قَالُوا أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ " (٦) .

ويمنع من الصرف إذا أشبه الفعل ، مثل قوله . تعالى . : " وَإِذَا حُيِّيتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا "(٧) .

---

(١) من الآية (٤٤) في سورة " غافر ".

(٢) الآيات (٧ . ٩) في سورة " طه " .

(٣) من الآية (١٧٨) في سورة " الأعراف " .

(٤) من الآية (٨١) في سورة " النمل " .

(٥) التبيين ١٦٨.

(٦) الآية (٦٢) في سورة " الأنبياء ".

(٧) من الآية (٨٦) في سورة " النساء ".

المقابل

يقابل المفردَ في هذا الباب المثنى، والجمعُ السالمُ بنوعيه ، والجمعُ المكسَّر.

• فالمثنى هو الاسم الدال على اثنين بزيادة في آخره ، صالح للتجريد ، وعطف مثله عليه[١] ، مثل : " قَالَ رَجُلَانِ " [٢] ، و" وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلَيْنِ " [٣] و" وَجَنَى الْجَنَّتَيْنِ دَانٍ " [٤]،[٥] .

أما التثنية فعبر عنها ابن مالك بقوله : " جعل الاسم القابلِ دليلَ اثنين متفقين في اللفظ غالبًا وفي المعنى على رأي بزيادة ألف في آخره . رفعًا . وياءٍ مفتوحٍ ما قبلها . جرًّا ونصبًا . " . [٦]

وقال ابن الخباز : " إنما جيء بها (علامة التثنية) في الكلام للإيجاز والاختصار؛ لأن قولك : " زيدان " يغني عن " زيد وزيد " . [٧]

---

(١) يرى البصريون أن " كِلَا " من قبيل المفردات ، فهي ليست من المثنى حقيقة ، ويرى الكوفيون أنها من قبيل المثنى حقيقة ، وواحد " كِلَا " " كل" فخففت اللام ، وواحد " كلتا " " كِلت " ، وأنشدوا :

في كلت رجليها سلامى واحده كلتاهما مقرونة بزائده

والصحيح ما ذهب إليه البصريون ، وليس " كِلَا " من لفظ " كل " ، ولا " كِلْتا " مفردها " كِلت "، بل "كِلْت" محذوفة من "كِلْتا"، وأبقيت الفتحة في التاء دليلا عليها ، كذا قال ابن الأنباري ، والسيرافي ، والشاطبي .

انظر تفصيل الكلام في المسألة في المقاصد الشافية ١/ ١٦٤ ـ ١٦٦ .

(٢) من الآية (٢٣) في سورة " المائدة " .

(٣) من الآية (٧٦) في سورة " النحل ".

(٤) من الآية (٥٤) في سورة " الرحمن ".

(٥) انظر : شرح الألفية للمكودي ١٦ .

(٦) تسهيل الفوائد ١٢ .

(٧) توجيه اللمع ٩٠ .

والألف والياء في المثنى علامتا إعراب عند الجمهور .

وقال الأخفش والمازني والمبرد : إنهما دليل الإعراب ، فوجود الألف دليل على الرفع ، ووجود الياء دليل على النصب أو الجر ، والإعراب مقدر عليهما كما يقدر على المقصور .

وقال الجرميُّ : الألفُ حرفُ إعراب ، وانقلابُها هو الإعراب . (١)

وحُكِيَ عن " الزجاج " أن المثنى . ومثله جمع السالم . يتضمنان معنى واو العطف فكان الاسم به مبنيًّا كـ " خمسة عشر " ونحوه .

والصواب أنهما غير مركبين ؛ لأن التركيب يبقى معه لفظ كل واحد من الاسمين ، والمثنى والجمع صيغتان أُخريان غير صيغة الاسمين المفردين . (٢)

• والجمع هو ما دل على أكثر من اثنين أو اثنتين ، فإن سلم فيه بناء المفرد فهو السالم ، وإن تغير فهو المكسَّر ، ثم إن السالم إن دل على أكثر من اثنين فهو جمع المذكر ، وإن دل على أكثر من اثنتين فهو جمع المؤنث .

أ . فجمع المذكر السالم يكون جمعا لاسم ، أو وصف ، مثل " الزيدون " ، و " المسلمون " .

ويشترط فيما يجمع هذا الجمع أن يكون مذكرا عاقلا خاليًا من تاء التأنيث.(٣) التأنيث.(٣)

---

(١) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ٢٩ ، والتبيين ٢٠٣ ، وما بعدها ، و اللباب في علل البناء والإعراب ١ / ٩٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١٨٨، وشرح الأشموني ٦٦/١ .

(٢) انظر : التبيين ٢٠١ . ٢٠٢ .

(٣) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز جمع العلم المذكر المختوم بتاء التأنيث ، كـ " طلحة ، وحمزة " جمع مذكر سالما بالواو والنون ، أو الياء والنون بعد حذف تاء التأنيث التي في المفرد ، ووافقهم على ذلك أبو الحسن بن كيسان ، وعلى ذلك يقولون : " جاء الطلحون والحمزون " و : " رأيت الطلحين والحمزين " .

فإن كان علما [1] زِيدَ على ذلك أن يكون خاليا من التركيب[2] ، وإن كان وصفا زيد ألا يمتنع مؤنثه من الألف والتاء . [3]

وجمع المؤنث ما دل على أكثر من اثنتين ، مثل مسلمات .

ويكون جمعًا لعلم لأنثى مثل " زينب وزينبات " ، ولِمَا ختم بعلامة من علامات التأنيث وهي التاء والألف المقصورة والألف الممدودة مثل " فاطمة وليلى وحسناء " فتجمع على " فاطمات وليليات وحسناوات " .

ويدخل فيه ما كان لمذكر كـ " حمّامات ، وسرادقات " ، وما لم يسلم فيه بناء الواحد نحو " بنات وأخوات " . [4]

وقد تغير فيه صورة المفرد بحذف تاء التأنيث ، مثل " فتاة وفتيات " ، أو قلب الألف المقصور ياءً ، أو واوًا ، مثل " هدى وهديات " ، و" رضا ورضوات " أو قلب ألف الممدود التي للتأنيث واوًا ، مثل " حسناء وحسناوات " ، أو فتح العين الساكنة

انظر : شرح ابن عقيل على الألفية ١ / ٦٠ مع حاشية رقم (٢) .

(١) يدخل تحت العلم ما كان علما على التوكيد نحو: " أجمع " فإنه يقال في جمعه : أجمعون . انظر : التصريح ١ / ٦٨ ، وشرح الألفية للمكودي ١٧ .

(٢) قال " الشيخ خالد الأزهري " : " فلا يجمع المركب الإسنادي ، نحو: " بَرَقَ نَحْرُهُ " علما اتفاقا؛ لأن المحكي لا يغير ، ولا المزجي نحو : " معد يكرب " ونحو : " سيبويه " على الأصح فيهما،تشبيها بالمحكي في التركيب . وقيل : يجوز مطلقا ، وقيل : إن خُتِم بـ " ويه " جاز ، وإلا فلا ... وأما المركب الإضافي فإنه يجمع أول المتضايفين ويضاف للثاني فيقول في "غلام زيد " . علما . : غلامو زيد ، وغلامي زيد ، وعن الكوفيين إجازة جمعهما معا ، فيقال: غلامو الزيدين ، وغلامي الزيدين . بكسر الدال فيهما . انظر : التصريح ١ / ٦٨ .

(٣) فمثل قتيل وصبور وأحمر وسكران ومثلها مما لا يلحق مؤنثه التاء لا يصح جمعه هذا الجمع ولم يشترط الكوفيون هذا الشرط .

انظر : المقاصد الشافية ١ / ١٨١، وشرح الأشموني ١ / ٦٠ .

(٤) انظر : شرح الأشموني مع حاشية الصبان ١ / ١٣٨ .

في الأسماء التي على وزن " فعْل " ، أو " فعْلة " ، مثل " سجْدة وسجَدات " [١] ، وتنوب الكسرة عن الفتحة فيه في حالة النصب حملًا على جمع المذكر السالم لأنه فرعه ، فحملوا النصب على الجر ليلتحق الفرع بالأصل ، كما جعلوا التنوين هنا في مقابلة النون هنالك ، وقدم الجر لأن النصب محمول عليه . [٢]

و زعم " الأخفش " أنه مبني في حالة النصب . [٣]

وجمع التكسير ما تغير فيه بناء الواحد بزيادة أو نقصان أو تبديل شكل ، مثل " أُسْد " . بضم فسكون . ، و " صِنوان " . جمع صِنو . ، و" تُخَم " . جمع " تُخَمة " . و" رِجال ، وكُتُب ، وغِلْمان " .

وقد يكون التغيير مقدرًا كـ " فُلْك " . بضم فسكون . للمفرد والجمع. [٤]

المفرد في باب العلم :

• يطلق العلم على الجبل ، قال . تعالى . : " وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنْشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ "[٥] ، ويطلق على الراية وعلى العلامة،والظاهر أنه نقل إلى المصطلح النحوي من هذا المعنى الأخير؛لأن العلم علامة على مسماه يميز به من غيره.[٦]

---

(١) فإن كان صفة وليس اسما لم يصح فيه ذلك فلا يقال في مثل " عبْلة " . صفة . : عبَلات ، ولا في " فيْنة " : فيَنات ؛ لأَن عينها غير صحيحة ، وسمع في جمع مثل "هنْد" الإبقاء على السكون ، والكسر إتباعًا للفاء : " هِنْدات وهِنِدات " والفتح " هِنَدات "، وكذلك " خُطْوة " : "خُطَوات ، وخُطُوات ، وخُطْوات " .

(٢) انظر : المقاصد الشافية ١ / ٢٠٨ ، وشرح الألفية للمكودي ١٩ .

(٣) قال ابن عقيل : " وهو فاسد إذ لا موجب لبنائه ". انظر : شرح ابن عقيل ١ / ٧٤ .

(٤) انظر : المقاصد الشافية ١ / ١٧٥ .

(٥) الآية (٢٤) في سورة " الرحمن ".

(٦) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١ /٩٣، وحاشية الصبان ١/ ١٨٦ .

أما عند النحويين فهو الاسم الذي علق في أول أحواله على شيء بعينه في جميع أحواله من غيبة وخطاب وتكلم . (١)

وقيل : هو اسم يعين المسمى مطلقًا ـ أي بغير قرينة ـ ؛ إذ كل معرفة ـ ما خلا العلم ـ دلالتها على التعيين بقرينة خارجة عن دلالة لفظها ، وتلك القرينة إما لفظية ، كالألف واللام والصلة ، وإما معنوية ، كالحضور والغيبة . (٢)

• والمفرد في هذا الباب هو ما عيَّن مسماه وتكَوّن من كلمة واحدة ، مثل " محمد " ، و " فاطمة " .

والمراد بالإفراد أنه يدل على حقيقة واحدة قبل النقل وبعده .

والعلم المفرد هو الأصل ؛ لأَن التركيب بعد الإفراد، وذلك نحو " خالد وعمرو".

والعلم المفرد يأخذ حكمه الإعرابي ، رفعا أو نصبا أو جرا ، بعلامات ظاهرة أو مقدرة حسب موقعه في الجملة ، وصحة آخره أو علته ، وإذا وجدت فيه علة مانعة من الصرف منع .

المقابل

• ويقابل المفردَ هنا المركبُ .

وهو الذي يدلّ على حقيقة واحدة بعد النقل ، وقبل النقل كان يدلّ على أكثر من ذلك . (٣)

أ ـ فإن تركب من مضاف ومضاف إليه ، مثل " عبدالله " ، و " أبوبكر " ، و" أم كلثوم " ، و " زين العابدين " فهو " المركب الإضافي " .

---

(١) ارتشاف الضرب ٢ / ٩٦١ .

(٢) انظر : شرح الألفية لابن الناظم ٤٧ ، والمقاصد الشافية ١ / ٣٤٨ ، وشرح الألفية للمكودي ٢٨ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٩٥ .

وحكمه أن يعرب صدره حسب موقعه في الجملة،ويلزم آخره الجر بالإضافة .

ب . وإن تركب من جملة تكونت في الأصل من مبتدأ وخبر [١] ، أو فعل وفاعل أو نائبه،مثل " النصر قادم " ، و " برق نحره " فهو " المركب الإسنادي".

ويسميه بعضهم " المركَّب الجُمْلِيّ " [٢] .

وحكمه أن يبقى على صورته قبل التسمية على سبيل الحكاية ، وتقدر عليه علامات الإعراب .

ج . وإن تركب من كلمتين امتزجتا . أي: اختلطتا . ، فهو المركب المزجي .

وركبت الكلمتان هنا . لا على جهة الإضافة ، ولا الإسناد – حتى صارتا كالكلمة الواحدة ، فنُزِّلت ثانيتُهما منزلةَ تاء التأنيث مما قبلها [٣] ، من جهة أن الإعراب والبناء يكون على آخرها ، أما آخر الأولى فيلزم حالة واحدة ، مثل: " بَعْلَبَكّ " ، و" حَضْرَمَوْت " ، و" سِيبَوَيْه " .

وحكمه إن كان مختوما بـ " ويه " أن يبنى على الكسر [٤]، أو يعرب إعراب الممنوع من الصرف . على خلاف في ذلك . .

ويُنَوَّن إذا نُكِّر .

---

(١) لم يرد عن العرب علم منقول من مبتدأ وخبر، لكنه بمقتضى القياس جائز . شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٩٨ ـ ١٠٠ .

(٢) انظر : الأشباه والنظائر ١ / ٢٢٩ .

(٣) ولذلك لا ينصرف ؛ لشبهه بما فيه هذه التاء . انظر: شرح الألفية لابن الناظم ٥٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٩٨ ، والكناش ١ / ١٣٢ .

(٤) أما البناء فلأن " ويه " اسم صوت ، والأصوات لا حَظَّ لها في الإعراب ، فهو بهذا أقل درجة من الأسماء الأعجمية الممنوعة من الصرف من مثل " إسماعيل " و " إبراهيمَ " ؛ لذلك جاز بناؤه ، وأما الكسر فعلى أصل التقاء الساكنين .

انظر: شرح الألفية لابن الناظم ٥٠ .

وإن لم يكن مختوما بها فيأخذ حكم الممنوع من الصرف ، ويفتح جزؤه الأول للتركيب ، إلا إذا كان ساكنا ، مثل " معد يكرب " فيبنى على السكون . [1]

المفرد في أبواب الخبر والحال والنعت :

المفرد في هذه الأبواب ما ليس جملة ، ولا شبهها ، مثنى كان أو مجموعا مضافا أو غير مضاف .

فـ " زيد أخوك ، والزيدان ضاربان ، وهؤلاء الزيدون " ، و " مررت برجل قائم ورجلَيْنِ قائمَيْنِ ، ورجال قائمِينَ " ، و " بالرجل قائمًا وبالرجلَيْنِ قائمَيْنِ وبالرجال قائمِينَ " ، و " بخالدٍ صاحبِك " ، وما أشبه ذلك كلها مفردات .

وكل من الخبر والحال والنعت أوصاف ، فإن كان الوصف عمدة محكومًا به فهو خبر ، مثل " محمد كريم " ، وإن كان فضلة فإن وافق موصوفه تعريفا وتنكيرا فهو نعت ، مثل " حضر محمد الكريم " ، و " حضر رجل كريم " ، وإن خالفه بأن جاء نكرة وموصوفه معرفة فهو حال ، مثل " حضر محمد كريمًا " .

وتفترق الحال عن النعت معنى ؛ إذ النعت إخبار عن صفة موجودة في الموصوف ، أما الحال فهي صفة اتصف بها صاحبها في وقت معين . وقت الحدث . سواء أكانت من صفاته أم لا ، ففي مثل " مررت بخالد الكريم " الكرم صفة من صفاته الموجودة فيه والمعروف بها ، وفي مثل " مررت بخالد كريمًا " المقصود مررت به في حالة كرم دون التعرض لما إذا كان الكرم من صفاته أو لا .

ومن هنا فإن الكلام عن المفرد ومقابله فيهما متقارب إلى حد كبير . كما سيأتي . .

---

(١) انظر : النكت في تفسير كلام سيبويه ٧٢٧، و شرح المفصل لابن يعيش٣/ ١٦٢ ، وارتشاف الضرب ٢ / ٨٦٥ .

أولًا : الخبر :

هو الجزء من الجملة الاسمية الذي تحصل به الفائدة التامة مع مبتدئه [١].

والأصل في الخبر أن يكون مفردا ، وقد يكون جملة أو شبهها .

• فالمفرد بالنسبة إلى الاشتقاق والجمود أربعة أقسام :

مشتق مثل " زيد قائم " ، وجامد مثل " هذا زيد " ، ومشتق أجري مجرى الجامد مثل"زيد والد"،وجامد أجري مجرى المشتق مثل " زيد أسد " . أي شجاع .[٢] فأما الجامد والمشتق الذي أجري مجراه فلا يتحملان ضميرا ، فالأول نحو : زيد أسد وعمرو أخ ، والثاني نحو : بكر والد ، وخالد صاحب .

أ . فالجامد هو ما لم يشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر إلى القياس الاستعمالي ، مثل " رجل " ؛ فإنه لا يدل على معنى " رَجَّلته رَجْلًا " . إذا ضربت رجله . أو " رَجَلَ البَهْمُ أُمَّه " . إذا رضعها . [٣] ، وكذلك " فرس " لا يدل على معنى " فَرَسَ الأسدُ فريسَته " . أي : كسرها . .

ويدخل تحت هذا المفرد الأعلام المنقولة كـ "برق نحره " و " معد يكرب " وغيرهما ، فإنها بهذا الإطلاق مفردات لا جمل ، وكذلك الموصولات مفردات أيضًا؛ لأن الجميع بمنزلة زيد وعمرو .[٤]

---

(١) قد تكون الفائدة به مثل " الله ربنا " ، أو بمتعلقه كما في صورة الإخبار بالظرف والجار والمجرور ، مثل " المسجد أمامَ البيت " ، و" الإمامُ في المسجد " ، أو بصفته مثل قوله . تعالى . : " بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ " ، من الآية (١٦٦) في سورة " الشعراء " ، وانظر : التصريح ١ / ٢١٢ مع حاشية الشيخ يس .

(٢) انظر : تمهيد القواعد ٢ / ٩٥٦ .

(٣) انظر : المحكم والمحيط الأعظم ٧ / ٣٨٢ (رجل) ، وتاج العروس ٢٩ / ٤٥ (رجل) ، ولسان العرب ١١ / ٢٧٢ (رجل) .

(٤) انظر : المقاصد الشافية ١ / ٦٤٢ .

والمفرد المشتق الواقع خبرًا لا يحتاج ضميرًا يربطه بالمبتدأ ؛ لأن ارتباطه يكون بإعرابه ؛ لأن المفرد لا يستقل بنفسه ، فإذا أتى اسم علم أنه يطلب الخبر ، وإذا جاء بعده اسم مرفوع علم أنه خبره .

ودليل عدم تحمله ضميرا للربط صحة وقوع الجامد المحض خبرًا [١].

إلا أنه يتحمل الضمير من أجل الاشتقاق خاصة، لا من جهة كونه خبرا . [٢]

وقد يجري المفرد الجامد الواقع خبرًا مجرى المشتق فيتحمل الضمير ، مثل . هذا أسد . ، والمقصود : " رجل شجاع " .

قال ابن مالك : " ففي " أسد " حينئذ ضمير مرفوع به ؛ لأنه مؤول بما فيه من معنى الفعل ، فلو أسند إلى ظاهر لرفعه كقولك : " رأيت رجلا أسدًا أبوه " . [٣]

وقد يجري المشتق مجرى الجامد مثل " زيد والد " ، و " خالد صاحب " كما سبق .

ب . وأما المشتق فهو الذي يشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر إلى القياس الاستعمالي ، مثل " ضارب " ، فإنه يدل على معنى " ضرب " ، و" قائم " يدل على معنى " قام " [٤] ، ويعمل عمل فعله ، دالًّا على الحدث وصاحبه وهو

---

(١) وذهب الكوفيون ، وعلي بن عيسى الرماني من البصريين إلى أنّ خبر المبتدأ إذا كان اسمًا جامدًا فإنه يتضمّن ضميرًا يرجع إلى المبتدأ ، نحو : " زيد أخوك " ، فكأنه نظر إلى أن معنى " زيد أخوك " : متصف بالأخوة ، و " هذا زيد " . أي يتصف بالزيدية . .

انظر : الإنصاف ١ / ٤٨ ، والتذييل والتكميل ٤ / ١٤ ، وهمع الهوامع ١ / ٣٧٥ .

(٢) انظر : تمهيد القواعد ٢ / ٩٥٩ مع حاشية (٣) .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٠٦ .

(٤) انظر : المقاصد الشافية ١ / ٦٤٢.

اسم الفاعل ، واسم المفعول ، وما هو بمعناه ، كفعيل بمعنى مفعول ـ في مثل أمين وجريح ـ وصيغ المبالغة ، والصفة المشبهة ، وأفعل التفضيل [١].

وهذا المشتق دالٌّ على موصوف مصوغ من المصدر ، ومتحمل لضميره ، كـ " ضارب ، ومضروب ، وحسن ، وأحسن منه " .

وهناك مشتقات لا تتحمّل ضميرًا كالآلات نحو : مفتاح ، ومكسحة ، واسم المكان والزمان كمرمى ومغزى ، وما بني على " مفْعلَة " للتكثير نحو : مسبعة ، ومأسدة ، وإنما يتحمل الضّمير من المشتقات ما جاز أن يعمل عمل الفعل . [٢]

ويكون المفرد أيضا مما يؤول بالمشتق ، وهو الذي يفيد ما يفيده المشتق من المعنى ، وهو المسمى بالمشتق تأويلا ، كاسم الإشارة ، و" ذو " بمعنى صاحب وفروعه ـ وهي : " ذوا ، ذوَيْ " للمثنى المذكر ، و" ذُو، ذوِي " لجمع المذكر، و" ذات " للمفردة المؤنثة ، و" ذاتا ، وذاتَي " للمثنى المؤنث ، و" ذوات " لجمع المؤنث و" ذو " الموصولة وفروعها ، وكذلك الموصولات الاسمية المبدوءة بـ " ال " كـ"الذي والتي"و"ال" نفسها،والاسم المنسوب كـ " دمشقي ، وأسماء الأعداد .[٣]

المقابل

- كما سبق فالمفرد هنا يقابله الجملة ، وشبهها .

فالجملة قد تكون اسمية ، مثل " الجنة أبوابها ثمانية " ، أو فعلية ، مثل : " لشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ " [٤] ، وهذه الجملة تكون مؤولة بالمفرد ، وهي إما أن تكون بمعنى المبتدأ ، أو تخالفه ، فإن كانت بمعنى المبتدأ فلا تحتاج إلى رابط ، وذلك

---

(١) حاشية الصبان ٢ / ٤٧٨ .

(٢) انظر : تمهيد القواعد ٢ / ٩٦٠ ، والتذييل والتكميل ٤/ ١٥ .

(٣) انظر : ضياء السالك ٣ / ١٣٦ .

(٤) من الآية (٢٦٨) في سورة " البقرة " .

بأن تكون جملة الخبر تدلّ على المعنى نفسه الذي يدل عليه المبتدأ ، نحو : " قولي : إني أحمد الله " ، و" نطقي حسبي الله ونعم الوكيل " ، إذ إن القول هو" إني أحمد الله " ، و النطق هو " حسبي الله ونعم الوكيل " ، فدلت جملة الخبر في المثالين على المعنى نفسه الذي دلّ عليه المبتدأ .

وإن لم تكن بمعنى المبتدأ فلابد من وجود رابط يربط بين جملة الخبر والمبتدأ ، فنحن إذا قلنا : " زيد بكرٌ قائم " لم تكن جملة " بكر قائم " خبرًا لزيد ؛ لعدم وجود الترابط بين الجملتين ، فالجملة " بكر قائم " لا صلة لها بزيد من قريب أو بعيد ، ولكن إذا قلنا " زيد أبوه قادم " استقامت الجملة بربط الضمير في " أبوه " بين هذه الجملة والمبتدأ . (١)

ومذهب الجمهور أن الجملة في هذا الباب تكون خبرية و طلبية ، ولا يشترط فيها أن تكون محتملة للصدق والكذب .

وذهب ابن الأنباري وابن السراج ومن وافقهما إلى أن الجملة الطلبية لا تقع خبرًا ، وما جاء مما ظاهره هذا فعلى إضمار القول ، فالقائل : " زيد اضربه " هو على تقدير مقول فيه : اضربه ". (٢)

وروى عن ثعلب منع الإخبار بجملة قسمية ، وهو أيضا منع ضعيف إذ لا دليل عليه ، مع ورود الاستعمال بخلافه ، كقول الله ـ تعالى ـ : " وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً " .(٣)

(١) انظر : الملخص ١ / ١٧١ ، ١٧٢ ، وشرح الكافية لابن جماعة ٨٣ ، ٨٤ .
(٢) المقاصد الشافية ١ / ٦٢٦.
(٣) من الآية (٤١) في سورة " النحل " .

ويتعين الإخبار بالجملة إن كان المبتدأ واحدًا مما يأتي :

أ- أسماء الشرط الواقعة مبتدأ وخبرها جملة الشرط وجوابه ، مثل " مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ " (١).

ب- المخصوص بالمدح أو الذم إن كان مقدّما مثل " الصدق نعم المنطق " .

ج- ضمير الشأن ، مثل " قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ " (٢).

د ـ كأيّن إن وقعت مبتدأ ، مثل " وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ " .(٣)

- و " شبه الجملة " هو الظرف ، والجار والمجرور . (٤)

- وأطلق عليهما " شبه جملة " ؛ لأنهما ينوبان عن الجملة وينتقل إليهما ضمير متعلقيهما نحو " زيد في البيت ، أو عندك " ، فإن المعنى زيد استقر أو مستقر ، أو كان أو كائن .

وكذلك فإنهما سواء كانا تامين أو غير تامين لا يؤديان معنى مستقلا في الكلام وإنما يؤديان معنى فرعيًّا فكأنهما جملة ناقصة ، أو شبه جملة .

وانظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣١٠ ، والمقاصد الشافية ١ / ٦٢٧ ، والتذييل والتكميل ٤ / ٢٧ ـ ٢٨ ، وهمع الهوامع ١ / ٣٦٨ .

(١) من الآية (١٢٣) في سورة " النساء " .

(٢) الآية الأولى في سورة " الإخلاص " .

(٣) من الآية (١٤٦) في سورة " آل عمران " ، على أن جملة " قاتل " هي خبر المبتدأ " كأين" ولا مانع أن تكون جملة " قاتل " صفة لـ " نبي " وجملة " معه ربيون " هي الخبر ، انظر في أوجه إعرابها الدر المصون ٣ / ٤٢٦ ، وما بعدها .

(٤) يُعَبَّر بالجار والمجرور ، أو بالجار ، أو بالمجرور .

ولابدّ لشبه الجملة من متعلق تتعلّق به ، والتعلق يعني ارتباط شبه الجملة بالحدث الذي يدل عليه الفعل أو ما يشبهه فشبه الجملة تدل على معنى فرعيّ يتمم نقصان المعنى الذي يدل عليه الفعل أو ما يشبهه . (١)

وشبه الجملة مختلف فيه : هل هو قسم برأسه ، أو ملحق بالمفرد ، أو الجملة :

فيرى المحقّقون كابن السراج والفارسيّ والشلوبين وغيرهم أن الظرف ، أو الجار والمجرور قسم قائم برأسه بين المفرد والجملة ، فهو ليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة . (٢)

وإنما جعلوا هذا النوع قسمًا ثالثًا زائدًا على المفرد والجملة ؛ لأنه عوض عن الخبر ولذلك لا يجمع بينهما . (٣)

وقالوا : إن وجوب تعلق الظرف والجار والمجرور بمقدر والمقدر كالظاهر لا يجعلهما خبرين بأنفسهما ؛ لأن هذا المقدر لم يظهر أصلا في موضع من المواضع ، وإنما تقديره تقدير صناعي لضبط القوانين فقط ، فهو ليس بتقدير حقيقة ، وإنما هو تقدير معنوي دل عليه الكلام ، وتقدير صناعي اقتضاه الاضطرار إلى تقدير متعلق الظرف أو المجرور ، ودليل هذا أنه يقال مثلا : " إن في الدار زيدًا " ، و " إن عندك زيدًا " فلو كان التقدير حقيقة لكان هذا الكلام غير صحيح ؛ لأن المقدر حقيقة كالمنطوق به فإن كان المقدر اسمًا لكان هو المستحق النصب

(١) انظر : التطبيق النحوي ٣٥٧.

(٢) انظر : التذييل والتكميل ٤/ ٥ ، ٦ ، وارتشاف الضرب ٣ / ١١١٠ ، والمقاصد الشافية ٢/ ٩٥٢ .

(٣) انظر : شرح الألفية للمكودي ٤٩.

ولارتفع " زيد " في المثالين ، وإن كان المقدر فعلًا فالفعل لا يصح أن يلي " إنّ " . (١)

وقيل : بل هو ملحق بالمفرد ، أو الجملة حسب التقدير ؛ فإنه لابد للجار والمجرور والظرف من شيء يتعلقان به ظاهرًا ، أو مقدرًا ، ويكون فعلًا ، أو ما فيه معنى الفعل .

قال المكودي : " واختار ابن مالك . يعني في نظمه للألفية . تقديره بالمفرد ولذلك قدمه ، ووجهه أن أصل الخبر الإفراد واختار أكثر البصريين تقديره بالفعل لأنه أصل في العمل (٢).

والمتفق عليه أن الجار والمجرور والظرف يتعلقان بمحذوف هو عند أكثرهم فعل (استقر ، أو كان) ، وعند قسم آخر اسم (كائن ، أو مستقر) .

وقد رجح ابن هشام التقدير بحسب المعنى ، فقال : وأما في البواقي نحو " زيد في الدار " فيقدر كونًا مطلقًا ، وهو كائن أو مستقر ، أو مضارعهما إن أريد الحال أو الاستقبال ، نحو " الصوم اليوم أوفي اليوم " ، و" الجزاء غدا أو في الغد " ويقدر " كان ، أو استقر " أو وصفهما إن أريد المضي هذا هو الصواب . (٣)

ثانياً : الحال :

• والمفرد هنا يشمل الحال عندما تكون اسمًا مشتقًّا وعندما تكون مصدرًا ، وفي جميعها يكون منصوبًا ، ويتبَع صاحب الحال في العدد وفي الجنس .

(١) انظر : المقاصد الشافية ٢ / ٣ . ٥ .

(٢) شرح الألفية للمكودي ٤٩.

(٣) مغني اللبيب ٥٨٥ .

ويرى بعض النحاة أن مجيء الحال مصدرًا ليس قياسيًّا ، وإنَّما يقتصر ذلك على بعض المصادر التي سُمِع وقوعها موقع الحال في شواهد فصيحة ، وفي المقابل يذهب غيرهم إلى أنَّه قياسي . (١)

وقد قامت مقام المفرد ألفاظ وقعت موقع الحال وهي مركبة تركيب " خمسة عشر " ؛ لتضمنها معنى حرف العطف ، مثل " تَفَرّقُوا شَذَرَ مَذَرَ، أو شَغَرَ بَغَرَ " ـ أي مُتفرّقِين ، أو مُنتشرين ، أو متَشتّتينَ ، أو مركبة وأصلها الإضافة ، مثل " هو جاري بيتَ بَيتَ " ـ أي مُلاصِقًا ـ ، ونحو " لَقيتُهُ كَفّةَ كَفّةَ " ـ أي مُواجِهًا ـ و" فَعلتُهُ بادِئَ بَدْءَ ، وبادِيْ بَدْأَةَ ، وبادِئَ بِداءَ ، وبادِيْ بَداءَ ، وبَدْأَةَ بَدْأَةَ "ـ أي فعلتُهُ مَبدوءا بهِ ـ ونحو " تفَرَّقوا ، أو ذَهَبُوا أَيدي سَبَا وأَيادِي سَبا " ـ أي مُتَشتِتين ـ . (٢)

وهي ألفاظ محفوظة لا يُقَاس عليها " (٣) ، وهي مبنيّة على فتح جُزءَيها ، إلا ما كان جزؤه الأولُ ياءً فبناؤهُ على السكون .

قال السيوطي : " والذي جزم به ابن مالك أن هذه الألفاظ مركبة تركيب " خمسة عشر " مبنية على الفتح للسبب الذي بني لأَجله " خمسة عشر " ، وهو تضمن معنى حرف الْعطف في القسم الأول ، وشبه ما هو متضمن له في الثّاني ، وذكر صاحب البسيط أَنّها ليست بمبنية بل مضافة وإنما حذف التنوين من الثّاني للإتباع وحركة الإتباع ليست حركة إعراب فهو مخفوض في التقدير كما أتبع الأول في يا زيد بن عمرو للثاني في حركته " (٤) .

المقابل

(١) انظر : أوضح المسالك ٢ / ٢٥٨ ، ٢٥٩ مع حاشية (٥) .

(٢) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٤١٦ ، و جامع الدروس العربية ٣ / ١١٢.

(٣) انظر هذه الألفاظ في : تسهيل الفوائد ١٢٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٥٢ .

(٤) همع الهوامع ٢ / ٣٣٤.

• كما سبق فالمفرد هنا يقابله الجملة ، وشبهها .

والجملة قد تكون اسمية ، مثل قوله ـ تعالى ـ : " يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللَّـهِ وَهُوَ مَعَهُمْ " (١)، أو فعلية ، مثل قوله ـ تعالى ـ : " فَلَمَّا رَآهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ وَلَّى مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ " (٢) ، وهذه الجملة تكون خبرية خالية من دليل استقبَال أو تعجب ، فلا تكون طلبية ولا تعجبية ولا مبدوءة بالسين أَو " سوف " أَو " لن " أَو " لا " .

قال السيوطي : " وجوز الفراء وقوع جملة الأَمر تمسكا بنحو : " وجدت النَّاس اخْبُرْ تَقْلِهْ " (٣)

وأجيب بأَنه على تقدير : " مقولا فيهم " .

وجوز الأمين المحلي وقوع جملة النهي نحو :

اطْلُبْ وَلَا تَضْجَرَ مِنْ مَطْلَبٍ (١)

---

(١) من الآية (١٠٨) في سورة " النساء " .

(٢) من الآيتين (١٠) في سورة " النمل " ، و(٣١) في سورة " القصص ".

(٣) من كلام أبي الدرداء ـ رضي الله عنه ـ وذكر السخاوي أن كل طرقه ضعيفة . و" اخْبُرْ " فعل أمر ، من قولهم : خبرت الشيء أخبره خُبْرًا – بالضم – وخِبرة – بالكسر ـ أي بلوته واختبرته ـ ، ومفعوله محذوف ـ أي اخْبُرْهُ ـ ، و " تَقْلِه " مضارع مجزوم على أنه جواب الأمر ـ أي تبغضه ـ تقول : قلاه يقليه ويقلاه ـ بمعنى أبغضه ـ والهاء فيه هاء السكت ، أو ضمير أفرد نظرًا إلى لفظ النَّاس ، أو كل واحد . قال الميداني : يجوز رفع النَّاس على الحكاية ، ومن نصبه فقد نصبه بـ " اخبر" و " وجدت " بمعنى عرفت ، أي وجدت الأمر كذلك ، بمعنى عرفت هذه القصة وتحققتها . والمعني : أنّ من جرّب الناس وخبرهم أبغض أكثرهم وتركهم .وهذا القول جرى مجرى المثل ، و يضرب في قلّة توقّع الخير عند الناس .

انظر : مجمع الأمثال ٢/ ٣٦٣ ، والمستقصى ١/ ٩٣ ، والمقاصد الحسنة ٦٨ ، والفوائد المجموعة ٢٥٩ .

ورد بأن الواو عاطفة . [٢]

وإذا جاءت الحال جملة فقد تحتاج إلى رابط ، وهو إما الضمير والواو معًا أو أحدهما ، مثل قوله ـ تعالى ـ : " أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ " [٣] ، وقوله ـ جل شأنه ـ : " وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ " [٤] ، ومثل قولنا : " جاء زيدٌ والشمسُ طالعةٌ " [٥].

• وشبه الجملة مثل قوله ـ تعالى ـ : " فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ " [٦] ، وقولهم : " رأيت الهلال بين السحاب "

ويشترط فيما يقع حالا من الجار والمجرور أو الظرف أن يكون تاما .

والقول في شبه الجملة هنا هو القول في شبه الجملة في باب الخبر .

ثالثا : النعت. [٧]

وأيضًا يقابل المفردَ في هذا الباب الجملةُ ، وشبهُها .

---

(١) صدر بيت من السريع ، ولم اهتد على قائله .

عجزه : فآفةُ الطالبِ أن يضجرا

انظر : مغني اللبيب ٥١٩ ، ٧٦٣ ، والمزهر ٢ / ٢٦١ ، والتصريح ١ / ٦٠٩ .

(٢) همع الهوامع ٢ / ٣٢٠ ، وانظر : تعليق الفرائد ٢ / ١٧٨ .

(٣) من الآية (٢٤٣) في سورة " البقرة " .

(٤) من الآية (٣٦) في سورة " البقَرة ".

(٥) انظر : الرابط وأحكامه في هذه الجملة في همع الهوامع ٢ / ٣٢٠ ـ ٣٢٦ .

(٦) من الآية (٧٩) في سورة " القصص ".

(٧) قال ابن الخباز : " وسألت شيخنا ـ هو أبو حفص الضرير ، كما ذكر ذلك د فايز دياب في تحقيقه لتوجيه اللمع ٢٦ ـ عن الفرق بين الوصف والنعت فقال : النعت يستعمل فيما يتغير والوصف يستعمل فيما يتغير وفيما لا يتغير، ولذلك يقال : صفات الله ولا يقال : نعوت الله ، ولم تستعمل العرب النعت إلا في غير الله "

• فالمفرد يكون من الأسماء المشتقة العاملة ، وهي ما تدل على الحدث وصاحبه . كما سبق في باب الخبر . ، أما غير العاملة كاسمي الزمان والمكان واسم الآلة ، فلا ينعت بها ؛ لأنها لا تدل على صاحب الحدث ، بل هي مشتقة بالمعنى الأعم .

ومثل هذا الوصف بالمصدر نحو " أقبل رجلٌ عدلٌ ".

جاء في الخصائص : " إذا وصف بالمصدر صار الموصوف كأنه في الحقيقة مخلوق من ذلك الفعل وذلك لكثرة تعاطيه له واعتياده إياه ، ويدل على أن هذا معنى لهم ومتصور في نفوسهم قوله :

ألا أصبحتْ أسماءُ جاذمةَ الحبلِ .·. وضَنَّتْ علينا والضَّنينُ من البخلِ [1]

أي كأنه مخلوق من البخل لكثرة ما يأتي به منه .

وأصل هذا الباب عندي قول الله . عز وجل . : " خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ "[2] ، وقولك " رجل دنف " ، أقوى معنى لما ذكرناه من كونه كأنه مخلوق من ذلك الفعل ، وهذا معنى لا تجده ولا تتمكن منه مع الصفة الصريحة [3] .

ويكون كذلك مما يؤول بالمشتق وهو الذي يفيد ما يفيده المشتق من المعنى وهو المسمى بالمشتق تأويلًا . كما سبق هناك أيضا . .

---

(١) من الطويل ، للبُعَيث .

انظر : المحكم والمحيط الأعظم ٨ / ١٥٦ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ١٠٧ ، ٢ / ٥٦٦ ولسان العرب ١٣ / ٢٦١ .

(٢) من الآية (٣٧) في سورة " الأنبياء ".

(٣) انظر : الخصائص ٢٦٢/٣ .

وإنما لزم الاشتقاق أو تأويله ؛ لأن المقصود من الصفة الفرق بين المشتركين في الاسم ، وذلك لا يحصل إلا بذكر المعاني العارضة القائمة بالذوات التي تدل عليها الأسماء المشتقة . (١)

ويلزم هنا توافق النعت مع منعوته تعريفًا وتنكيرًا .

فلا يجوز وصف المعرفة بالنكرة ، ولا النكرة بالمعرفة لأن الصفة يجب أن تكون على وفق الموصوف في المعنى ، فلو تخالفتا لم يتحقق ذلك ؛ فالنكرة تدل على الشياع والعموم فهي كالجمع ، والمعرفة تدل على الاختصاص فهي كالواحد فكما لا يوصف الواحد بالجمع ، ولا الجمع بالواحد ، فكذلك لا توصف المعرفة بالنكرة ، ولا النكرة بالمعرفة ، ووجب أن يوصف كل واحد منهما بما يلائمه ، وما هو وفقه . (٢)

وقال الشاطبي : " وإنما لم تُنعت النكرةُ بالمعرفة ، ولا المعرفةُ بالنكرة من جهة أن النعت والمنعوت في المعنى كالشيء الواحد ، والشيء الواحد لا يكون معرفةً نكرةً في حال " .

وإلى هذا المعنى أشار سيبويه بقوله : " زيدٌ الأحمرُ " عند من لا يعرفه كزيدٍ عند من يعرفه . يريد : أن زيدًا الأحمرَ عند من لا يعرفه وحده بمنزلة زيد وحده عند من يعرفه ، وهذا ظاهر . (٣)

المقابل

• والجملة هنا تكون خبرية ، ولا ينعت بها إلا النكرة ؛ لأنها مؤولة بالمفرد النكرة .

---

(١) توجيه اللمع ٢٦٠.

(٢) انظر : الإيضاح للفارسي ٢٧٥ ، و شرح المقدمة المحسبة ٢ / ٤١٦ ، ٤١٧ .

(٣) المقاصد الشافية ٤ / ٦١٨ ، وانظر : الكتاب ١ / ٨٨ .

أ ـ فإن سمع ما ظاهره وقوعها طلبية فإنه يؤول تأويلا يُخرجها عن أن تكون بنفسها نعتًا ، وذلك أنه لا يجوز أن تقول : " مررتُ برجلٍ اضْرِبْه ، ولا هل ضربته ؟ ولا مررتُ برجلٍ لا تُكْرِمْه " ، ولا ما أشبه ذلك ، وذلك لأن النعت يقصد به توضيح المنعوت أو تخصيصه ، فلا بد أن يكون معلومًا عند السامع قبل ، والإنشاء بنوعيه ـ الطلبي وغير الطلبي ـ ليس كذلك ؛ لأنه لا خارج لمدلولهما إلا عند التلفظ بهما .

والطلب الذي يمنع الجملة أن تقع نعتًا هو الأمر ، والنهي ، والاستفهام ، والعرض ، والتَّحضيض ، والتمنِّي ، والترجِّي ، والدعاء ، فكل هذه طلب لا يصلح للنعت ؛ لأنه خبر عن المنعوت ، له خصوصيةٌ في الخبرية ليست للخبر المحض . (١)

ومما سمع من ذلك استفهاما قول العجاج :

حَتَّى إذا جَنَّ الظلامُ واخْتَلَطْ ∴ جَاءوُا بمَذْقٍ هل رأيتَ الذئبَ قَطْ (٢)

ومما سمع دعاءً ما ورد في أبيات الحماسة :

تَخْضِبُ كَفًّا بُتِّكَتْ من زَنْدِها (٣)

وقوله :

فإنَّمَا أنتَ أَخٌ لا نَعْدَمُهْ ∴ فَأَبْلِنَا منكَ بلاءً نَعْلَمُهْ (٤)

---

(١) انظر : المقاصد الشافية ٤ / ٦٣٥ ، و شرح المقدمة المحسبة ٢ / ٤١٧ ، و ضياء السالك ٣ / ١٣٩.

(٢) رجز في ملحقات ديوان العجاج ٨١ ، وانظر : المحتسب ٢/ ١٦٥ ، والإنصاف ١ / ٩٥

(٣) رجز ، لدعبل الخزاعي في ديوانه ٣٣١ ، وتتمته :

فتخضب الْحِنَّاء من مسودها

المعنى : بُتِّكَتْ ـ أي قُطِعَت ـ ، دَعَا عليها بذلك .

انظر : شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٢ / ٤٠٦ ، والمقاصد الشافية ٤ / ٦٣٦ .

(٤) رجز منسوب لأبي محمد العذلي .

فهذا وغيره تجعل الجملةَ الطلبية فيه معمولةً لقَول مقدَّر يقع صفة ، فتخرج الجملة الطلبيةُ بذلك عن كونها بنفسها صفة ، ولا يبقى محذور ؛ لأن الطلبية وغيرها تقع مَحْكيَّةً بالقول ، فيكون التقدير : جاءوا بمَذْقٍ يقول فيه من يراه : هل رأيتَ الذئب ، وكفًّا يقول من يراها : بتكت من زندها ، وفإنما أنت أخٌ يقال له : لا نَعْدَمُه . (١)

ب ـ وأما أنه لا ينعت بها إلا النكرة فلأنها تعطي معنى الاسم المشتق ، وهي مؤولة بالمفرد النكرة ومن هنا جاز وصف النكرات بها ، مثال ذلك : " مررت برجل وجهه حسن ، ورأيت رجلًا وجهه حسن ، وهذا رجل وجهه حسن " فالجملة في موضع النعت للرجل بحسب إعرابه من غير تغيير للجملة ؛ لأن الجمل محكيات . (٢)

فإن كانت النكرة قبل الجملة محضة (٣)، مثل قوله ـ تعالى ـ : " وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ " (٤) فإعراب الجملة نعتا واجب .

أما إذا وقعت بعد نكرة غير محضة (٥) ، فيجوز إعرابها نعتًا بالنظر إلى المعنى ، أو حالًا بالنظر إلى اللفظ ، كما في نحو " لا تُخالط الرجلَ يعمل عمل

وقوله : " لا نَعْدَمُه " دعاءٌ له .

انظر : مجالس ثعلب ٤٣ ، وسر صناعة الإعراب ٢ / ٦٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣١١/٣ .

(١) انظر : مغني اللبيب ٧٦١ ، والمقاصد الشافية ٤ / ٦٣٦ ـ ٦٣٧ .

(٢) انظر : المقاصد الشافية ٤ / ٦٣٢ ، وشرح المقدمة المحسبة ٢ / ٤١٧ .

(٣) ويتحقق ذلك بخلوها من "أل" الجنسية ، ومن أي مخصص آخر ، كالإضافة ، والنعت ، ونحوهما . انظر : ضياء السالك ٣ / ١٣٧ .

(٤) من الآية (٢٨١) في سورة " البقرة " .

(٥) وذلك إذا كان معها " ال " الجنسية ، أو أي مخصص آخر .

السفهاء " ؛ فـ " ال " في " الرجل " جنسية وجملة " يعمل عمل السفهاء " يصح أن تجعل نعتًا له ؛ لأنه في المعنى نكرةٌ ، فليس القصد رجلا مخصوصا ، فلو قيل : " لا تخالط رجلا يعمل عمل السفهاء " لصح ، ويجوز أن تجعل حالًا منه ؛ لأنه محلى لفظًا بـ " أل " .

ومنه قول الشاعر :

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لا يَعنيني [1]

وقول الآخر :

وَإِنِّي لَتَعرونِي لِذِكْراكِ هِزَّةٌ كمَا انْتَفَضَ العُصفورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ [2]

فليس القصد لئيما مخصوصا ، ولا عصفورا مخصوصا ؛ إذ لو قيل : لقد أمرّ على لئيم يسبني ، و : كما انتفض عصفورٌ بلله القطر" لصح أيضًا .

ومثل المحلى بأل الجنسية ما أُضيف إلى المحلى بها ، كقول الشاعر :

وَتُضِيءُ فِي وَجْهِ الظَّلاَمِ مُنِيرَةً كَجُمانَةِ الْبَحْرِيِّ سُلَّ نِظامُها [3]

أي كجُمانةِ بحرِيٍّ سُلَّ نظامها .

---

(١) من الكامل ، لرجل من بني سلول .

انظر : الكتاب ٣ / ٢٤ ، والصاحبي ١٦٧ ، والمسائل البصريات ١ / ٤٤٣ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١ / ١٧٨ .

(٢) من الطويل ، لأبي صخر الهذلي .

انظر : العين ٧ / ٢٩٨ ، واللمحة في شرح الملحة ١ / ٢٥١ ، ٣٩٦ ، وأوضح المسالك ٢ / ٢٠٠ ، ٣ / ٢٦ .

(٣) من الكامل ، وهو للبيد في ديوانه ١١٢ .

انظر : العين ٦ / ١٥٥ ، وجمهرة اللغة ١ / ٤٩٥ ، والزاهر ٢ / ٣٠٢ .

فالجملة الخبرية إذا وقعت بعد نكرة محضة أعربت نعتا ، أو بعد نكرة غير محضة جاز إعرابها نعتا ، أوحالًا [١].

(١) انظر : جامع الدروس العربية ٣ / ٢٢٦ .

والجملة إذا وقعت نعتًا لزم أن تشتمل على ضمير يربطها بالمنعوت [١] ، سواء أكان الضميرُ مذكورًا نحو " جاءَني رجلٌ يَحملُهُ غلامُهُ " ، أم مستترًا ، نحو " جاءَ رجلٌ يحملُ عَصًا ، أم مُقدَّرًا ، كقوله ـ تعالى ـ : " وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا " [٢] ، والتقدير لا تجزى فيه . [٣]

والوصف بالجملة الفعلية أقوى منه بالاسمية .

وإذا كانت جملة النعت فعلية بعد مبتدأ هو ضمير للمتكلم أو للمخاطب ، جاز في الضمير الرابط أن يكون للمتكلم أو للمخاطب ، وأن يكون للغائب يقال : أنا مخلص أحب ـ أو يحب ـ الأهل والأصدقاء " ، وأنت مخلص تحب ـ أو يحب ـ المخلصين الأوفياء ، ومراعاة التكلم أو الخطاب أحسن . [٤]

وإذا جمعت بين الجملة والمفرد فالجيد تقديم المفرد كقوله ـ تعالى ـ : " وَهَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ " [٥]، لأن المفرد هو الأصل ، وقال الشنفرى :

---

(١) وقد تغني " ال " عند بعض النحاة عن الضمير الرابط إذا دخلت على الجملة الاسمية الواقعة نعتا ، نحو: " اشتريت كتابًا الورقُ ناعمٌ مصقولٌ ، والطباعة جيدة " ـ أي ورقه ناعم وطباعته جيدة ـ وهو مسموع كثيرا يصح القياس عليه إذا أمن اللبس .

ولا تصلح الواو التي تسبق جملة الوصف للربط ، بخلاف الجملة الحالية ، بل هي تزاد أحيانًا لتزيد التصاق جملة النعت بالمنعوت ، وتؤكد دلالتها على النعت ؛ ولذلك يسميها بعضهم " واو اللصوق " ومن أمثلتها في القرآن الكريم " وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ " ، من الآية (٤) في سورة " الحجر " .

وانظر : ضياء السالك ٣ / ١٣٩ .

(٢) من الآيتين (٤٨ ، ١٤٣) في سورة " البقرة " .

(٣) انظر : الكتاب ١ / ٣٨٦ ، والمقاصد الشافية ٤ / ٦٣٩ .

(٤) انظر : ضياء السالك ٣ / ١٣٨ .

(٥) من الآية (٥٠) في سورة " الأنبياء " .

ووراءَ الثأرِ مني ابنُ أُخْتٍ [1]

• وشبه الجملة أن يقع الظرف ، أو الجار والمجرور بعد نكرة محضة ، مثل " في المسجد إمامٌ فوق المنبر"، و " سلمت على رجل في المسجد ".

والقول في شبه الجملة هنا هو القول في شبه الجملة في بابي الخبر والحال .

(١) صدر بيت من المديد ، في ديوانه ٨٥ .

عجزه : مَصِعٌ عَقْدَتُهُ مَا تُحَلُّ

ومَصِع : مقاتل بالسيف .

انظر : العقد الفريد ٣ / ٢٥١ ، وتوجيه اللمع ٢٦١ ، ولسان العرب ٨ / ٣٣٨ .

المفرد في باب " لا " النافية للجنس

المفرد في هذا الباب ما ليس مضافًا ، ولا شبيهًا به .

ويدخل فيه المثنى والجموع بأنواعها .

ولا يكون اسم " لا " وخبرها إلا نكرة فلا تعمل في المعرفة وما ورد من ذلك مؤول بنكرة كقولهم قضية ولا أبا حسن لها . (١)

واختصاص " لا " بالنكرة دون المعرفة ؛ لأن " لا رجلَ في الدار " . مثلا . جواب لمن سأل : " هل مِنْ رجلٍ في الدار ؟ " ، والذي يقع بعد " مِنْ " في السؤال إنما هو النكرة لا المعرفة ، فلا يقال : " هل من زيد في الدار ؟ " ، فإذا لم يقع بعد " مِنْ " في السؤال لم يجز تقدير " مِنْ " في الجواب وإذا لم يجز تقدير " مِنْ " في الجواب لم تتضمن المعرفة معنى الحرف فوجب أن يبقى على أصله في الإعراب . (٢)

• والمفرد هنا يُبنى على ما ينصب به لو كان معربا ، فإن كان مفردًا أو جمعَ تكسير بُنِيَ على الفتح ، وإن كان مثنى ، أو جمع مذكر سالما بني على الياء لأنها علامة النصب فيهما ، فيقال : " لا مجتهدَيْنِ خاسران " ، و" لا مجتهدِينَ خاسرون " ، وأما جمع المؤنث السالم ، فقد اختلف فيه بين وجوب الكسر ، أو وجوب الفتح ، أو جواز كل منهما . (٣)

---

(١) انظر : شرح الألفية لابن عقيل ٢ /٦ .

(٢) انظر : أسرار العربية لابن الأنباري ١٨٦ ، ١٨٧.

(٣) لتفصيل ذلك ينظر المقتضب ٤ / ٣٦٦ ، وأسرار العربية ١ / ٣٤٢ ، ٤٠٣ ، و البديع في علم العربية ١ / ٥٧٥ ، و شرح الألفية لابن عقيل ٢ / ٨ .

المقابل

والمقابل للمفرد في هذا الباب هو المضاف والشبيه به .

أولًا : المضاف :

وهو الاسم الذي ينضم إليه اسم آخر مجرور بعده يكمل به معناه ، وهو المضاف إليه .

وإن كانت الإضافة معنوية وجب أن يكون المضاف إليه نكرة مثل : " لا طالبَ علمٍ مُقَصِّرٌ " ؛ لأن اسم " لا " وخبرها لا بد أن يكونا نكرتين ، وإلا أصبح المنفي هنا معرفة ، وخرج من هذا الباب .

ويشمل المضاف ما فصل فيه بين المضاف والمضاف إليه باللام الزائدة ، مثل " لا أبا لك "

قال الصبان : " ودخل في المضاف ما فصل باللام المقحمة بين المضاف و المضاف إليه نحو " لا أباً لك ، ولا أخاً لك ، ولا غلامي لك ، ولا يدي لك " بناء على مذهب سيبويه والجمهور أن مدخول " لا " مضاف حقيقة إلى المجرور باللام " (١)

واسم " لا " هنا لا يكون مبنيا كما كان في المفرد ؛ لأن علة البناء هناك كانت تركب " لا " مع اسمها ، وهي هنا ممتنعة ؛ لتعذر تركب ثلاثة أشياء ، هي " لا " ، والمضاف ، والمضاف إليه ، فامتنع التركيب لطول الاسم ، وكذلك الشبيه به (٢) .

(١) انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢ / ٨ .

(٢) شرح كتاب سيبويه للرماني ١١٢ ، وانظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٩٢ .

وقال الرضي : " ولم يُبْنَ المضاف ، ولا المضارع له ؛ لأن الإضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها إلى ما يستحقه في الأصل . أعني الأعراب . ولا يكون مضافٌ مبنيًّا إلا نادرا ، نحو : " خمسة عشرك " .[١]

أما العكبري فقد قال : " وإنَّما خالف هذا الاسم النكرة المفردة لثلاثة أوجه :

أحدها : أن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد وهما في اللفظ اسمان فلو بنيت الاسم الأول مع " لا " لكان لعلة التركيب فتصير ثلاثة أشياء كالشيء واحد .

والثاني : أنّ المضاف إليه واقع موقع التنوين وكما أن التنوين لا يكون بعد حركة البناء كذلك المضاف إليه .

والثالث : أن المضاف عامل في المضاف إليه وقد أُلفَ من كل مبني إذا أضيف إلى مفرد أعرب ، فأما " لدن " فبنيت مع الإضافة لإيغالها في شبه الحرف بخلاف باب " لا "[٢]

ثانيا : الشبيه بالمضاف : [٣]

وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه ، فهو متعلق بما بعده ، إما بعمل ، أوعطف .

فالعمل إما رفع ، أو نصب ، أو جر بالحرف ، فالرفع نحو " لا محمودًا فعلُه مذموم " ، والنصب نحو " لا متقنًا عملَه خاسر " ، والجر نحو " لا ساعيًا في الخير نادم " .

---

(١) شرح الكافية ٢ / ١٥٦ .

(٢) اللباب ١ / ٢٣١ ـ ٢٣٢ .

(٣) تعددت الأسماء التي أطلقها عليه النحويون ، فقالوا : النكرة الموصوفة ، والمُطَوَّل ، والمَمْطُول . انظر : ارتشاف الضرب ٣ / ١٣٠٤ ـ ١٣٠٥.

والعطف نحو " لا ثلاثةً وثلاثين عندنا " .

ويدخل فيه ما وصف بمفرد معرف أو منكر ، أو بجملة ، أو بظرف .

قال ابن مالك في التسهيل : " ويجوز نصب ما وصف من معرف بقصد وإقبال " .[١]

قال الصبان : " وعلى هذا لا يختص الشبيه بالمضاف بما عمل فيما بعده ، أو عطف عليه ما بعده ".[٢]

وقال السيوطي في باب النداء ـ من الهمع ـ : " أما الموصوفة بمفرد أَو جملَة أَو ظرف فَيجوز نداؤها وفاقا وهِي من شبه الْمُضَاف فتنصب نَحْو " يَا رجلا كَرِيمًا ". " [٣]

وهذا القسم أشبه المضاف في أن الجزء الأول منه عامل في الثاني ، وأن الأول خُصِّص بالثاني ، وأن الثاني من تمام الأول ، وهذه كلها أمور متحققة في المضاف ولكنه في الوقت نفسه لم تتحقق فيه صفات المضاف لفظًا ، وليس في قوته معنى .

وقد يلتبس بالمفرد ويفرق بينهما لفظا ـ فهو منصوب منون ، والمفرد مبني على ما يرفع به ـ ، ومعنى ، فمعنى الجملة يختلف في كل منهما عن الآخر فمع المفرد يكون النفي لاسم " لا " عموما ، ومع الشبيه بالمضاف يكون مقيدا بما بعده .

قال سيبويه: " وقال الخليل ـ رحمه الله ـ : كذلك " لا آمِرا بالمعروف لك " إذا جعلت " بالمعروف " من تمام الاسم وجعلتَه متصلا به ، كأنك قلت : " لا آمِرا

(١) تسهيل الفوائد ١٨٠ .

(٢) حاشية الصبان ٣ / ٢٠٤ .

(٣) همع الهوامع ٢ / ٣٧ .

معروفا لك " ، وإن قلت : " لا آمِرَ بمعروف " ، فكأنك جئت بمعروف بعد ما بنيتَ على الأول كلاما ، كقولك : " لا آمِرَ في الدار يوم الجمعة " ، وإن شئت جعلته كأنك قلت : " لا آمِر يوم الجمعة فيها " ، فيصير المبني على الأول مؤخَّرا ، ويكون المُلغى مقدما ، وكذلك " لا راغبا إلى الله لك " ، و" لا مُغيراً على الأعداء لك " ، إذا جعلت الآخِر متصلا بالأول كاتصال منك بأفعل ، وإن جعلته منفصلا من الأول كانفصال " لك " من " سَقياً لك " لم تنوّن لأن يصير حينئذ بمنزلة يوم الجمعة ، وإن شئت قلت : " لا آمرا يومَ الجمعة " إذا نفيتَ الآمرينَ يوم الجمعة لا من سواهم من الآمرين ، فإذا قلت: " لا آمرَ يومَ الجمعة " فأنت تنفى الآمرين كلهم ثم أعلمت في أى حين ، وإذا قلت : " لا ضاربا يوم الجمعة " فإنما تنفى ضاربى يوم الجمعة في يومه أو في يوم غيره ، وتجعل يوم الجمعة فيه منتهى الاسم . [1] وقال الرضي : " وتقول : " لا مصليا في الجامع " ، إذا نفيت في الوجود من يوقع صلاته في الجامع ، أي: ليس في الوجود من يصلي في الجامع ويجوز أن يكون مستقرا في الجامع من يصلي في غيره ، وإذا قلت : " لا مصلي في الجامع " ، فالمعنى : ليس في الجامع مصلٍّ، سواء صلي في الجامع أو في غيره " .[2]

• وجمهور النحويين على أنه معرب منون كالمضاف .

قال سيبويه : " هذا باب ما يثبت فيه التنوين من الأسماء المنفية ، وذلك من قِبَلِ أن التنوين لم يصر منتهى الاسم ، فصار كأنه حرف قبل آخر الاسم ، وإنما يُحذف في النفي والنداء منتهى الاسم ، وهو قولك : " لا خيرًا منه لك " ، و : " لا حسَنًا وجهُه لك " ، و : " لا ضاربًا زيدًا لك " ؛ لأن ما بعد " حسن وضارب وخير " صار من تمام الاسم فقبح عندهم أن يحذفوا قبل أن ينتهوا إلى منتهى الاسم ؛ لأن

(١) الكتاب ٢ / ٢٨٧ ـ ٢٨٨ .

(٢) شرح الكافية للرضي ٢ / ١٥٩ .

الحذف في النفي في أواخر الأسماء ، ومثل ذلك قولك : " لا عشرين درهما لك ". " [١]

• وأجاز ابن كيسان حذف تنوينه ، وهذا عنده أحسن من إثباته ، ونسب هذا للبغداديين . [٢]

كما نَسَب إليهم أبو حيان ، والسيوطي جوازَ بنائه إن كان عاملا في ظرف أَو مجرور نحو : " وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ " [٣] بخلاف المفعول الصريح [٤].

قال ابن هشام : " وهو ـ أي ترك تنوين الشبيه بالمضاف ـ قَول البغداديين أَجازوا : " لا طالعَ جبلًا " أجرَوه في ذَلك مجرى المضاف كما أُجْرِيَ مجراه فِي الإعراب وعلى قَولهم يتخرج الحديث : " لا مَانع لما أَعْطَيْت وَلَا معطيَ لما منعت "[٥] وأما على قول البصريين فَيجب تنوينه ولكن الرواية إنما جاءت بغير تنوين . " [٦]

قال الدماميني : " وأما على قول البصريين فيجب تنوينه ، ولكن الرواية

(١) الكتاب ٢ / ٢٨٧ .

(٢) يقولون : كما حمل على المضاف في الإعراب ، حمل عليه في ترك التنوين .
انظر : تعليق الفرائد ٤ / ١١٠ .

(٣) من الآية (١٩٧) في سورة " البقرة ".

(٤) انظر : ارتشاف الضرب ٣ / ١٣٠٤، وهمع الهوامع ١ / ٥٣١.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه ١ / ١٦٨ ـ باب الذكر بعد الصلاة ـ ، ومسلم في صحيحه ١ / ٣٤٧ ـ باب اعتدال أركان الصلاة وتخفيفها في تمام ـ .

(٦) مغني اللبيب ٥١٥ .

إنما جاءت بغير تنوين [١]

وحكم ابن مالك على ذلك بالقلة ، واستدل له بقول الشاعر :

أرانـــــي ولا كُفـــــران لله أيَّـــــةً لنفســـيَ قــد طالبْــتُ غيــر مُنيــل [٢]

• وذهب الكوفيون إلى إجازة بناء الشبيه بالمضاف فقالوا : لا ضارب ضربًا كثيرًا، ولا قائل قولاً حسنًا .[٣]

المفرد في باب التمييز :

التمييز: اسم نكرة ، بمعنى " من " ، مبين لإبهام اسم أو نسبة [٤].

قال أبو حيان : " وهو قسمان : الأول منتصب عن تمام الكلام ، وهو ما كان الإبهام فيه حاصلًا في الإسناد ، ومنتصب عن تمام الاسم ، وهو ما كان الإبهام حاصلًا في الاسم الذي هو جزء كلام [٥].

---

(١) ثم قال : " قلت : وقد رددناه في الحاشية ، وفي " مصابيح الجامع " الذي علقته على " البخاري " بأن بأن هذا يتخرج أيضًا على قول البصريين ، بأن يجعل " مانع " اسمَ " لا " مفردًا مبنيًّا : إما لتركيبه معها تركيب " خمسة عشر " ، وإما لتضمنه معنى " من " الاستغراقية على الخلاف المتقدم ، والخبر محذوف ، أي لا مانعَ مانع لما أعطيت ، واللام للتقوية ، فلك أن تقول : تتعلق ، ولك أن تقول : لا تتعلق ، وكذا القول في " ولا معطيَ لما منعت " ، وجَوَّز الحذفَ ذكر مثل ما حذف ، وحسَّنه دفع التكرار، فظهر بذلك أن التنوين على رأي البصريين ممتنع لا واجب .

ولعل السر في العدول عن تنوينه إرادة التنصيص على الاستغراق ، ومع التنوين يكون الاستغراق ظاهرًا لا نصًّا . انظر : تعليق الفرائد ٤ / ١١٠ ـ ١١١ .

(٢) من الطويل ، لم أهتد لقائله .

انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٦٣ ، ومغني اللبيب ٥١٥ ، وتمهيد القواعد ٣ / ١٤١٦ ، ١٤٢٦ ، و تاج العروس ٣١ / ٤١ .

(٣) انظر : ارتشاف الضرب ٣ / ١٣٠٥ .

(٤) انظر : شرح الألفية لابن الناظم ١ / ٢٥٠ ، وأوضح المسالك ٢ / ٢٩٥ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٢٨٦ .

(٥) ارتشاف الضرب ٤ / ١٦٢١.

والكلام هنا عن المبهم الذي يفسره هذا التمييز [١] ، فإن جاء التمييز بعد تمام الاسم فهو تمييز المفرد ، مثل " اشتريت رطلا سمنًا " ، وإن جاء بعد تمام الكلام فهو تمييز النسبة ، مثل " طاب زيد نفسًا " .

• فالمفرد في هذا الباب هو ذات ملفوظ بها ولذلك يسمى الذات،أو الملفوظ .

والمقصود به هنا ما ليس نسبة وإن كان مثنًى أو مجموعًا أو مركبًا أو مضافًا أو غيرها ، ففي قوله ـ تعالى ـ : " إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا " [٢] ، الإبهام في " أحد عشر " وهو مفرد ، بمعنى أنه ليس جملة .

وهذا المفرد المبهم أربعة أنواع :

(١) العدد : نحو " أَحَدَ عَشَرَ كوكبًا " [٣] .

(٢) المقدار : وهو ما يُعْرَفُ به كمِّيَّةُ الأشياء ، وذلك إما مساحة ، مثل " اشتريت قيراطا أرضا " ، أو كيل ، مثل " عندي كيلةٌ قمحا " ، أو وزن ، مثل " اشتريت رطلا سمنا "

(٣) شبه المقدار ، مثل قوله ـ تعالى ـ : " فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ " [٤]، وقوله ـ عز وجل ـ : " وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا " [٥]، وقولهم : " ما في السماء قدر راحة سحابًا " .

(٤) ما كان فرعا للتمييز ، وهو كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه أصله ، ويكون مما يصح إطلاق الاسم عليه ، مثل " هذا خاتمٌ ذهبًا " [٦] .

---

(١) المفسِّر هنا يسمى مُمَيِّزًا ، ومُفَسِّرًا ، ومُبَيِّنًا ، وتمييزًا ، وهو المشهور .

(٢) من الآية (٤) في سورة " يوسف " .

(٣) من الآية (٤) في سورة " يوسف " .

(٤) من الآية (٧) في سورة " الزلزلة " .

(٥) من الآية (١٠٩) في سورة " الكهف " .

(٦) هذا النَّوعُ يَصِحُّ أَنْ يُعْرَبَ حالًا . انظر : التصريح ١ / ٦٢٠ .

والناصب للتمييز في هذه الأنواع هو ذلك الاسم المبهم . وإن كان جامدًا . لأنه شبيه باسم الفاعل [١] ، لطلبه لما بعده .والاسم الجامد لا يعمل إلا في هذا الموضع . [٢]

المقابل

• ويقابل المفرد هنا النسبة أو الملحوظ ؛ إذ لا يكون التفسير فيه لشيء ملفوظ به ، بل لنسبة حاصلة بين شيء وآخر ، ففي قوله ـ عز وجل ـ : " وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا " [٣] ، الاشتعال معروف ، والرأس معروف ، والإبهام في إسناد الاشتعال إلى الرأس هل هذا الاشتعال نار ، أو شيب ، أو غير ذلك ، فأجزاء الجملة لا غموض فيها ، ولكن الغموض في إسناد بعضها إلى بعض ، فجاءت كلمة " شيبًا " لتميز وتوضح . [٤]

---

(١) ففي نحو : " اشتريت رطلا زيتا " أشبه اسم الفاعل المفرد في نحو: " زيد ضارب عمرا " ، وفي نحو : " اشتريت عشرين ثوبا " أشبه اسم الفاعل المجموع في نحو : " هؤلاء الضاربون عمرا ". انظر : التصريح ١/ ٦١٧ .

(٢) انظر : التصريح ١ / ٦١٧ .

(٣) من الآية (٤) في سورة " مريم " .

(٤) قال "السيوطي " : " ومن تمييز الجملة ـ فيما نقله أبو حيان عن النحويين منكرا على ابن مالك الذي جعله من تمييز المفرد ـ قولهم : " حسبك به فارسًا ولِلَّه دره رجلًا ، ومنه عند ابن مالك وغيره : " وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا " ، من الآيات (٧٩ ، ١٦٦) في سورة " النساء ، (٢٨) في سورة " الفتح ".

انظر : همع الهوامع ٢ / ٣٤٠ ، وشرح الآجرومية لحسن حفظي ١ / ٢٦٠ .

والنسبة المبهمة المقابلة للمفرد في هذا الباب إما أن تكون نسبة الفعل للفاعل ، كما في قوله ـ تعالى ـ : " وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا " (١) ، وقولهم : " طاب زيد نفسًا " ؛ إذ الأصل : اشتعل شيبُ الرأس ، و طابت نفسُ زيد . (٢)

أو نسبة الفعل للمفعول ، مثل قوله ـ تعالى " : " وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا " (٣) ، والأصل : وفجرنا عيونَ الأرض . (٤)

وقد تكون غير ذلك كنسبة الخبر للمبتدأ كما في قوله ـ تعالى ـ : " أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا " (١) ، والأصل : مالي أكثر من مالك .

---

(١) من الآية (٤) في سورة " مريم " .

(٢) متى صح الإخبار بالتمييز عما قبله نحو كرم زيد أَبا فإنه يصح أَن يقع أب خبرا لزيد فتقول زيد أَب فلك فيه وجهان : عوده إليه بأَن يكون هو الْأَب أَي ما أكرمه من أَب وعلى هذا لا يكون منقولا عن الفاعل . ويجوز دخول (من) عليه وعوده إلى ملابسه المقدر بأَن يكون الأَب أَبا زيد لا زيدا نفسه أَي ما أكرم أَبَاهُ وعلى هذا يكون منقولًا عن الفاعل ، انظر : همع الهوامع ٢ / ٣٤١ .

(٣) من الآية (١٢) في سورة " القمر " .

(٤) هذا مذهب المتأخرين وبه قال ابن يعيش ، وابن مالك .

وقال الأبذي : هذا القسم لم يذكره النحويون وإنما الثابت كونه منقولا عن الفاعل أَو المفعول الّذي لم يسم فاعله .

وقال الشلوبين : " عيونا " في الآية نصب على الحال المقدرة ، لا التمييز، ولم يثبت كون التّمييز منقُولا من المفعول ، فينبغي أَلا يقَال به .

وقال ابن أبي الربيع : " عيونا " نصب على البدل من " الأَرض " ، وحذف الضمير ـ أَي عيونها ـ أَو على إسقاط حرف الجر ـ أَي بعيون ـ .

انظر : شرح الجزولية الكبيرللشلوبين ٣ / ١٠٠٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٣٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٨٣ ـ ٣٨٤ ، وارتشاف الضرب ٤ / ١٦٢٣ ، وهمع الهوامع ٢ / ٣٤١ .

وفيما سبق نجد أن الاسم المنصوب الذي بَيَّنَ الإبهام كانت له وظيفة في الجملة ، ثم عُدِل عنها ليتم الإسناد إلى غيره ، ويقوم هو بدور آخر في الجملة ، وهذا ما يعرف بالتمييز المحول .

وقد يكون غير محول نحو " لله دره فَارِسًا " [٢] .

وجاء في كتاب سيبويه : " هذا باب ما ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير " وذلك قولك : " ويحه رجلًا ، ولله دره رجلًا ، وحسبك به رجلًا " ، وما أشبه ذلك ، وإن شئت قلت : " ويحه من رجل ، وحسبك به من رجل ، ولله دره من رجل " ، فتدخل " من " ههنا كدخولها في " كم " توكيدا ، وانتصب الرجل ؛ لأنه ليس من الكلام الأول" [٣] .

قال السيوطي : " وتارة يكون مشبها بالمنقول نحو " امْتَلَأَ الْإِنَاء ماء ، ونعم زيد رجلًا " ، ووجه الشّبَه أَن " امْتَلَأَ " مُطَاوع " مَلأ " ، فكأنك قلت : مَلأ المَاء الْإِنَاء ، ثمَّ صار تمييزا بعد أَن كان فاعلا ، والأصل : نعم الرجل ، ثمَّ أضمر وصار بعد أَن كان فاعلا تمييزا " [٤].

وغير المحول ليس مقيسًا ، وإنما هو نادر ، وموقوف على السماع [٥].

والعدول من الفاعل أو المفعول إلى التمييز يكون لقصد الاتساع والشمول والمبالغة ، فمثلا في قوله ـ تعالى ـ : " واشتعل الرأس شيبا " حُوِّل من " اشتعل

---

(١) من الآية (٣٤) في سورة " الكهف " .

(٢) انظر : شرح شذور الذهب لابن هشام ٣٢٩ .

(٣) الكتاب ١/ ٢٩٩ ، وانظر : المقتضب ٣/ ٣٥ .

(٤) همع الهوامع ٢ / ٣٤١ .

(٥) انظر : فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية ٥٥٠ .

شيبُ الرأس " ؛ ليتحول المعنى من الدلالة على شيب متفرق في الرأس إلى أن الرأس قد امتلأت.

وفي قوله ـ تعالى ـ : " وفجرنا الأرض عيونا " تحول المعنى من أن الماء كان قد فار من عيون متفرقة في الأرض ، وتبجس من أماكن منها إلى أن أفاد أن الأرض قد صارت عيونا كلها ، وأن الماء قد كان يفور من كل مكان منها [(١)].

وقد علق الصبان على قول الأشموني ـ في " طاب زيد نفسًا " ـ : " وقد حول الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة " ، فقال : " قوله : " لقصد المبالغة " أي في إسناد الطيب لزيد فإنه يفيد قبل التخصيص بالتمييز أنه طاب من جميع الوجوه فالمبالغة من حيث أول الكلام .

وقيل : لقصد الإجمال ثم التفصيل " [(٢)] .

وبالتالي يمكن القول ـ في الفرق بين " طابت نفسُ زيد " ، و " طاب زيد نفسًا " ـ : إنه في التعبير الأول أسند الطيب إلى النفس مباشرة ، وفي الثاني أُسند إلى زيد كله ثم خُصَّت النفس بالذكر فيكون قد مُدِحَ مرتين ، مُدِحَ كله بـ " طاب زيد " ، وتدخل في ذلك نفسه ، ثم خُصَّت النفس بالذكر .

قال ابن يعيش ـ في نحو طاب زيد نفسا وتصبب عرقا ، وتفقأ شحما ـ : " ألا ترى أن الطيبة في قولك: " طاب زيدٌ " مسنَدةٌ إليه ، والمرادُ شيءٌ من أشيائه ، ويحتمل ذلك أشياء كثيرة كلسانه وقَلبه ومنزله وغير ذلك ، وكذلك التصبّبُ ، والتفقّؤُ يكون من أشياء كثيرة " [(٣)] .

---

(١) انظر: دلائل الإعجاز ١ / ١٠٢ ، والكشاف ٤/ ٤٣٤ ، وشرح الألفية لابن الناظم ١ / ٢٥٣ ، والتصريح ١ / ٦٢٨ ، واللمحة ١ / ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، وشرح الأشموني ٢ / ٤٧ .

(٢) حاشية الصبان ٢ / ٢٩٨ .

(٣) انظر : شرح المفصل ٢ / ٣٦ .

المفرد في باب النداء

والمراد به هنا : ما ليس مضافًا ولا شبيهًا به ، فيدخل فيه المفرد والمثنى والجمع ، وذلك مثل " يا عمرُو " ، و" يا نائمان " ، و" يا تُجّارًا " .

ويشمل المفرد في هذا الباب العلم مثل : " يا محمدُ " ، والنكرة ، وهي قسمان : مقصودة [1] ، وغير مقصودة ، فالمقصودة مثل : " يا رجلُ " إذا كان المنادى واحدًا مُعَيَّنًا ، وغير المقصودة مثل : " يا غافلًا انتبه فالأجل قصير " ، إذا لم يُقْصَد واحد بعينه .

ويلحق بالمفرد هنا اسم الاشارة والاسم الموصول ، نحو : " يا هذا " ، و" يا من يؤمن بالله " .

أما إذا اتصل اسم الإشارة بكاف الخطاب فنداؤه مختلف فيه .

قال أبو حيان : " وفي ندائه مشارًا مصحوبًا بحرف الخطاب نحو : " يا ذاك خلاف " ، منع من ندائه السيرافي ، وهوموافق سيبويه في كلامه أن أولئك ينادى ، فإن لم يصحبه الحرف فلا خلاف في جواز ندائه . [2]

والمخالف في ذلك ابن كيسان ، فيجوز عنده أن يقال : " يا ذاك " . [3]

ومنع الجمهور نداء الضمير ، وإن كان هناك من أجاز نداء ضمير المخاطب .

---

(١) سيأتي الكلام عن النكرة المقصودة إذا وصفت في " الشبيه بالمضاف .

(٢) ارتشاف الضرب ٤ / ٢١٨٣ ، ولم أجده في كتاب سيبويه ، وقال في الهمع ٢ / ٤٦ : ونقل عن سيبويه .

(٣) انظر : المقتضب ٤/ ٢٤٥ ، والبديع ١ / ٣٩١ ، وهمع الهوامع ٣/ ٤٦، وابن كيسان النحوي ١٦٧.

قال السيوطي : " لَا يُنَادى الضَّمِير عِنْد الْجُمْهُور ، وَأما ضمير الْغَيْبَة والتكلم فلأنهما يناقضان النداء ؛ إِذْ هُوَ يَقْتَضِي الْخطاب ، وَأما ضمير الْمُخَاطب فَلِأَن الْجمع بَينه وَبَين النداء لَا يحسن ؛ لِأَن أَحدهمَا يُغني عَن الآخر . وَجوز قوم نداءه تمسكا بقوله :

يَا أبْجر بنَ أَبْجر يَا أنْتا [1]

وقَول الأحوص :

يَا إياك قد كفيتك [2]

وأجاب الأولون بندوره . [3]

وهذا المنادى المفرد معرفة ، قال سيبويه : " وزعم الخليل ـ رحمه الله ـ أن الألف واللام إنما منعهما أن يدخلا في النداء من قِبَلِ أن كل اسم في النداء مرفوع معرفة ، وذلك أنه إذا قال : " يا رجلُ " ، و " يا فاسقُ " فمعناه كمعنى " يا أيها الفاسق " ، و " يا أيها الرجل " ، وصار معرفة لأنك أشرت إليه وقصدت قصدَه " [4].

(١) رجز ، للأحوص في ملحقات ديوانه ٢٦٨ ، وبعده :

أنت الذي طَلَّقْتَ عامَ جُعْتَا

انظر : سر صناعة الإعراب ٢ / ٣٩ ، واللمحة في شرح الملحة ٢ / ٦٠٣ ، والدر المصون ١ / ٢٦٨ .

(٢) قاله الأحوص اليربوعي لابنه لما أراد أن يخطب أمام معاوية بعده فقال له الأب ذلك أي قد أغنيتك عن القول ، انظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١ / ٨٣ ، وأوضح المسالك ٤ / ٧ مع حاشية رقم (٧) .

(٣) همع الهوامع ٢ / ٤٥ ـ ٤٦ .

(٤) الكتاب ٢ / ١٩٧ .

فالنكرة المقصودة مُعَرَّفة بالقصد ، وقيل : بـ " ال " محذوفة ونابت عنها " يا "، وهذا القول ضعيف . [١]

أما العلم فمختلف في مُعَرِّفه :

فذهب ابن السراج إلى أنه مُعَرَّف بالعلمية كما كان قبل النداء ، وذهب " المبرد " إلى أن المعارف إذا نُوديتْ تنكّرتْ، ثمّ تكون معارفَ بالنداء . [٢]

وقد صحح ابن مالك قول ابن السراج ، فقال : " وادعى المبرد أن تعريف : " يا زيد : متجدد بالنداء بعد إزالة تعريف العلمية ؛ لئلا يجمع بين تعريفين .

والصحيح أن تعريف العلمية مستدام كاستدامة تعريف الضمير واسم الإشارة والموصول في : " يا إياك " ، و" يا هذا " ، و" يا من حضر" .

ولا يلزم من دخول النداء على معرفة اجتماع تعريفين ، على أنه لو علم اجتماع تعريفين لجعل أحدهما مؤكدا للآخر، ومسوقا لزيادة الوضوح ، كما تساق الصفة لذلك ، ويكون ذلك نظير اجتماع دليلي المبالغة في : " علّامة " و" دَوّاريّ" [٣].

وصحح ابن يعيش قول المبرد . [٤]

---

(١) انظر : اللمحة في شرح الملحة ١ / ١٢٦ مع حاشية (٥) ، وأوضح المسالك ٤ / ١٢ مع حاشية (٣) .

(٢) انظر : المقتضب ٤ / ٢٠٤ . ٢٠٥ ، والأصول لابن السراج ١ / ٣٣٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٣١٩ . ٣٢٠ .

(٣) اجتمع في " علّامة " للدلالة على المبالغة ـ أمران : وزن فعّال والتاء ، وفي " دَوّاريّ " وزن فَعّال وياء النسب .

(٤) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٩٢ ، و شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٣٢٠ ، وتمهيد القواعد ٧ / ٣٥٣٦ . ٣٥٣٧ .

وهذا النوع من أنواع المنادى يبنى على ما يرفع به ، في محل نصب . كما مثَّلْنا .

وقال ابن يعيش : " وقد ذهب قوم إلى أنه بين المعرب والمبني ، والمذهبُ الأولُ ". (١)

وبُنِيَ على حركة لأنه كان متمكنًا قبل النداء ، وكانت الحركة ضمة لأنه لو بني على الكسر لالتبس بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم عند حذف يائه اكتفاء بالكسرة ، ولو بني على الفتح لالتبس به عند حذف ألفه اكتفاء بالفتحة . (٢)

وإذا كان العلم المفرد مبنيا في الأصل بقي على بنائه ، فلو قيل : " يا سيبويه " فعلى القول ببنائه يكون مبنيًّا على الضم المقدر منع من ظهوره حركة البناء .(٣)

وإذا كان هذا المنادى اسما منقوصا ، ففيه وجهان :

إبقاء الياء ، نحو : " يا شادي " ، فـ " شادي " ، منادى مبني على الضم المقدر على الياء .

ويجوز " يا شادِ " ، بتقدير الضم على الياء المحذوفة .

قال ابن مالك : " وإذا نودي نحو : " قاض " ، وقصد تعيينه حذف تنوينه ، وأثبتت ياؤه ، فقيل : " يا قاضي " ، ويجوز حذف الياء والتنوين معا ، فيقال : " يا قاضِ " ، كما قيل مع الألف واللام في غير النداء : " جاء القاضي " ، و" جاء القاضِ "، والأول مذهب الخليل ، والثاني مذهب يونس ، وقوى مذهب سيبويه مذهب يونس .

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٣٢١.

(٢) انظر : توجيه اللمع لابن الخباز ٣١٩ ، وحاشية الصبان ٣/ ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، وحاشية الخضري ٢/ ٧٢.

(٣) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٩٢ .

وإن كان المنقوص ذا أصل واحد ، كاسم فاعل " أرى " ، رُدَّت الياء بإجماع ، فيقال : " يا مُرِى " ، ولا يقال : " يا مُرِ " [١].

المقابل

ويقابل المفرد هنا المضاف والشبيه به .

• فالمضاف مثل قوله ـ سبحانه وتعالى ـ : " وَإِذْ قَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ فَارْجِعُوا " .[٢]

ويضاف المنادى إلى جميع الأسماء إلا ضمير الخطاب ، فلا يصح " يا غلامَك " ؛ لأن " غلام " منادى فهو مخاطب ، وإضافته إلى ضمير الخطاب تجعله غير مخاطب فيلزم من ذلك التناقض ، وأما قولهم في الندبة : " واغلامَكاه " فلأن المندوب غير مخاطب ، بل متفجع عليه .

قال المبرد : " اعلم أن إضافة المنادى إلى الكاف التي تقع على المخاطب محال ، وذلك لأَنك إذا قلت : " يا غلامَك أَقْبِلْ " فقد نقضت مخاطبة المنادى بمخاطبتك الكافَ .

فأما في الندبة فيجوز يا غلامك ويا أخاك لأَن المندوب غير مخاطب وإنما هو متفجع عليه [٣] .

وفي المضاف إلى ياء المتكلم إذا نودي مثل : " يا غلامي " ست لغات ، فإذا كان المضاف لفظ " أب ، أو " أم " مثل " يا أبي ، ويا أمي " ففيه عشر .

---

(١) شرح التسهيل ٣ / ٣٩٥ .

(٢) من الآية (١٣) في سورة " الأحزاب ".

(٣) المقتضب ٤ / ٢٤٥ .

فإن كان مضافًا إلى مضاف إليها مثل " يا غلام غلامي " لم يجز فيه إلا إثبات الياء مفتوحة ، أو ساكنة ، إلا إن كان " ابن أم ، أو ابن عم " فيجوز فيهما أربع لغات . (١)

ويشمل المضاف هنا ما أقحمت اللام بينه وبين المضاف إليه ، كقول سعد ابن مالك :

يَـــا بُـــؤْسَ للحَـــرْبِ التـــي وَضَـــعَتْ أراهِـــطَ ، فاسْـــتَرَاحوا (٢)

ويستوي هنا الإضافة المحضة ، نحو: " رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا " (٣) ، أو غير محضة ؛ نحو: يا حسن الوجه.

وأجاز ثعلب إذا كانت الإضافة غير محضة أن يضم المضاف نحو : " يا حسنُ الوجهِ " ؛ لأن إضافته في نية الانفصال .(٤)

• ومثل المضاف في ذلك الشبيه به ، وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه بعمل ، أو عطف قبل النداء .

---

(١) انظر هذه اللغات في شرح قطر الندى ٢٧٥ ـ ٢٨٢.

(٢) من مجزوء الكامل .

قال ابن يعيش في شرح المفصل ١ / ٣٨٦ : " ويجوز أن يكون " يَا " هنا تنبيهًا ، لا للنداء ، فلا يكون ثَمّ مدعوٌّ محذوفٌ ، وما بعدها كلامٌ مبتدأٌ ، كأنك قلت : "بؤسٌ لزيد"، و" ويلٌ له ووَيْحٌ ".

وانظر : كتاب اللامات ١٠٨ ، ورصف المباني ٢٤٤، والجنى الداني ص ١٠٧ ، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٢٩٦ .

(٣) من الآيتين (١٤٧) في سورة " آل عمران " ، و(١٠) في سورة " الحشر ".

(٤) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٩٣ ، وشرح الأشموني ٣ / ١٤٠ ، وهمع الهوامع ٢ / ٣٧ .

والعمل إما رفع ، أو نصب ، أو جر بالحرف . كما سبق . في " لا " النافية للجنس . فالرفع نحو " يا حسنًا وجهُه " ، والنصب نحو " يا مريدًا العلمَ أَقْبِلْ " ، والجر نحو " يا رؤوفًا بالعباد ارحمنا " ، والعطف قبل النداء نحو " يا ثلاثةً وثلاثين أنصت " فيمن سُمِّيَ بذلك قبل النداء ، وذلك نحو أن توضع أرقامٌ للأفراد فينادَون بها فيقال : يا ثلاثة ، ويا ثلاثة وثلاثين ، فهذا يجب نصبه للطول .

ويدخل تحت الشبيه بالمضاف الاسم المفرد المنكر الموصوف ، نحو : " يا رجلا فاضلا " ، ونحو : " يا رجلا يجبر الكسير " ، إذا كان المقصود به معينا ، وكان النداء طارئا على الصفة والموصوف جميعا .

وكذلك الوصف المقترن بجملة ، مثل " يا رجلا كريما أقبل " .

قالوا ومنه قوله . صلى الله عليه وسلم . : " يا عظيمًا يرجى لكل عظيم ". (١)

لأنه قد اتصل به شيء يتمم معناه . (٢)

ويجوز أيضا في هذه النكرة أن تبقى على حالها من البناء على الضم . قال الفراء : " النكرة المقصودة الموصوفة المناداة تُؤْثِر العرب نصبها ، يقولون : " يا رجلًا كريمًا أقبل " ، فإذا أفردوا رفعوا أكثر ما ينصبون " (١)

---

(١) انظر الحديث في أخلاق النبي وآدابه للأصفهاني ٣ / ١٦٩ ، ومجمع الزوائد ومنبع الفوائد للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي ٢/ ١٢٨ ، بألفاظ متقاربة .
قال في التصريح ٢ / ٢١٦ : " وأما " يا عظيمًا يرجى لكل عظيم ، ويا لطيفًا لم يزل ، ويا حليما لا يعجل " فقال الموضح . في الحواشي . : ليست الجملة نعتا لما قبلها وإنما هي في موضع الحال من الضمير المستتر في الوصف ، وهو المخاطب بالنداء ، وعامل الحال هو عامل صاحبها ، والمنادى منصوب كما في : " يا طالعًا جبلا ".

(٢) انظر : مجالس ثعلب ١ / ٥٧ ، وأخلاق النبي للأصبهاني ٣ / ١٦٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٩٣ .

ووجه شبهه بالمضاف سبق ذكره في " لا "النافية للجنس .

المفرد في باب العدد

المقصود بالمفرد في هذا الباب العدد من واحد إلى عشرة .

(١) انظر : شرح الأشموني ٣/ ٢١ ، و التصريح ٢ / ٢١٥ ، وهمع الهوامع ٢/ ٣٧ ، وحاشية الصبان ٣/ ١٤٠-١٤١، وحاشية (٦) في ٤ / ١٥ من أوضح المسالك .

ويندرج تحته ألفاظ العقود ، والمائة ، والألف ومضاعفاتهما ، وإن كانت تختلف في بعض الأحكام .

ويقابله هنا العدد المركب ، والمعطوف .

أولا : المفرد من واحد إلى عشرة .

وهو قسمان :

أ ـ العددان واحد واثنان .

ب ـ الأعداد من ثلاثة إلى عشرة .

أ ـ فالواحد والاثنان لا مُمَيِّز لهما ؛ لأن اللفظ يدل على العدد والمعدود معا .

قال " أبو حيان " : لا يقال : " واحد رجل ، ولا : اثنا رجل ، ولا : واحد رجال ، ولا : اثنان رجال " ، لا بمفرد ولا بجمع ، استغنوا عن ذلك بالنص على المفرد والمثنى،فقالوا : " رجل " ؛ لأنه يدل على أنه واحد ، وقالوا : " رجلان " ؛ لأنه يدل على التثنية فكان ذلك أخصر وأجود " [1].

وفي حالة تعريفهما بـ " ال " فإنها تدخل على العدد مباشرة ، فيقال : الواحد ، والواحدة ، والاثنان ، والاثنتان .

ب ـ أما العدد من ثلاثة إلى عشرة فيُمَيَّز بجمع [2] ، مجرور بالإضافة ، مثل قوله ـ تعالى ـ : " سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا " [1].

---

(١) التذييل والتكميل ٩ / ٢٨٥.

(٢) قال الفارسي : " ... الأصل في الأسماء التي تبين العدد أن تكون مفردة ، وذلك أن المعدود قد علم قدره بذلك العدد ، وإنّما يحتاج إلى ما يبين جنسه ، والواحد يكفي في ذلك ولفظه أخف من لفظ الجمع ، فكان التبيين به أولى ...وعلى ذلك جاء الاستعمال في ضروب العدد

فإذا وقعت المائة بعده أفردت ولم تجمع .[٢]

وهذا العدد يكون بالتاء مع المذكر ، ودونها مع المؤنث ، فيقال : " ثلاثة أعبد وثلاث جَوارٍ . " [٣]

والذي يعتد به في التذكير والتأنيث هو المفرد لا الجمع ؛ فلذلك يقال : " ثلاثة سجلّات ، وخمسة حمّامات " .

قال ابن عصفور : " تاء الثلاثة وأخواتها تسقط لتأنيث واحد مفسرها ، لا لتأنيثه نفسه ، إن كان جمعا ، ولتأنيثه نفسه دون تعرّض لواحد ، إن كان اسم جنس ، أو جمع " . [٤]

وخالف في ذلك الكسائي والبغداديون ، فإنهم يقولون : مررت بثلاث حمّامات ، ورأيت ثلاث سجلّات وإن كان الواحد مذكرا [٥] ، ولا يعتد بتأنيث المفرد إذا كان علما لمذكر نحو " طلحة " ؛ لأنه تأنيث لا تعلق له بالمعنى لا حقيقة ولا مجازا . [٦]

إلا ما كان من الثلاثة إلى العشرة ، فإنه يبين بجموع القلة ؛ لأنها تشبه الآحاد ، من جهة تكسيرها تكسير الآحاد ، وتحقيرها على لفظها ، كما تحقّر الآحاد ومن جهة أنها توصف بها الآحاد ، وأما إضافتها إلى جمع الكثرة فقليل . " انظر : المسائل الشيرازيات ٢/ ٣٥٣ – ٣٦٥ ، وتمهيد القواعد ٥ / ٢٤٠٧ ، وشرح الكافية للرضي ٣ / ٣٠٥.

(١) من الآية (٧) في سورة " الحاقة ".

(٢) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٤٠٨ ، والتذييل والتكميل ٩ / ٣٤١ ، والمساعد لابن عقيل ٢ / ٨٩ ، وتعليق الفرائد ٢ / ٣٥٧ ، ٣٧٦ .

(٣) والمؤنث المجازي كالحقيقي ، فيقال : " عندي ثلاث بنات عرس ، وأربع بنات آوى " انظر: ارتشاف الضرب ٢ / ٧٥١.

(٤) انظر : المقرب لابن عصفور ١/ ٣٠٦.

(٥) انظر : عمدة الكتاب للنحاس ٤٥ ، ١٩٨ ، وتوضيح المقاصد ٣ / ١٣١٩ .

(٦) انظر : ارتشاف الضرب ٢ / ٧٥١ .

وإذا أريد مجرد العدد فإنه يكون بالتاء ساكنة ، وبعض النحويين يقول إنها مبنية على السكون ، فإن أخبر بها أو عنها ، أو عطف بعضها على بعض أعربت ، فيقال : " هذا واحدٌ ، ورأيت ثلاثةً ، ومررت بخمسةٍ " . (١)

وتعريفه يكون بإدخال " ال " على المُمَيِّز (٢)، كقول ذي الرمة :

وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيْمَ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى ثَــلاثُ الأَثَــافي وَالــدِّيَارُ البَلاَقِــعُ (٣)

ثانيا : ألفاظ العقود

وهي العشرون ، وأخواته حتى التسعين . وهي ملحقة بجمع المذكر السالم ، معربة إعرابه ، يلازمها دائمًا علامتا جمع المذكر السالم ، أيًّا كان مُمَيِّزها إفرادًا وتثنية وجمعًا تذكيرًا وتأنيثًا وهي عقد للعدد " اثنان " ، الذي قياس عقده " اثنون " ، أما " عشرون " فالقياس أن تكون عقدًا للعشرة ؛ إذ الأساس في صياغة ألفاظ العقود أن يزاد على العدد المفرد واو ونون ، فالثلاثة ثلاثون ... والتسعة تسعون ، فالعشرة عشرون ، ولكنهم استبدلوا به " مائة " وجعلوه عقد الاثنين .

---

(١) انظر : التذييل والتكميل ٩ / ٢٩٨.

(٢) وروى الكوفيون إدخال حرف التعريف على العدد المضاف إلى ما فيه الألف واللام ، مثل " قبضت العشرة الدنانير " ، و" اشتريت الخمسة الأثواب " ، قال أبو حيان : " وحكى أبو زيد ذلك عن قوم من العرب ليسوا فصحاء ، وقال الفارسي : حكى الكسائي " الثلاثة الأثواب " ، وقاسه أهل الكوفة على " الحسن الوجه " ، قال ناظر الجيش : " وهو شاذّ ، يحفظ ولا يقاس عليه . " .

انظر : التذييل والتكميل ٩ / ٣٤٤ ، وتمهيد القواعد ٥ / ٢٤٤٩ .

(٣) من الطويل ، في ديوان ذي الرّمة ٢/ ١٢٧٤ .

انظر : المقتضب ٢/ ١٧٦ ، ودرة الغواص ١١١ .

وتُمَيَّز بمفرد منصوب ، مثل قوله ـ تعالى ـ : " وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِمِيقَاتِنَا " (١).

وقد تضاف هذه الألفاظ إلى غير تمييزها ، قال الخضري : " العدد مطلقا تجوز إضافته إلى غير تمييزه ، نحو " عشروك وثلاثة زيد " ، وحينئذ يستغني عن التمييز ، فلا يذكر أصلا ؛ لأنك لا تقول : " ثلاثة زيد " إلا لمن عرف جنسها " .(٢)
(٢).

وتحذف النون من ألفاظ العقود عند الإضافة ، فتقول : " هذه عشروك ، ورأيت أربعيك " .

قال المبرد : " اعلم انك إذا أضفت عددا حذفت منه النون والتنوين أي ذلك كان فيه فتقول : هذه عشروك ، وثلاثوك ، وأربعوك ، ورأيت ثلاثيك ، وأربعيك ، وهذه مائتك وألفك " (٣).

وتعريفها يكون بإدخال " ال " على العدد ، فيقال : " العشرون رجلا ، والأربعون امرأة " .(٤)

ثالثا : المائة ، والألف ، ومضاعفاتهما

(١) من الآية (١٥٥) في سورة " الأعراف " .
(٢) حاشية الحضري ٢/ ١٣٨، وانظر : التصريح ٢/ ١٧٥، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٣٨.
(٣) المقتضب ٢/ ١٧٨، وانظر : شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٨ ـ ٩، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٣٦ ، والفوائد الضيائية ١٥٥ .
(٤) انظر : الأصول في النحو ٢ / ١٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٢٨ ، والتذييل والتكميل ٩ / ٣٠٩.

مثل قوله ـ جل شأنه ـ : " وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ " [١] ، وقوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ : " صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام " [٢] ، والتمييز هنا يكون بمفرد مجرور بالإضافة . [٣]

وحُكِيَ عن " ابن كيسان " جواز تنوين المائة ، والألف ونصب المميز ، واختلف في كونه ضرورة ، أو لغة ، ومن ذلك :

إذا عاشَ الفَتَى مائَتَيْنِ عامًا فقد ذَهَبَ المسرّةُ والفتاءُ [٤]

قال ابن سيده : اختلف النحويون في تعريف العدد ، فقال البصريون : ما كان من ذلك مضافا أدخلنا الألف واللام في آخره فقط ، فصار آخره معرفة بالألف واللام ، ويتعرف ما قبل الألف واللام بالإضافة إلى الألف واللام . فإن زاد على واحد وأكثر أضفت بعضًا إلى بعض، وجعلت آخره بالألف واللام ، تقول في تعريف ثَلَاثَة أَثوَاب : ثَلَاثَة الأثواب ، وفي مائة درهم : مائَة الدِّرْهَم ، وفي مائَة ألف دِرْهَم : مائَة ألف الدِّرْهَم . . .

---

(١) من الآية (١٤٧) في سورة " الصافات ".

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ٢ /٦٠ ، ومسلم في صحيحه ٢/١٠١٢- ١٠١٣.

(٣) قال ابن الخشاب : " وإضافة " المائة "عند المدققين إضافة بمعنى اللام ، وإضافة " ثلاثمائة " وما بعدها من العقود إلى " تسعمائة " إضافةٌ بمعنى " من " ... ففي قولهم : " ثلاثمائة درهم " ، وبابه إضافتان : الأولى بمعنى " من " والأخرى بمعنى اللام .
انظر : المرتجل ٢٦٦ ـ ٢٦٧ .

(٤) من الوافر ، للربيع بن ضبع الفزاري ، وقيل ليزيد بن ضبة .
انظر : الكتاب ١ / ٢٠٨ ، ومجالس ثعلب ٥٩/١ ، والأصول ٣١٢/١ ، والمقصور والممدود لابن ولاد ٩٤ .

وأجاز الكوفيون إدخال الألف واللام على الأول والثاني ، وشبهوا ذلك بـ " الحسنِ الوَجْه " ، فقالوا : " الثَّلَاثَة الأثواب ، والخمسة الدَّرَاهِم " ، كما تقول : " هَذَا الْحسن الْوَجْه " ، وقاسوا هذا بما طال أيضا ، فقالوا : " الثَّلَاث الْمِائَة الْألف الدِّرْهَم ".(١)

وقال ابن مالك : " دخول حرف التعريف على العدد المفرد غيرَ مفسَّرٍ ، أو مفسَّرٍ بتمييز نحو " خُذ المائة ودَع الألف درهما " ، وهذا على لغة من لا يضيف عومل فيهما ذو الألف واللام معاملة المنون ، ذكر ذلك ابن كيسان ، وعليه ورد قول حذيفة بن اليمان ـ رضي الله تعالى عنه ـ : " يا رسول الله أتخاف علينا ونحن بين الستّ مائة ، إلى السبع مائة ؟ ".(٢)

المقابل

والمقابل هنا هو العدد المركب ، والعدد المعطوف .

● أما العدد المركب فالمقصود به الأعداد من أحد عشر إلى تسعة عشر ، ويكون تمييزها مفردًا منصوبًا ، مثل قوله ـ تعالى ـ : " إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا "(٣).

ويدخل تحته لفظ " بضعة " مع المذكر ، و" بضع " مع المؤنث (٤) ، إذا قصد عدم تعيين العدد ، فيقال : " حضر بضعةَ عشرَ رجلًا ، وبضعَ عشرةَ امرأة "

---

(١) انظر : العدد في اللغة ٦٤ ـ ٦٥ .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه ١ / ١٣١ .

وانظر : شرح التسهيل ٢ / ٤٠٨ ، وتمهيد القواعد ٥/٢٤٤٨ .

(٣) من الآية (٤) في سورة " يوسف ".

(٤) هو عدد مبهم من ثلاث إلى تسع ، يجرى مفردا ومع العشرة مجرى الثلاثة إلى التسعة في الإعراب والبناء ، تقول: هؤلاء بضعة . انظر : التذييل والتكميل ٩ / ٣١١ ـ ٣١٢ .

بالتاء مع المذكر ومن دونها مع المؤنث ، حكمه في ذلك حكم العدد المفرد من ثلاثة إلى عشرة ، ويأخذ حكم المركب في البناء على فتح الجزأين . كما سبق . .

ولا يذكر البضع مع عدد آخر سوى العشرة وألفاظ العقود . كما سيأتي . فلا يقال بضع مائة ، ولا ألف .

قال أبو حيان : " وقال أبو عمرو بن تقى : البضع ليس نصا في عدد بعينه إنما هو من الثلاثة إلى التسعة ، وهو اسم جمع كالنفر، ويستعمل وحده ، كقوله تعالى " فِي بِضْعِ سِنِينَ "[1] ، ومركبا ومعطوفا ، وحكمه حكم العشرة فما دونها . [2] .

وأصل العدد المركب أن يكون بالواو ، فـ " خمسة عشر " أصلها خمسة وعشرة ، فحذفت الواو وركب العددان اختصارًا ودفعًا لما يُتَبادر من العطف أن الإعطاء دفعتان . [3].

والعدد المركب مبني على فتح جزأيه ؛ لأنه بالتركيب نُزِّل الجزء الثاني من الأول منزلة بعض الكلمة من بعض كما في العدد وبعض المركبات الأخرى كتركيب " بعلبك " .

وإنما لم يجعل العدد المركب كلمة واحدة ويجرِ الإعراب عليها كما في المركب المزجي أن امتزاج الكلمتين في المركب المزجي أشد ، أما في العدد فليس كذلك [4] .

---

(١) من الآية (٤) في سورة " الروم " .

(٢) التذييل والتكميل ٩ / ٣١٢ .

(٣) انظر : حاشية الصبان ٤/ ٦٨ .

(٤) انظر : المرتجل ١١٣.

وقد يأتي الاسم بعد العدد المركب جمعًا منصوبًا ، مثل " أقبل خمسةَ عشرَ رجالًا " ، على الحال أو التمييز، فمعنى الحال أنهم جاءوا في هذه الحال ، كما يقال : " أقبل خمسة عشر راكبين " . أي في هذه الحال . .

وقد يراد به التمييز على معنى الجماعات ، مثل " أقبل خمسةَ عشرَ رجالًا " . أي : أقبل خمس عشرة جماعة ، كل جماعة هي رجال .

قال ابن الناظم : " وقد تميز بجمع صادق على واحد منها ، فيقال : " عندي عشرون دراهم " على معنى عشرون شيئا ، كل واحد منها دراهم ، ومنه قوله . تعالى . : " وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا "(١) ، والمعنى . والله أعلم . وقطعناهم اثنتي عشرة فرقة كل فرقة منهم أسباط "(٢) .

وتعريف المركب يكون بإدخال " ال " على الجزء الأول منه ، فيقال : " الأحد عشر درهمًا " ؛ لأنه مبني ومحكوم له جميعه بحكم الاسم المفرد المعرب ، فيكون جميعه في موضع رفع أو نصب أو جر ، ولا تدخل " ال " في جزئه الثاني ؛ لأنه كوسط الاسم .

ومذهب الأخفش والكوفيين جواز تعريف الاسمين المركبين ، وحكاه الأخفش نحو : " عندي الخمسة العشر درهما " ، وحكى عن أبي زيد أنهم قالوا : " الأحد العشر الدرهم " بإدخال الألف واللام على الأول والثاني ، وعلى التمييز ، وحُكِمَ على ذلك بالشذوذ . (٣)

(١) من الآية (١٦٠) في سورة " الأعراف " .

(٢) شرح الألفية لابن الناظم ٥٢٢ ، ومعاني النحو ٢/ ٣٣٣ . ٣٣٤ .

(٣) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٣٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٤٠٩.

قال المبرد : " اعلم أن قومًا يقولون : " أخذت الثلاثة الدراهم يا فتى " ، و" أخذت الخمسة عشر الدرهم " ، وبعضهم يقول : " أخذت الخمسة العشر الدرهم و" أخذت العشرين الدرهم التي تعرف " ، وهذا كله خطأ فاحش .

وعلة من يقول هذا الاعتلالُ بالرواية ، لا أنه يصيب له في قياس العربية نظيرًا " [1].

● والعدد المعطوف هو العقود الثمانية المعطوفة علي النيف من واحد إلى تسعة ، حين يقال : واحد وعشرون إلى تسعة وعشرين ... وهكذا مع باقي العقود إلى تسعة وتسعين ، والنيف كل ما زاد على العقد ، قال الجوهري : " النيف : الزيادة ، يخفف ويشدد ، وأصله من الواو ، ويقال : عشرة ونيف ، ومائة ونيف ، وكل ما زاد علي العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثاني ، وقد يكون العطف على مدلول النيف من الأعداد ، فيقال : " حضر خمسة وعشرون رجلا ، أوسبع وتسعون امرأة " أو على لفظه إذا لم يقصد تعيين المعدود ، فيقال : " حضر نيف وعشرون رجلا ، أونيف وتسعون امرأة " .

ويلزم لفظ النيف صورة المذكر أيًّا كان المعدود تذكيرًا أو تأنيثًا .

وتعريفه يكون بإدخال " أل " على جزأيه (المعطوف ، والمعطوف عليه ، قال الشاعر :

إذا الخمسَ والخمسين جاوزت فارتقب قدوما علي الأموات غير بعيد [2]

(١) المقتضب ٢ / ١٧٥ .

(٢) من الطويل ، ولم أقف على قائله :

وروى بعضهم أيضا دخوله عليهما وعلى التمييز ، وبعضهم دخولها على المعطوف عليه دون المعطوف .

قال في الارتشاف : " وأجاز قوم دخول " أل "على تمييز العقد نحو : " العشرين الدرهم " ، والمعطوف تدخل " أل" على المتعاطفين ، " تقول : " الأحد والعشرون درهمًا " ، وأجاز قوم دخولها عليهما وعلى التمييز ، وقوم إدخالها على المعطوف عليه وتركها من المعطوف نحو : " الأحد وعشرون " ، وجوز ذلك شيخنا الأستاذ أبو الحسن الأبذي . " [1]

المبحث الثاني

انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٤٠٩ ، والتذييل والتكميل ٩ / ٣٤٦ ، وهمع الهوامع ٣ / ٢٥٩ .

(١) ارتشاف الضرب ٢ / ٧٦٤ ، وانظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٥ .

المتصل

١ـ المتصل في باب الضمير

الضمير المتصل هو الذي لا يستقلّ بنفسه . أي لا ينفك عن كلمة أخرى يتصل بها . . [١]

وهذا الضمير لا يبتدأ به في أول الكلام ، وهو غير مستقل بنفسه ، سواء أكان مرفوعًا أم منصوبًا أم مجرورًا. [٢]

وهو تسعة ألفاظ :

أ ـ منها ما لا يقع إلا في موضع رفع ، وهو خمسة ألفاظ ، هي :

١ ـ تاء الفاعل ـ مضمومة للمتكلم ، مفتوحة للمخاطب ، مكسورة للمخاطبة ، وذلك لتمييز كل واحدة عن الأخرى ـ ، مثل قوله ـ تعالى ـ : " قَالَ كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ " [٣] ، وقوله ـ جل شأنه ـ : " فَأَتَتْ بِهِ قَوْمَهَا تَحْمِلُهُ قَالُوا يَا مَرْيَمُ لَقَدْ جِئْتِ شَيْئًا فَرِيًّا ".[٤]

ويضاف لهذه التاء ـ وكذلك كاف الضمير وهاؤه ـ مع جمع الذكور العقلاء ميم [٥] ، ومع جمع المؤنث للعاقلات ، أو جمع غير العاقل مطلقا نون مشددة [١] ، ومع المثنى مذكرا أو مؤنثا " ما " .

---

(١) الكناش ١ / ٢٤٢ .

(٢) انظر : شرح كتاب الحدود ١٤٥.

(٣) من الآية (٢٥٩) في سورة " البقرة " .

(٤) الآية (٢٧) من سورة " مريم " .

(٥) الأصل في جمع المذكر أن يقال : " مررت بكمو " ، وهذا غلامكمو " فالميم والواو للجمع ،

ومن العلماء من يجعل الضمير وما يلحقه من العلامات كلمة واحدة بإعراب واحد ، ومنهم من يرى أن الضمير هو التاء ، والكاف ، والهاء ، وأن هذه الملحقات علامات للتثنية والجمع .

واختلف القول أيضا هل " ما " كلها علامة التثنية " ، أو الالف علامة التثنية ، والميم حرف عماد ؛ لاعتماد المتكلم والسامع عليها في التفرقة بين ضمير التثنية وضمير الواحدة .

قال السيوطي : " وخص المتكلم بالضم لأَنه أول عن المخاطب فكان حظه من الحركات الحركة الأولى ، وقيل : لأَنه إذا أخبر لا يكون إلا واحدًا ، وإذا خاطب فقد يخاطب أَكثر من واحد فألزم الحركة الثّقيلة مع اسمه والخفيفة مع الخطاب لأَنه أكثر ويعطف بعضه على بعض ، وكسروا المؤنث لأن الكسرة من علامة التأنيث وقيل : لأنه لم يبق حركة غيرها ". (٢)

٢ ـ نون النسوة ، وهي مفتوحة أبدا ، وتكون لجماعة الإناث مخاطبات مثل قوله ـ تعالى ـ : " وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ " (٣) أو غائبات مثل قوله ـ سبحانه ـ : " والْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ ".(٤)

وحذف الواو وتسكين الميم يكون للتخفيف .

انظر : الكناش ١ / ٢٤٥.

(١) وكانت مشددة لتكون بإزاء حرفي جمع المذكر . انظر : الكناش ١ / ٢٤٥.

(٢) همع الهوامع ١ / ٢٢٣.

(٣) من الآية (٣٤) في سورة " الأحزاب ".

(٤) من الآية (٢٣٣) في سورة " البقرة ".

٣ ـ واو الجماعة ، وتكون لجماعة الذكور مخاطبين مثل قوله تعالى ـ : " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ " (١)، أو غائبين مثل قوله ـ جل شأنه ـ : " وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ". (٢)

٤ ـ ألف الاثنين ، وتكون للمثنى المذكر مخاطبا أو غائبا مثل قوله ـ تعالى ـ : " فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيِّنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى * قَالَا رَبَّنَا إِنَّنَا نَخَافُ أَنْ يَفْرُطَ عَلَيْنَا أَوْ أَنْ يَطْغَى " (٣) ، وللمثنى المؤنث مخاطبا أو غائبا مثل قوله ـ تعالى ـ : " وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ ". (٤)

٥ ـ ياء المخاطبة مثل قوله ـ تعالى ـ : " فَانْظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ ". (٥)

قال السيوطي : " وقيل : الأَربعة ـ النون والألف والواو والياء ـ حروف علامات كتاء التأنيث في " قَامَتْ " ، لا ضمائر والفاعل ضمير مستكن في الفعل ، وعليه المازني ، ووافقه الأخفش في الياء .

وشبهة المازني أَن الضمير لما استكن في " فَعَلَ وَفعلَتْ " استكن في التثنية والجمع وجيء بالعلامات للفرق كما جيء بالتاء في " فعلَتْ " للفرق .

---

(١) الآية (٧٧) من سورة " الحج ".

(٢) الآية (٣) من سورة " البقرة ".

(٣) الآيتان (٤٤ ، ٤٥) من سورة " طه ".

(٤) من الآية (٢٣) في سورة " القصص ".

(٥) من الآية (٣٣) في سورة " النمل ".

وشبهة الأخفش أن فاعل المضارع المفرد لا يبرز ، بل يفرق بين المذكر والمؤنث بِالتاء أَو الفعل في الغيبة ولما كان الخطاب بالتاء في الحالتين احتيج إلى الفرق فجعلت الياء علامة للمؤنث .

ورد بأَنها لو كانت حروفا لسكنت النون ، ولم يسكن آخر الفعل لها ، ولثبتت الياء في التثنِية كتاء التأْنيث ، وبأَن علامة التأنيث لم تلحق آخر المضارع في موضع " [1]

ب . ومنها ما يقع في موضع نصب أو جر ، وهو ثلاثة :

١ . كاف الخطاب مفتوحة للمذكر مثل قوله . تعالى . : " أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ " [2]، ومكسورة للمؤنث مثل " وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ ". [3]

٢ . هاء الغيبة ، مثل قوله . تعالى . : " وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ " . [4]

وإذا كان ما قبل هاء الغائب مضمومًا ، أو مفتوحًا مثل " حضر غلامُه ، وهذا لَه " كانت الهاء مضمومة مشبعة بواو لفظًا ، فيقال : " غلامُه ولَه " .

(١) همع الهوامع ١ / ٢٢٤.
(٢) من الآية (٣٧) في سورة " الأحزاب ".
(٣) الآية (٤٢) من سورة " آل عمران ".
(٤) من الآية (٨٣) في سورة " النساء ".

فإذا كان قبلها كسرة ، أو ياء ساكنة كُسِرَتْ مثل " به ، وفيه ، وعليه " ، ومنه قوله ـ تعالى ـ : " قَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا " [١] ، وإنما كسرت وإن كان أصلها الضم كراهة الخروج من كسر إلى ضم . [٢]

وأما الحجازيون فيضمونها ، وبلغتهم قرأ حفص : " وَمَا أَنْسَانِيهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ "[٣]، و : " بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهَ " [٤]، وقرأ حمزة : " لِأَهْلِهِ امْكُثُوا " بضم الهاء . [٥]

قال سيبويه : " فإذا كان قبل الهاء حرف لينٍ فإن حذف الياء والواو في الوصل أحسن ؛ لأن الهاء من مخرج الألف ، والألف تشبه الياء والواو ، تشبههما في المد ، وهي أختهما ، فلما اجتمعت حروف متشابهة حذفوا ، وهو أحسن وأكثر ، وذلك قولك : " عليه يا فتى ، ولديه فلان ، ورأيت أباه قبل ، وهذا أبوه " كما ترى ، وأحسن القراءتين[٦] " وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا " [٧]، و " إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ " [١] ، " وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ " [٢]، و " خُذُوهُ فَغُلُّوهُ " [٣] ، والإتمام عربيٌّ " .[٤]

---

(١) من الآية (٢٩) في سورة " القصص ".

(٢) انظر : الكناش ٢٤٥/١ ، وتعليق الفرائد ٢ / ٤٧ .

(٣) من الآية (٦٣) في سورة " الكهف " .
انظر : السبعة في القراءات ١ / ١٣١ ، ٦٠٣ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣ / ٣٠٠ ، والدر المصون ٣ / ٥٠٣ .

(٤) من الآية (١٠) في سورة " الفتح " .
انظر : السبعة في القراءات ١ / ١٣١ ، ٦٠٣ ، والحجة في القراءات السبع ١ / ٢٢٦ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٥ / ٢٢ .

(٥) انظر : الحجة في القراءات السبع ١ / ٢٤٠ ، ومعاني القراءات للأزهري ٢ / ١٤٢ .

(٦) يقصد إشباع حركة الهاء أو عدم الإشباع كما في كتب القراءات مثل الحجة لابن خالويه ٢٥٢/١ ، والسبعة لأبي بكر البغدادي ١٣٠ ، والنشر في القراءات العشر ١ / ٣٤٧ ، واتحاف فضلاء البشر ١ / ٦٣ ، ٢٣٨ .

(٧) من الآية (١٠٦) في سورة " الإسراء ".

وإذا تحرك ما قبل هذه الهاء نحو : له وبه ، فلا يجوز عند البصريين حذف ما يتصل بها من الواو والياء لأنّها لخفائها قويت بذلك .

قال في الكناش : " وقد حذفت هذه الصلة في الشّعر . " (٥)

وقال السيوطي : " إذ وقعت الهاء بعد ساكن فالأفصح اختلاسها سواء كان صحيحا نحو : " منه ، وعنه ، وأكرمه " ، أو حرف علة نحو : " فيه ، وعليه " ، هذا رأْي المبرد ، وصححه ابن مالك ، وخص سيبويه ذلك بحرف العلة ، وقال : الأفصح بعد غيره الإشباع ، واختاره أبو حيان .

أما بعد الحركة فالأفصح الإشباع إجماعًا ، ومن غير الأفصح قَوله :

لَهُ زَجَلٌ كأنّهُ صوتُ حادٍ (٦)

وأما " ها " . للمؤنثة . فمثل قوله . سبحانه . : " وَإِذَا حُيِّيتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا ".(١)

---

(١) من الآية (١٧٦) في سورة " الأعراف ".

(٢) من الآية (٢٠) في سورة " يوسف " .

(٣) الآية (٣٠) في سورة " الحاقة ".

(٤) الكتاب ٤/ ١٨٩.

(٥) الكناش ١ / ٢٤٥ .

(٦) صدر بيت من الوافر ، للشماخ بن ضرار الغطفاني ، وهو في ديوانه ٣٦ برواية :

له زجل تقول : أصوت حاد ** إذا طلبَ الوسيقةَ أو زميرُ

ونسبه الغندجانى إلى الربيع بن قطب الفزاري .

ويستشهد بالبيت على اختلاس الضمة بعد هاء الضمير، وهو ضرورة عند الجمهور جائز عند بني عقيل وبني كلاب .

همع الهوامع ١ / ٢٣٠ ، وانظر : الكتاب ١ / ٣٠ ، والمقتضب ١ / ٢٦٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٣٢ ، والبديع ٢ /٢٠ ، والاقتراح ١٨٤ .

قال الدماميني : " حكى السيرافي الاتفاق على أن الضمير هو مجموع الهاء والألف ، وقيل : الألف زائدة مقوية لفتحة الهاء الفارقة بين المذكر والمؤنث ". (٢)

وجاء في لغة طيّئ حذف هذه الألف ونقل حركة الضمير إلى ما قبله ، ومنه ما حكاه الفراء من قول بعض فحصائهم : " والكرامة ذات أكرمكم الله بَهْ " ، أراد بها ، فأسكن الهاء ونقل حركتها إلى ما قبلها . (٣)

٣ ـ ياء المتكلم مثل قوله ـ تعالى ـ : " إِنَّنِي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي ". (٤)

جـ ـ ومنها ما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وهو " نا " ، وتكون للمتكلم ومن معه ، أَو المعظم نفسه مثل قوله ـ تعالى ـ : " رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ آمِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ ".(٥)

والضمير المتصل لا يبتدأ به (٦) ـ كما سبق ـ ، وهو أصل للمنفصل ، وأخصر لفظًا منه (٧)، ولأن الضمير جيء به للاختصار فإذا أمكن الإتيان بالمتصل فلا يؤتى بالمنفصل (٨) إلا في ضرورة الشعر عند الجمهور ، كقول حميد الأرقط :

---

(١) من الآية (٨٦) في سورة " النساء ".
(٢) تعليق الفرائد ٢ / ٤٧.
(٣) المقاصد الكافية ١ / ١٤٢ ـ ١٤٣ ، ٨ / ١٨ .
(٤) الآية (١٤) من سورة " طه ".
(٥) الآية (١٩٣) في سورة " آل عمران ".
(٦) انظر : المرتجل ٢٨١ .
(٧) انظر : شرح الكتاب للسيرافي ٣ / ١٣٠، ورسالة الملائكة ٦٥ .
(٨) انظر : المواضع التي يعدل فيها عن الضمير المتصل إلى المنفصل في التذييل والتكميل ٢ /

أتتـــك عُـــنْسٌ تقطـــع الأراك إليـــكَ حتـــى بَلَغَـــتْ إيّاكـــا [١]

وقوله :

وَمَـا نُبَـالِي إذا مـا كُنْـتِ جارَتِنـا أَنْ لا يُجَاورنـــــا إلَّاكِ دَيّـــــارُ [٢]

وأجاز ابن الأنباري وقوع المتصل بعد " إلا " في الاختيار . [٣]

والضمير المتصل ينقسم إلى بارز ومستتر ، فالبارز إمّا أن يتصل باسم كالكاف في " غلامك " ، أو بفعل كالتاء في " ضربت " ، أو بحرف كالكاف في " لك " ، والمستتر نحو ما في " ضرب " في قولنا : " زيد ضرب ". [٤]

المقابل

يقابل المتصل هنا المنفصل ، وهو ما استقلّ بنفسه .

ويبتدأ به في أول الكلام ، سواء كان مرفوعًا أو منصوبًا ، فهو مستقل بنفسه ، فيقال: " أنا مؤمن ، وإياك أكرمت ".

ولذلك لا يكون مجرورًا لئلا يلزم تقديم المجرور على الجار ، وهذا بخلاف المتصل [٥] ، كما يصح وقوعه بعد " إلا " .[١]

---

٢١٥ ، وما بعدها .

(١) من الرجز ، لحميد الأرقط .

العنس هي الناقة القوية على السير ، و" تقطع الأراك " يعني الأرض التي هي منبت الأراك.

انظر : الكتاب ٢/ ٣٦٢ ، والإنصاف ٢ / ٥٧٣ ، والتخمير في شرح المفصل ٢/ ١٥٨.

(٢) من البسيط ، ولم يعرف قائله .

انظر : أمالى ابن الحاجب ١ / ٣٨٥ ، وشرح ابن عقيل ١/ ٩٠ ، وشرح شواهد ابن عقيل ١٢ ، و الأشباه والنظائر ٢ / ١٢٩ .

(٣) انظر : ارتشاف الضرب ٢ /٩٣٣ ، الكناش١/٢٤٢.

(٤) انظر : الكناش ١/ ٢٤٢ .

(٥) وقال في الكناش ١ / ٢٤٢ : " وأمّا المجرور فلا يكون إلّا متصلا ، لامتناع الفصل بين

والضمائر المنفصلة أربعة وعشرون ضميرًا ، منها اثنا عشر ضمائر رفع ، واثنا عشر ضمائر نصب . [٢]

فضمائر الرفع تأتي في خمسة مواضع :

١ ،٢ المبتدأ وخبره مثل " أنا فهمت " ، و" الكريم أنت " ، و" أين هو " فالمبتدأ وخبره العامل فيهما الابتداء . على الأصح . وهو عامل معنوي ، فلا يمكن وصل معموله به ، فلذلك وجب أن يكون ضميرهما منفصلًا .

٣ . خبر" إن " وأخواتها مثل " لعل الفائز أنا " ولا يكون الضمير هنا إلا منفصلًا ؛ لأنه لا يصح اتصاله بالعامل فيه ؛ لأن مرفوع " إن " وأخواتها لا يتقدم على منصوبها .

٤ . بعد حرف الاستثناء مثل قوله . تعالى . : " لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ " [٣]، وقول عمرو بن معد يكرب . ونسب للفرزدق . :

قَدْ عَلِمتْ سَلْمَى وَجَارَاتُها ... ما قَطّرَ الفارِسَ إلّا أنا [٤]

وقوله :

أَنَا الزائد الحامِى الذِّمارَ وَإِنّما ... يُدافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنا أَوْ مِثْلِى [١]

الجار والمجرور ".

(١) انظر : شرح كتاب الحدود ١٤٥، و الكناش١ / ٢٤٢ .

(٢) انظر : شرح الوافية ٢٧٣ .

(٣) من الآية (١٨٧) في سورة " الأعراف " .

(٤) من السريع ، في ديوان عمرو ١٦٧

وقطر الفارس قتله .

انظر : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٤١١ ، و شرح شواهد المغني ٢/ ٧١٩ ، ولسان العرب ٥ / ١٠٦ (قطر) .

٥ ـ بعد حرف العطف مثل " جاء عبدُ الله وأنتَ " ؛ لأنه وقع بعد حرف العطف ، فلم يلتصق بالعامل فيه . [٢]

قال ابن يعيش : " وأما المنصوب المنفصل ، فيقع في خمسة مواضع أيضًا إذا تقدم على عامله ، نحو : " إيّاك أكرمتُ " ؛ لأنه لا يمكن اتصاله بالعامل مع تقدمه ، أو كان مفعولًا ثانيًا ، أو ثالثًا ، نحو : "علِمته إياه "، و" أعلمتُ زيدًا عمرًا إياه " ، أو كان إغراء المخاطب ، نحو : " إيّاك والطريقَ " . [٣]

٢ ـ المتصل في باب الاستثناء :

المتصل هنا هو ما يكون المستثنى المخرج تحقيقا مما قبله [٤] ، ويكون المستثنى فيه بعضا من المستثنى منه ، وهذا هو الاستثناءُ الحقيقي ؛ لأنه يفيد التخصيص بعد التعميم ، ويزيل ما يُظَنّ من عموم الحكم .

والاستثناء المتصل يكون تاما موجبا ، وتاما منفيا .

---

(١) من الطويل ، للفرزدق في ديوانه ٢/ ٣١٥ ، وقيل : لأميّة بن أبي الصلت ، وهو في ديوانه ص ١٨٦ .

انظر : تذكرة النحاة ص ٨٥ ، و والجنى الداني ٣٩٧ ، والأشباه والنظائر ٢/ ١١١، ١١٤، ٧/ ٢٤٢ ، وشرح الأشموني ١ / ٩٣ .

(٢) انظر : شرح الأشموني ١ / ٩٣ ، و شرح ابن عقيل ٢ / ٢١٥ ، والمقاصد النحوية ١ / ٢٨٤.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٣١٩ .

(٤) شرح كتاب الحدود ٢٤٢ .

فالتمام معناه أن يكون المستثنى مذكورًا في الكلام ، سواء أتقدم المستثنى على المستثنى منه ، أم تأخر ، مثل " جاء القوم إلا زيدًا " ، و "جاء إلا زيدًا القوم ".

وعدم التمام معناه ألا يكون المستثنى منه موجودًا ، مثل " ما جاء إلا زيد " .

والإيجاب معناه ألا يكون في أول جملة الاستثناء نفي ، أو نهي ، أو استفهام ، مثل : " قَامَ القَوْمُ إلا زيدًا " ، و" مَرَرْتُ بِهِم إلا عَمْرًا "، و" هذا دِينَارٌ إلا قِيرَاطًا " [1].

قال ابن يعيش : " الموجب من الكلام ما ليس معه حرف نفي ، والمثبت من الأفعال ما وقع وحدث ، فقولك : " قام زيدٌ " موجب مثبت ، موجب لأنه ليس بمنفي ، ولا جارٍ مجرَى المنفي بأن يكون معه حرف نفي ، أو استفهامٍ ، ومثبت من حيث إنه قد وقع وكان ، فكلُّ مثبت موجب ، وليس كل موجب مثبتًا ، فقولك : "يقوم زيدٌ " موجب لعدمِ النافي ، أو ما يجري مجراه ، وليس بمثبت ، والعبرة في الاستثناء بالموجب سواءً كان مثبتًا ، أو غيرَ مثبت " . [2]

والنفي يتحقق بأن يكون في الجملة نفي ، أو نهي ، أو استفهام ، مثل " ما جاءَ القومُ إلا المخلص ، "، و" لا يَقمْ أحدٌ إلا المخلص " ، و" هل فعلَ إلا المخلص " .

وقد يكون النفي معنويا ، لا بالأداة ، مثل " أقل رجلٍ يقول ذلك إلا زيدٌ " ، و" قل رجلٌ يقول ذلك إلا زيدٌ ، " فهو على معنى: ما يقول ذلك إلا زيدٌ، " تبدلت أخلاق القوم إلا المتقي ربه " ومعناه لم تَبقَ أخلاقهم على ما كانت عليه ، ومنه

(١) انظر : شرح الألفية للمكودي ١٢٥ .
(٢) شرح المفصل ٢ / ٤٨ .

قوله ـ تعالى ـ : " وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ " (١) ؛ لأنَّ معنى يأبى لا يريدُ ، ومنه ومنه ما أنشد الأخفش من قول الشاعر :

لِـــدمٍ ضـــائعٍ تَغَيَّـــبَ عنـــه أقْربُـــوهُ إلا الصَّـــبا والجَنُـــوبُ (٢)

تغيّب بمعنى لم يحضر .

وقول الشاعر :

وبَالصَّـرِيمَةِ مِـنْهُمْ مَنْـزِلٌ خَلَـقٌ عـافٍ، تَغَيَّـرَ، إلاَّ النُّـؤْيُ وَالْوَتِـدُ (٣)

فمعنى تغيّرَ لم يبقَ على حاله . (٤)

فإذا تحقق في جملة الاستثناء المتصلِ التمامُ والإيجابُ وجب نصب المستثنى .

وإذا تحقق الإيجاب والنفي بالأداة جاز في المستثنى النصب ، والإتباع للمستثنى منه ، والأرجح إتباع المستثنى للمستثنى منه ، بدلَ بعضٍ عند البصريين، وعطفَ نسقٍ عند الكوفيين(٥)، والنصبُ عربي جَيِّدٌ (٦) .

---

(١) من الآية (٣٢) في سورة " التوبة " .

(٢) من الخفيف لأبي زبيد الطائي .

انظر : تمهيد القواعد ٥ / ٢١٣٩ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٧١٠ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٢١٥.

(٣) من البسيط ، للأخطل في ديوانه ١١٤ .

والصريمة اسم موضع ، والنؤي حفرة تكون حول الخباء لئلا يدخله ماء المطر .

انظر: شرح الأشموني ١ / ٥٠٣ ، والتصريح ١ / ٤٥٠ ، والمقاصد النحوية ١٠٨٣/٣.

(٤) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٨١ ، والمقاصد الشافية ٣ / ٣٥٣ ، وشرح الأشموني ١ / ٥٠٤ .

(٥) فـ " إلا " عندهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة .

(٦) انظر : أوضح المسالك ٢ / ٢٢٥ ، والتصريح ١ / ٥٤٣ .

وأيضا إذا كان النفي معنويا جاز الوجهان ؛ لجواز مراعاة اللفظ أو المعنى ، ففي اللفظ الكلام تامٌّ مستوفٍ ركنيه . المسند والمسند إليه . فينصب المستثنى لأنه فضلة ، وفي المعنى المستثنى هو المسند إليه في الحقيقة ، فصح تفريغ العامل له ، وتسليطه عليه .

وإذا كان غير تام . ولا يكون إلا منفيا . سمي مفرغا [١] ، وأعرب المستثنى منه حسب موقعه في الجملة . [٢]

المقابل

ويقابل المتصل هنا المنقطع .

وعرَّف النحويون المنقطع بأنه ما لا يكون فيه المستثنى من جنس المستثنى منه مثل " حضر القوم إلا الحمير " .

قيل : وهذا التعريف جريٌ على الغالب ؛ لأنه قد يكون من الجنس ولكنه خارج عنه حين إطلاق الحكم عليه .

قال الفاكهي . في تعريف الاستثناء المنقطع . : " هو ما لا يكون المستثنى المخرج تقديرا مما قبله بعض المستثنى منه ، سواء كان من غير جنس ما قبله – وهو ظاهر – ، أو من جنسه :

" جاء القوم إلا زيدا " مشيرا بـ " القوم " إلى جماعة ليس زيد منهم .

---

(١) قال في الدر المصون ٦٥٦ . ٦٥٧ : " يجوزُ تفريغُ العاملِ لِما بعده مِنْ جميعِ معمولاته ، مرفوعاً كان أو غيرَ مرفوعٍ ، إلاَّ المفعولَ المطلقَ فإنه لا يُفَرَّغُ له ، لا يجوزُ « ما ضَرَبْتَ إلاَّ ضَرْباً » كأنه لا فائدةَ فيه؛ وذلك أنه بمنزلةِ تكريرِ الفعلِ فكأنَّه في قوةِ « ما ضرَبْتُ إلاَّ ضرَبْتُ » .

(٢) انظر : الإيضاح العضدي ٢٠٥ . ٢٠٦ ، وشرح كتاب سيبويه للرماني ١ / ٤٧١ .

فقد استبان لك أن كل استثناء من غير الجنس منقطع ، ومن الجنس يحتمل الانقطاع والاتصال .

فتعريف بعضهم المنقطع : " يكون المستثنى من غير جنس المستثنى منه جرى على الغالب ". [١]

ودخول المنقطع في تعريف الاستثناء ـ حقيقة أو مجازًا ـ متوقف على تعريف النحويين للاستثناء .

قال في اللمع : " ومعنى الاستثناء أن تخرج شيئًا مما أدخلت فيه غيره أو تدخله فيما أخرجت منه غيره " .[٢]

فعلق ابن الخباز بأن قوله هذا يوجب دخول الاستثناء المتصل والاستثناء المنقطع تحته ، ويكون في كليهما حقيقة .

ومن قال في حد الاستثناء : إنه إخراج بعض من كل بـ " إلا " أو ما أقيم مقامها كان الاستثناء المنقطع عنده مجازًا ؛ لأن المستثنى ليس بعض المستثنى منه . [٣] ومعنى أن المستثنى ليس بعض المستثنى منه أنه يغايره ، سواء كانت المغايرة بالجنس أو بالنوع ، أو بغيرهما ، ففي مثل " حضر الطلاب إلا العمال ، وأقبل بَنُوك إلا ابن محمد " الاستثناء منقطع وإن اتحد الجنس في الأول والنوع في

(١) شرح كتاب الحدود ٢٤٣ ـ ٢٤٤ .

(٢) الإخراج في الاستثناء يكون من الحكم لا من المحكوم ـ وكذلك الإدخال ـ ففي : " قام القوم إلا زيدًا " خرج زيد من القيام لا من القوم ؛ إذ لو قيل : " قصدت العرب إلا قريشًا " لم تخرج قريش باستثنائها من العرب عن أن تكون منها ، وفي : " ما قام القوم إلا زيدًا " خرج زيد من الحكم بنفي القيام المحكوم به على القوم . انظر : توجيه اللمع ٢١٣ ـ ٢١٤ .

(٣) انظر : اللمع ٦٦ ، وتوجيه اللمع ٢١٣ ـ ٢١٤ .

الثاني ، إلا أن العمال ليسوا من بعض الطلاب وابن محمد ليس بعضا من أبناء المخاطب [١].

ومع أن المستثنى هنا لا يتناوله لفظ المستثنى منه إلا أنه لابد من ارتباط بينهما ، ففي مثل " قدم الحُجّاج إلا أمتعتَهم " بينهما ارتباط أن من العادة أن الأمتعة تجيء معهم ، فيتوهم بذكر المستثنى منه دخول المستثنى معه في الحكم ، فإن لم يكن من العادة ذلك فلا معنى لهذا الاستثناء .

فلا يقال : " " قام القوم إلا ثعبانًا " ؛ إذ لا ارتباط بينهما من أي وجه . [٢]

قال ابن الأثير : " ولا بدّ للمنقطع البدليّ من معنى يتصل به الثاني بالأوّل ، حتّى يصير إلى أنّه لو لم يستثن لظنّ أنّه فيه ، فيكون الكلام الذي قبل" إلا " قد دل على ما يستثنى منه . [٣]

وفائدة ذكره ـ مع أنه مغاير ـ الاستدراك ؛ إذ هو إثبات معنى ممكن الوجود تذهب نفس السامع إلى تجويزه ، ففي مثل " ما مررت بأحد إلا حمارًا " إذا قيل : " ما مررت بأحد " أجاز السامع أن يكون قد مر بحمار ؛ لأنه لا يلزم من نفي مروره عن الأحدين نفيه عن الحمير[٤].

ولأن الاستثناء المنقطع عطف الشيء على ما ليس من جنسه فهو ـ كما يقول عبد القاهر ـ مشبه بالعطف ، كقولك : " جاءني رجل لا حمار "، فشبهت " إلا " بـ " لا " ؛ لأن الاستثناء والنفي متقاربان ".[٥]

---

(١) انظر : حاشية الصبان ٢ / ١٤٢ .

(٢) انظر التصريح ١ / ٥٤٦ .

(٣) البديع ١ / ٢٢٥ .

(٤) أما الاستثناء المتصل فيفيد التخصيص بعد التعميم .

(٥) انظر : توجيه اللمع ٢١٨ .

قال في البديع : " وأمّا المنقطع فهو : أن يكون المستثنى من غير جنس المستثنى منه ، كقولك : " هلك القوم إلّا الدّار " ، و" رحل النّاس إلّا المنازل " ، والبصريّ يقدّر" إلا " فيه بمعنى " لكن " ، والكوفيّ يقدّرها بـ " سوى" . (١)

ولا يأتي المنقطع إلا إذا كان الاستثناء تاما ، فهو ـ كما يقول الرماني ـ يأتي بعد تمام الكلام ، فأشبه لذلك الإيجاب ، ووجب نصبه على كل حال . (٢)

المبحث الثالث

الناقص

أ ـ الناقص في باب الإعراب والبناء :

١ـ المنقوص :

المنقوص هو الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة قبلها كسرة مثل "الداعي" و " المرتقي " .

(١) البديع ١ / ٢٢٥ ، وانظر الأصول ١/ ٢٩٠ .

(٢) انظر : شرح الكتاب للرماني ١ / ٤٦٥ ، ٤٧١ .

وسمي منقوصًا لحذف لامه للتنوين ، أو لأنه نقص منه ظهور بعض الحركات .

ويسمى ـ أيضًا ـ معتلًّا ؛ لأن آخره حرف علة ، أو لأنه يُعَلُّ آخره بالحذف . (١)

والاسم المنقوص تقدر عليه الضمة والكسرة استثقالًا (٢) ، كقوله ـ تعالى ـ : : " مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي " (٣) ، وقوله ـ سبحانه ـ : : " وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنْكَرَ " (٤) ، وتظهر الفتحة لخفتها على الياء ، كقوله ـ تعالى ـ : : " فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ " (٥)

وياء المنقوص تحذف مع حركتها ، وتبقى الكسرة قبلها تدل عليها ، ويعوض عنها التنوين وذلك في حالتي الرفع ، والجر ، مع عدم وجود " ال " ، وذلك لاجتماع الياء ساكنة مع التنوين الساكن . (٦)

وفي هذه الحالة تقدر علامة الإعراب ـ وهي الضمة ، أو الكسرة ـ على يائه المحذوفة ، مثل قوله ـ تعالى ـ : : " إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ " (٧) ، فـ " هَادٍ " مبتدأ مؤخر مرفوع ، وعلامة الرفع ضمة مقدرة على الياء المحذوفة وعوض عنها التنوين .

---

(١) انظر : شرح الأشموني ١ /٧٦ ـ ٧٧ .

(٢) فإن النطق بهما وإن كان ممكنًا إلا أنه ثقيل .

(٣) من الآية (١٧٨) في سورة " الأعراف " .

(٤) من الآية (٢٩) في سورة " العنكبوت " .

(٥) الآية (١٧) في سورة " العلق " .

(٦) انظر : البديع ١/٢٠.

(٧) من الآية (٧) في سورة " الرعد ".

وقولـه . عز وجل . : " أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ " [1] ، فـ " وَادٍ " مجرور وعلامة جره كسرة منوي تقديرها على الياء المحذوفة .

ومن العرب من يعامل المنقوص في حالة النصب معاملته إياه في حالتي الرفع والجر ، فيقدر فيه الفتحة على الياء ، كما تقدر الضمة ، والكسرة ، وقد جاء من ذلك قول مجنون ليلى :

ولـــــو أنّ واشٍ باليمامـــــةِ دارُه ودارى بـأعلَى حَضْـرَ مَـوتَ اهَتـدَى لِيـا [2]

فسكن الياء في " أَنَّ واشٍ " ، ثم حذفها مع أنه منصوب ؛ لكونـه اسم " أن " . وقال رؤبة :

كـــأنّ أيـــديهنّ بالقـــاعِ القَـــرِقْ أيـــدِي جَـــوَارٍ يَتَعَـــاطَينَ الـــوَرِقْ [3]

بسكون الياء في " أيديهن "

وقد اختلف النحاة في ذلك ، فقال المبرد : هو ضرورة ، ولكنها من أحسن ضرورات الشعر ، والأصح جوازه في سعة الكلام ، فقد قرئ : " مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ "[4] بسكون الياء. [5]

قال السيوطي : " وأجازه أبو حاتم السجستاني في الاختيار ، وقال إنه لغة فصيحة وخرج عليه قراءة " مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ " بسكون الياء .

---

(١) الآية (٢٢٥) في سورة " الشعراء " .

(٢) من الطويل ، وهو في ديوانه ٢٩٤ .

انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٦١ ، وخزانة الأدب ١٠/ ٤٨٤ .

(٣) من الرجز ، في ملحقات ديوان رؤبة ١٧٩ .

انظر : شرح الشافية للرضي ٣ / ١٨٤ .

(٤) من الآية (٨٩) في سورة " المائدة " .

(٥) انظر : المحرر الوجيز ٢ / ٢٣٠ ، والبحر المحيط ١٠ / ٢٥٧ .

ومنهم من يعامله في حالتي الرفع والجر كما يعامله في حالة النصب ، فيظهر الكسرة والضمة على الياء كما يظهر الفتحة عليها ، وقد ورد من ذلك قول جرير :

فيَومًا يُوافِينَ الهَوَى غَيرَ ماضِيٍ ويَومًا تَرَى مِنهُنَّ غُولًا تَغَوَّلُ [1]

وقوله . أيضًا . :

وعِرقُ الفرزدق شرّ العروق خبيث الثّرى كابيُ الأزنـدِ [2]

و " كابيُ الأزند " أي زنده لا يقدح ومعناه : لا خير فيه ، فقد ظهرت الضمة فوق الاسم المنقوص " كابي " . [3]

ولا خلاف بين أحد من النحاة في أن هذا ضرورة لا تجوز في حالة السعة .

والفرق بين الحالتين أنه في الحالة الأولى وهي تسكين الياء في حالة النصب حمل حالة واحدة . وهي النصب . على حالتين . وهما الجر والرفع . ففيه حمل الأقل على الأكثر ، وإعطاء الأقل حكمَ الأكثر مستساغ .

أما في الحالة الثانية ، وهي ظهور الحركة على الياء في حالتي الجر والرفع حمل حالتين على حالة ففيه حمل الأكثر على الأقل ، وليس من شأن الأكثر أن يحمل على الأقل ، ومن أجل هذا اتفقت كلمة النحاة على أنه ضرورة يغتفر منها ما وقع فعلا في الشعر ، ولا ينقاس عليها .

---

(١) من الطويل لجرير في ديوانه ١٤٠ ، وهو من شواهد سيبويه ٣ / ٣١٤ ، وانظر : المقتضب ١ / ١٤٤، والخصائص ٣/ ١٦١ ، والبديع١ / ٢١ .

(٢) من المتقارب ، في ديوان جرير ١٠٢ .

انظر : شرح نقائض جرير والفرزدق ٣ / ٩١٩ ، والإنصاف ٢ / ٦٠٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٥٧ .

(٣) انظر : تمهيد القواعد ٢٩٨/١ .

قال ابن الشجري : " قال المبرد : هذا من أحسن الضرورات ؛ لأنهم ألحقوا حالة بحالتين ، يعني أنهم جعلوا المنصوب كالمجرور والمرفوع ، مع أن السكون أخف من الحركات ، ولذلك اعتزموا على إسكان الياء في ذوات الياء من المركبات ، نحو " معدي كرب وقَالِي قَلا " [١]

المقابل

ويقابل المنقوص هنا الاسم المقصور ، وهو كل اسم وقعت في آخره ألف مفردة نحو " عصا ، ورحى " .[٢]

ومقابلته للمنقوص من جهة أنه منع من ظهور جميع حركات الإعراب الثلاث في حين أن المنقوص نقص منه ظهور بعضها .

وفي تسميته مقصورًا أوجه منها :

أن الإعراب قصر فيه . فكأن المراد المقصور فيه الإعراب . فحدث حذف حتى صار بهذه الصورة اسما للاسم الذي هذه صفته .

أو أنه قصر عن الإعراب أَي حُبِس عن ظهور الإعراب في لفظه .

أو أن صوت الألف المفردة أقصر من صوتها إذا وقعت بعدها همزة فكان صوتها محبوسًا عن صوت الألف التي بعدها همزة .

أو أنه نقيض الممدود . [٣]

وهو ينقسم قسمين :

أحدهما : ما يدخله التنوين ، نحو " حَيًا " ، و" رَحَىً " ، كقوله تعالى : " يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلًى عَنْ مَوْلًى شَيْئًا " [١] ، فالأول مرفوع ، والثاني مجرور .

---

(١) انظر : البديع ١/ ٢٠ . ٢١ ، وشرح شواهد الشافية ٤ /٤٠٦ .

(٢) اللمع ١٦.

(٣) انظر : اللباب١ / ٨٤ .

والثاني : ما لا يدخله التنوين ، وذلك إما أن يكون علمًا غير منصرف ، كـ " موسى "، و" سُعدى" ، أو أَنْ يكون معرفًا بـ " ال "، كـ " الحَيَا " ، و" الرّحَى " . [٢]

فما كان منصرفًا تحذف ألفه في الوصل لالتقاء الساكنين (سكونها ، وسكون التنوين بعدها) ، فيقال : " هذه عَصًا يا فتى " ، و" رأيت عصًا يا فتى "، و" أمسكت بعصًا يا فتى " ، والتنوين بعد الصاد في اللفظ ، وبعد الألف في التقدير لأن التنوين لحق الاسم بعد آخره .

فإذا وُقِف عليه عادت الألف ، وكان الوقف عليها ، فيقال : " هذه عَصا " و" رأيت عصا "، و" أمسكت بعصا "، وذلك لخفة الألف . [٣]

قال ابن الخباز : " وإذا وقفت على المقصور المرفوع أو المجرور أو المنصوب في حال تنوينه كقولك : " هذه عصا " ، ورأيت عصا ، ومررت بعصا " ففيه للنحويين ثلاثة أقوال :

أحدها : وهو قول سيبويه[٤]، . وهو أحد قولي الفارسي . [٥] :

وهو أنك تجري المعتل مجرى الصحيح ، ومعنى ذلك أن الوقف على الصحيح في حالتي الرفع والجر على حرف الإعراب ، وفي النصب على الألف التي هي بدل من التنوين كقولك : " هذا زيد ومررت بزيد ، ورأيت زيدًا " .

---

(١) من الآية (٤١) في سورة " الدخان " .

(٢) انظر : اللمحة ١ / ١٨٠ .

(٣) انظر : توجيه اللمع ٨٥ .

(٤) انظر : الكتاب ٤ / ١٨١ ، والمفصل ٤٧٧ ، والتخمير للخوارزمي ٢٢٨/٤ ، و شرح الكافية الشافية ١٩٨٣/٤.

(٥) انظر : التكملة ٢٦ .

فإذا قلت : " هذه عصا " ، ومررت بعصا " حكمت بأن الألف حرف الإعراب وهي التي حذفت لملاقاة التنوين ، فلما زال عادت ، وإذا قلت : " رأيت عصا " حكمت بأن الألف بدل من التنوين لاقت الألف التي هي حرف الإعراب فحذفت أولاهما ، وبقيت التي هي بدل . (١)

والقول الثاني : قول أبي عثمان المازني (٢) ، وهو أن الألف في الأحوال الثلاث بدل من التنوين ؛ لأن قبل التنوين فتحة في كل حال فأبدل منه الألف .

(١) فالألف في الرفع والجر لام الكلمة ، لا بدل ، وفي النصب هي بدل من التنوين ، وقيل : إن مذهب سيبويه أنّها لام الكلمة في الأحوال كلها .
انظر : الإقناع لابن الباذش ١ / ٣٥٣ ، وشرح الشافية للرضي ٢ / ٢٨٠ .

(٢) قيل : وهو مذهب أبي الحسن الأخفش ، والفرّاء ؛ وهو أحد قولي أبي عليّ . انظر : التكملة ٢٦ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٣١٠ ، وشرح الأشموني ٤ / ٤ .

والقول الثالث : قول أبي سعيد السيرافي [١]، وهو أن الألف في الأحوال الثلاث حرف إعرابه [٢] ، وحجته أن القُرّاء أمالوها في النصب ، كقوله ـ تعالى ـ : " أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى " [٣] فلو كانت بدلا من التنوين لم تُمَلْ . "[٤]

وأمّا غير المنصرف ، وما لا يدخله التنوين من نحو : " سَكْرى " ، و" حُبْلى " ، و" القَفا " ، و" العَصا " فإن ألفه تثبت في الوصل ، قال ـ تعالى ـ : " هُدًى وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ " [٥]، وقال ـ سبحانه ـ : " يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ " [٦] ، وهي الألف الأصلية التي كانت في الوصل ، وليست التي هي بدل من التنوين ؛ لأنّه لا تنوين فيه ، فتكون الألف بدلًا منه .

فإذا وُقِفَ عليه فالألف في الوقف هي التي كانت في الوصل ؛ لأنه ليس هناك تنوين تبدل منه . [٧]

ومن العرب من يبدل ألف المقصور هذه ـ وكلَّ ألف تقع آخرًا ـ ياءً في الوقف ؛ لأنّ الألف خفيّةٌ ، وهي أدخلُ في الحلق قريبةٌ من الهمزة ، والياء أبينُ منها لأنّها من الفم .

---

(١) نُسِبَ هذا الرّأي إلى أبي عمرو بن العلاء ، والكوفيّين ؛ وإليه ذهب ابن كَيْسان والسِّيرافيّ ونسب أيضا إلى سيبويه والخليل .
انظر : الإقناع ٣٥٣/١ ، والمساعد ٣٠٤/٤ .

(٢) فهي لام الكلمة ، لا بدل .

(٣) من الآية (١٠) في سورة " طه " .

(٤) توجيه اللمع ٨٥ ـ ٨٦ .

(٥) الآية الثانية في سورة " النمل ".

(٦) من الآية (٣٩) في سورة " آل عمران ".

(٧) انظر : توجيه اللمع ٨٦ .

قال سيبويه : " باب الحرف الذي تبدل مكانه في الوقف حرفًا أبين منه يشبهه لأنه خفيٌّ وكان الذي يشبهه أولى ، كما أنك إذا قلت : " مصطفين " جئت بأشبه الحروف بالصاد من موضع التاء ، لا من موضع آخر وذلك قول بعض العرب في " أفعى " : " هذه أفعى " ، وفي " حبلى " : " هذه حبلى " ، وفي " مثنى": " هذا مثنى " ، فإذا وصلت صيرتها ألفًا ، وكذلك كل ألفٍ في آخر الاسم حدثنا الخليل وأبو الخطاب أنها لغةٌ لفزارة وناسٍ من قيس ، وهي قليلة ، فأما الأكثر الأعرف فأن تدع الألف في الوقف على حالها ولا تبدلها ياءً ، وإذا وصلت استوت اللغتان ؛ لأنه إذا كان بعدها كلام كان أبين لها منها إذا سكت عندها ، فإذا استعملت الصوت كان أبين .

وأما طيىءٌ فزعموا أنهم يدعونها في الوصل على حالها في الوقف ؛ لأنها خفية لا تحرك ، قريبةٌ من الهمزة ،

حدثنا بذلك أبو الخطاب وغيره من العرب ، وزعموا أن بعض طيىءٍ يقول : " أفعو " ؛ لأنها أبين من الياء ، ولم يجيئوا بغيرها لأنها تشبه الألف في سعة المخرج والمد ؛ ولأن الألف تبدل مكانها كما تبدل مكان الياء ، وتبدلان مكان الألف أيضًا ، وهن أخواتٌ . " [1]

والقصر في الأسماء على ضربين : قياسي ، وسماعي .

---

(١) الكتاب ٤ / ١٨١ ـ ١٨٢ ، وانظر : شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٢٢٥ .

كما حكى سيبويه في ٤ / ١٧٦ عن الخليل أن بعضهم يقول : "رأيت رجلأ فيهمز ، وهذه حبلأ " ، وتهمز، وإن لم يكن فيها تنوينٌ ، ولذلك حُكي : " هو يَضْرِبُهَأْ ". هذا كله في الوقف ، فإذا وصلتَ قلتَ : " هو يضربُها يا هذا "، و" رأيت حُبْلَى أمسِ " .

وانظر : شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٢٢٢ ـ ٢٢٥ .

فالقصر القياسي : في كل معتل له نظير من الصحيح مطرد فتح ما قبل آخره كـ " مِرى" ـ جمع مِرْية ـ ، و" مُدى" ـ جمع مُدْية ـ فإن نظيرهما من الصحيح " قِرْبة ، وقِرَب "، و" قُرْبة ، وقُرَب " ، وكذا اسم المفعول مما زاد على ثلاثة أحرف ، نحو : " معطَى ، ومقتنَى " ، فإن نظيرهما من الصحيح " مكرَم ومحترَم " ، وكذا مصدر " فَعِل " اللازم كـ "عَمِيَ عَمًى، وجَوِيَ جَوِىً ، فإن نظيرهما من الصحيح " دنف دنفا ، وأسف أسفا " .

والقصر السماعي ما ليس له نظير اطرد فتح ما قبل آخره ، مثل " الفتى ، والسنا ، والثرى ، والحجا " . (١)

وهذا الاسم تقدّر عليه الحركات الثلاث (الضمة والفتحة والكسرة) للتعذر ؛ لأن الألف ساكنة لا تقبل الحركة مطلقا ولذلك يُعرَب بحركة مقدرة منع من ظهورها التعذر ـ أي استحالة وجود الحركة مع الألف ـ نحو : " إن الهُدَى هُدَى المولى سبحانه وتعالى " (٢).

(١) انظر : شرح الألفية لابن الناظم ٥٤١ ـ ٤٥٢ .

(٢) انظر : أوضح المسالك ١ / ٩٦ ، والتصريح ١ / ٩١ .

٢ ـ النقص في الأسماء الستة

الأسماء الستة هي : أب ، وأخ ، وحم ، وفو ، وذو ، وهن ، بشروطها التي ذكرها النحاة. (١)

وتسمى معتلة ، ومضافة .

قال ابن الخشاب : " سميت هذه الأسماء معتلة لكون لاماتها حروف اعتلال ومضافة لأنها تعتل ما دامت مضافة ، فإذا أفرد منها ما يجوز إفراده لحق بحكم الصحيح في الإعراب ؛ للحذف الذي يلحقها في الأفراد " .(٢)

والنقص في هذه الأسماء أن تحذف لام الكلمة ، فتصبح على حرفين ، وبهذا تكون ناقصة عن أقل عدد حروف الكلمة العربية ، الذي هو ثلاثة أحرف .

وتعرب بالحركات الظاهرة على العين بالضمة رفعًا ، والفتحة نصبًا ، والكسرة جرًّا . (٣)

وهذه إحدى اللغات في الأسماء الستة ، وتسمى " لغة النقص " .

والمراد بالنقص هنا النقص اللغوي ، وهو أن تحذف لاماتها ويجعل الإعراب على العينات ، لا النقص العرفي كما في " قاضٍ " ونحوه . (٤)

قال الشاطبي : " والنقص في الاسم هو أن ينقص من آخره حرف ، ويجري الإعراب على الحرف الذي قبله . (٥)

---

(١) انظر هذه الشروط في توجيه اللمع ٨٩ .

(٢) المرتجل ٥٤ .

(٣) انظر : التصريح ١/ ٦١ .

(٤) تمهيد القواعد ١/ ٢٦٥ .

(٥) المقاصد الشافية ١ / ١٤٩.

ويدخل النقص أربعة من الأسماء الستة، هي " أب ، وأخ ، وحم ، و هن " .

أما نقص " أب " فشاهده قول الراجز :

خبيث الثّرى كابيُ الأزندِ [١]

بأبِــهِ اقتــدى عَــدِيٌّ فــي الكَــرَمْ وَمَــنْ يشــابِهْ أَبَــه فمــا ظَلَــمْ [٢]

وأما نقص " أخ " فشاهده حكاية أبي زيد : " جاءني أخُك " .

قال في النوادر : وقد يقال : " أخ وأخان وأخُون وأب وأبان وأبُون " [٣]

وقول عقيل بن علفة المري :

وَكَــانَ لنــا فَــزَارَةَ عَــمّ ســوءٍ وكُنْــتَ لــه كَشَــرّ بَنِــي الأَخِينَــا [٤]

قال: أراد الإخوة .

وأما نقص " حم " فما حكاه الفراء أنه يقال : " هذا حمُك " . [٥]

---

(١) من المتقارب ، في ديوان جرير ١٠٢ .

انظر : شرح نقائض جرير والفرزدق ٣ / ٩١٩ ، والإنصاف ٢ / ٦٠٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٥٧ .

(٢) رجز لرؤبة ، في ملحقات ديوانه ١٨٢ .

(٣) نوادر أبي زيد ٣٥٧ .

(٤) من الوافر

انظر : نوادر أبي زيد ٥٠٧ ، والمقتضب ٢ / ١٧٤ ، ولسان العرب ١٤ / ٢٠ ، وخزانة الأدب ٤ / ٤٧٨ .

(٥) انظر : التذييل والتكميل ١/ ١٦٦ .

وأما نقص"هن" فقوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: " مَنْ تَعَزَّى بِعَزَاءِ الجَاهِلِّيةِ فَأَعِضُّوهُ بِهَنِ أَبِيهِ وَلا تَكْنُوا "[1] ، ومن ذلك : " مَنْ يَطُلْ هَنُ أبيه يَنْتَطِقْ بِهِ".[2]

وأنشد سيبويه :

رُحتِ وفي رجليكِ ما فيهما وقد بدا هنْك من المِئزَر[3]

أراد: قد بدا هنُك ، فشبه بعضد فسكن النون كما تسكن الضاد . [4]

وهذه اللغة أنكرها البصريون ، ودلل سيبويه على ذلك بوجوب ردّ هذه اللام المحذوفة عند النسب إلى هذه الكلمات ، فيقال : " أبويّ ، أخويّ ، وحمويّ " لزومًا ، وعدم جواز النسب دون ردها ، فلا يقال : " أبيّ " ، ولا " أخيّ " ، ولا "حميّ ".

قال سيبويه : " باب ما لا يجوز فيه من بنات الحرفين إلا الردّ وذلك قولك في أب : أبويٌّ ، وفي أخٍ : أخويٌّ ، وفي حمٍ : حمويٌّ ، ولا يجوز إلا ذا ، من قبل أنك ترد من بنات الحرفين التي ذهبت لاماتهن إلى الأصل ما لا يخرج أصله في التثنية ، ولا في الجمع بالتاء ؛ فلما أخرجت التثنية الأصل لزم الإضافة أن تخرج الأصل ؛

---

(١) البغويّ في شرح السّنّة ، كتاب الاستئذان ، باب التّعزّي بعزاء الجاهليّة ، ١٢٠/١٣ ، أخرجه أحمد ١٢ / ٣٣٣ ، ١٣ / ٩٢ ، وانظر : مصابيح السنة ٣ / ٣٠٢ عن أبي بن كعب رضي الله عنه بهذا اللفظ في باب الحسان ، والجامع الصغير ص ٥٦٨ وما بعدها ، وكشف الخفا للعجلوني ص ١ / ٣٠٥ .

(٢) نسب إلى أمير المؤمنين علي ـ رضي الله عنه ـ ، ومعناه من كثر ولد أبيه يتقوى بهم انظر : مجمع الامثال ٢ / ٣٠٠ .

(٣) من السريع ، نسب إلى الفرزدق ، وليس في ديوانه ، وللأقيشر الأسدي .
انظر : الكتاب ٤ / ٢٠٣ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٢٣٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٤/١ ، والتذييل والتكميل ١/ ١٦٤ .

(٤) انظر : الكتاب ٤ / ٢٠٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٤/١ ، والمقاصد الشافية ١ / ١٤٩

إذ كانت تقوى على الرد فيما لا يخرج لامه في تثنيته ولا في جمعه بالتاء ، فإذا رد في الأضعف في شيء كان في الأقوى أردَّ ". [١]

قال الفارسي : " الذي يلزم أن تردّ اللام إليه في النسبة ما ظهرت لامه في تثنية أو جمع بالتاء ، وكانت فيه زائدة فحذفت منه نحو الهمزة في ابن ". [٢]

قال: وإذا أضفت إلى أخت قلت : " أُخَوِيّ " هكذا ينبغي أن يكون على القياس ، وذا القياس وهو قول الخليل [٣].

واستعمال هذه الكلمات منقوصة أقل من استعمالها مقصورة . [٤]

وقال ابن هشام : " واعلم أَن لغة النقص مع كونها أَكثر استعمالا هي أفصح قياسًا وذلك لأَن ما كان ناقصا في الإفراد فحقه أن يبقى على نقصه في الإضافة ، وذلك نحو : " يد " أَصلها " يَدي " فحذفوا لامها في الإفراد وهي الياء وجعلوا الإعراب على ما قبلها فقالوا : " هذه يد " ، ثمَّ لما أضافوها أبقوها محذوفة اللام قال الله ـ تعالى ـ " يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ " [٥] ، وقال الله ـ تعالى ـ " لَئِنْ بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي "[٦] ، وقال ـ تعالى ـ " وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا ". [٧]،[٨]

المقابل

ويقابل النقص هنا التمام ، والقصر .

---

(١) الكتاب ٣/ ٣٥٩ ، وانظر : التذييل والتكميل ١/ ١٦٦ ـ ١٦٧ ، وتمهيد القواعد ١ /٢٦٦ ـ ٢٦٧ .

(٢) التعليقة على كتاب سيبويه ٣ /١٨٤.

(٣) انظر : تمهيدالقواعد١ / ٣٩٢ مع حاشية رقم (٢) .

(٤) تمهيدالقواعد١ / ٢٦٥ .

(٥) من الآية (١٠) في سورة " الفتح " .

(٦) من الآية (٢٨) في سورة " المائدة " .

(٧) من الآية (٤٤) في سورة " ص " .

(٨) شرح شذور الذهب ٥٥ ـ ٥٦ .

• فالتمام هو الاستعمال المشهور، وهو إعرابها بالحروف ، فتكون في حالة الرفع بالواو ، وفي حالة النصب بالألف ، وفي حالة الجر بالياء ، فيقال : " أبوك كريم ، وأكرم أباك ، وأحسن إلى أمك وأبيك " وهكذا بقية هذه الأسماء .

وإنما سميت هذه اللغة " لغة التمام " ؛ لأن كلمة " أب " على حرفين فقط ، والأسماء المعربة في اللغة تبدأ بثلاثة أحرف ، فإذا انضم إلى هذين الحرفين الواو أو الألف أو الياء في الإعراب فقد تمت الكلمة وكملت بهذه الحروف .

ويستعمل هذا الاستعمال كل الأسماء الستة . (١)

قال ابن هشام : " " الهن " يخالف " الأَب ، والأَخ ، والحم " من جهة أنها إذا أفردت نقصت أواخرها وصارت على حرفين ، وإذا أضيفت تمت فصارت على ثلاثة أحرف ، تقول : " هذا أب " بحذف اللام وأصله " أبو " فإذا أضفته قلت " هذا أَبوك " وكذا الباقي ، وأما " الهن " فإذا استعمل مفردًا نقص ، وإذا أضيف بقي في اللغة الفصحى على نقصه تقول : " هذا هن " ، و" هذا هنك " فَيكون في الإفراد والإضافة على حد سواء ، ومن العرب من يستعمله تاما في حالة الإضافة فيقول : " هذا هنوك " ، " ورأيت هناك " ، و" مررت بهنيك " وهي لغة قليلة ولقلتها لم يطلع عليها الفراء ولا أبو القاسم الزجاجي فادعيا ان الأَسماء المعربة بالحروف خمسة لا ستة ". (٢)

---

(١) الفصيح في " هن " أن يعرب بالحركات الظاهرة على النون ولا يكون في آخره حرف علة ، والإتمام جائز لكنه قليل جدا مثل : " هذا هنوه ، ورأيت هناه ، ونظرت إلى هنيه " ، وأنكر الفراء جواز إتمامه وهو محجوج بحكاية سيبويه الإتمام عن العرب ومن حفظ حجة على من لم يحفظ .

انظر : شرح الألفية لابن عقيل ١/ ٤٩ ، والتصريح ١ / ٦١ .

(٢) شرح شذور الذهب ٥٤ ـ ٥٥ .

• والقصر : هو التزام الألف مطلقًا ، وجعل الإعراب بالحركات المقدّرة على الألف ، نحو : " هذا أباهُ " ، و " رأيت أباهُ " ، و " مررتُ بأباهُ ".

ويكون بإلزامها الألف دائما رفعًا ونصبًا وجرًّا، فهي اسم مقصور تقدر عليه الحركات الثلاث .

والذي يستعمل هذا الاستعمال ثلاثة أسماء هي " أب ، وأخ ، وحم ".

قال أبو حيان : " وأما قصر " أخ " فزعم الفراء أن قصر " أخ " لم يسمعه كما سمعه في " أب " ، وأجاز ذلك هشام ، أجاز: " جاءني ومررت بأخاك " وحكي " مُكْرَهٌ أخاك لا بطل " [1]، وأنشد المصنف في الشرح مستدلا على قصر الأخ :

أخاك الذي إن تدعه لملمة ... يجبك بما تبغي ، ويكفك من يبغي

وإن تجفه يومًا فليس مكافئًا ... فيطمع ذا التزوير والوشي أن يصغي[2]

ولا دليل فيه لأنه يحتمل أن يكون منصوبًا بإضمار فعل ، التقدير : " الزم أخاك " ، وإذا دخل الدليل الاحتمال سقط به الاستدلال .[3]

وقال ابن هشام : " وقصرهن أولى من نقصهن كقوله :

إنّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا ... قَدْ بَلَغَا فِي المجدِ غَايتَاهَا [4]

---

(١) انظر : مجمع الأمثال ١/ ١٥٢ ، ٢/ ٣١٨ .

(٢) البيتان من الطويل ، لم أهتد لقائله .

انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٤٥ ، والتذييل والتكميل ١ / ١٦٦ ، وشرح شذور الذهب ١ / ٢٨٩ .

(٣) التذييل والتكميل ١ / ١٦٥ ، ١٦٦ .

(٤) رجز ، نسب لرؤبة ، وهو في ملحقات ديوانه ١٦٨ ، كما نسب لأبي النجم ، ولرجل من بني بني الحارث .

انظر : التصريح ١/ ٦٣ ، وخزانة الأدب ٣ / ٦٦ ، ٧ / ٤٥٣ ، ٤٥٤ .

وقول بعضهم : " مُكْرَهٌ أخاك لا بطل " [1]، وقولهم للمرأة " حماة ". [2]

قال ابن مالك :

أب أخ حـــم كـــذاك وهـــن والـنقص فـي هـذا الأخيـر أحسـن

وفـــي أب وتالييـــه ينـــدر وقصـــرها مـــن نقصـــهن أشـــهر [3]

ب ـ النقصان في باب المعرفة والنكرة

الناقص من المعارف هو الموصولات .

(١) مَثَلٌ روي هكذا في كتب النحو .

وروايته في كتب الأمثال : " مكره أخوك " ، وعليه لا شاهد فيه .

ويضرب لمن يحمل على ما ليس من شأنه .

انظر : الأمثال ٣٧١ ، وجمهرة الأمثال ٢ / ٢٤٢ ، وشرح شذور الذهب ٢٩١ ، وهمع الهوامع ١ / ٣٩ .

(٢) قال الجوهري (حمى) ٢٣١٩ : " وحمأة المرأة : أم زوجها ، لا لغة فيها غيرهذه " .

وقولهم للأنثى : " حمأة " يقتضي أن يقال للرجل : " حما " ، بحذف التاء وألف مقصورة ويقدر الإعراب على الألف مثل " فتى " ؛ لأن صيغة المؤنث هي صيغة المذكر بزيادة التاء ، ومن ذلك قول الراجز :

إن الحَماة أولعتْ بالكَنَّةْ * * وأُولعتْ كَنَّتُها بالهنه

انظر : أوضح المسالك ، ومعه ضياء السالك ١ / ٧١ ـ ٧٢ .

والكَنَّـة : امرأة الابن أو الأخ . انظر : المخصص ١ / ٣٣٤ ، والمحكم والمحيط الأعظم (حمو) ، ولسان العرب (كنن) .

(٣) ألفية ابن مالك ١١ ، وشرحها للشاطبي ١ / ١٤١ ، وشرحها لابن الناظم ١٧ ، وشرحها للأشموني ١ / ٥٠ .

والمعرفة : هي ما وضع لشيء بعينه ، والمعرفة الناقصة هي التي تحتاج إلى صلة وعائد [١] ، وهي الموصولة ، والمعرفة التامة هي التي تعطي بذاتها فائدة ، دون أن تحتاج إلى ما يكملها .

قال ابن مالك : " من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه ؛ لأن من الأسماء ما هو معرفة معنى نكرة لفظا ، وما هو نكرة معنى معرفة لفظا ، وما هو في استعمالهم على وجهين " [٢].

فالمعارف ستة ، هي الضمير ، والعلم ، واسم الإشارة ، والاسم الموصول ، والمعرّف بـ " ال " ، والمضاف إلى معرفة .

ومن النحويين من عدها سبعة بإضافة النكرة المقصودة ، مثل قوله ـ تعالى ـ : " يَاجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ " [٣] ، ومنهم من عدها خمسة ، ولم يعد الموصول ولا النكرة المقصودة ، ومنهم من أغفل النكرة المقصودة ، وجعل اسم الإشارة والموصول قسما سماه المبهم . [٤]

ومن هذه المعارف ما هو مبهم وهو الضمير ، واسم الإشارة ، والاسم الموصول .

قال ابن الخشاب : " وأما كونها مبهمة مع كونها معارف فهو أنها لا يشار بها إلى شيء ، فيقتصر بها عليه حتى لا تصلح لغيره ، ألا ترى أنك كما تقول : " ذا زيد " ، تقول : " ذا عمرو " ، بل وينتقل هذا الاسم في الإشارة به إلى الأنواع المختلفة والأجناس المتباينة ، فتقول : " ذا فرسي ، وذا رمحي ، وذا ثوبي ، وذا

(١) انظر : شرح قواعد الإعراب ١٥٦.
(٢) شرح التسهيل ١ / ١١٥ ، وانظر : اللمحة في شرح الملحة ١ / ١٢٢.
(٣) من الآية (١٠) في سورة " سبأ ".
(٤) انظر : تمهيد القواعد ١ / ٤٣٢ .

عملي ، وذا أكلي ، وذا شربي ، وذي حركتي ، وذا سكوني " ، فيقع اسم الإشارة كما ترى على هذه المختلفات ولا يختص بواحد منها دون آخر ، وهذه حقيقة الإبهام ؛ فلذلك قيل لها : مبهمة [١] ، وكذا قيل في المضمرات لتنقُّلِها وأنها لا تكون لمسمى دون مسمى [٢] ، وكذا الأسماء الموصولة معارف مبهمات .[٣]

وكلامنا هنا عن الاسم الموصول ؛ لأنه هو المقصود بالنقصان .

قال الفاكهي : " اسم الإشارة ، واسم الموصول يسمى كل منهما مبهما ، والثاني ناقصا أيضا . [٤]

والموصول ضرب من المبهمات لوقوعه على كل شيء من حيوان وجماد وغيرهما ، كوقُوعِ " هذا " ، و" هؤلاء " ونحوهما من أسماء الإشارة على كل شيء . [٥]

وهو عبارة عن الكلمة التي تفتقر ـ في دلالتها على معنى الاسم التام ـ إلى ما يتصل بها ، فتستقل حينئذ دلالتها عليه ، وتصير في معنى الأسماء المستقلة بالدلالة . [٦]

قال ابن الخباز : " حد الموصول : ما لابد له في تمامه اسمًا من جملة يشفع بها ، والجملة تسمى صلة ؛ لأنها وصلته أو لأنها وصلت به ، ويسمى ما لحقته موصولًا ؛ لأنه وصل بها . " [١]

---

(١) ويزول هذا الإبهام باسم الجنس المشار إليه .

(٢) وزال إبهامها لأن الاسم لا يضمر إلا بعد أن يُعرف كل العرفان ، فيغني ظاهره في البيان

(٣) وتبين بالجمل بعدها أو أشباه الجمل .

المرتجل ٣٠٤ ـ ٣٠٥ ، وانظر : ص ٧٧ ، ٢٨٤ .

(٤) انظر : شرح كتاب الحدود ١٣٧.

(٥) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٣٧٢ .

(٦) المقاصد الشافية ١ /٤٢٥ .

قال ابن بابشاذ : " الأسماء الموصولة التسعة هي " الذي" ، و" التي " ، وتثنيتهما وجمعهما ، و" من " ، و" ما " بمعناهما ، و" أيّ " ، و" الألف واللام " بمعناهما ، و" ذو " ــ في لغة طيء ــ ، و" ذا " ــ إذا كان معها " ما " ــ و" الألى " ـ بمعنى الذين ـ ، كل ذلك إذا كان بمعنى " الذي " كان موصولًا ". (٢)

وإنما سميت موصولات لأنها نواقص وصلت بما بعدها لتتم به ، فهي لا تستقل بنفسها ، وتحتاج إلى صلاتها كاحتياج الحروف إلى غيرها ؛ وبهذا أشبهت الحروف فبنيت . (٣)

وقيل : إن سبب البناء أنها باحتياجها لما بعدها صارت كبعض كلمة ، كما قيل أيضا : إن الموصول وحده لا موضع له من الإعراب ، إلا إذا تم بصلته وهذا ما أفاده ابن يعيش بقوله : معنى الموصول أن لا يتم بنفسه ، ويفتقِر إلى كلام بعده تصله به ليتم اسمًا ، فإذا تم بما بعده ، كان حكمه حكم سائر الأسماء التامة يجوز أن يقع فاعلًا ، ومفعولاً ، ومضافًا إليه ، ومبتدأ، وخبرًا.

ولهذا المعنى من احتياجه في تمامه اسمًا إلى جملة بعده توضِحه وجب بناؤه ؛ لأنه صار كبعض الكلمة ، وبعض الكلمة لا يستحق الإعراب ، أو لأنه أشبه الحرف من حيث إنه لا يفيد بنفسه ، ولا بد من كلام بعده ، فصار كالحرف الذي لا يدل على معنى في نفسه ، إنما معناه في غيره ، ولذلك يقول بعضهم : إن الموصول وحده لا موضع له من الإعراب ، وإنما يكون له موضع من الإعراب إذا تم بصلته .

---

(١) توجيه اللمع ٤٨٧ .

(٢) شرح المقدمة المحسبة ١/ ١٧٦.

(٣) انظر : اللباب ٢ / ١١٣، و شرح المقدمة المحسبة ١ / ١٧٧ .

والصواب عندي أن الإعراب للاسم الأول الموصول ، ومجرَى الصلة من الموصول مجرَى الصفة من الموصوف ، فكما لا يتوقف إعراب الموصوف على تمامه بالصفة كذلك لا يتوقف إعراب الموصول على تمامه بالصلة ... إلا أن الفرق بين الصلة والصفة ، أن الجملة إذا كانت صفة كان لها موضع من الإعراب ؛ لأنها واقعةٌ موقعَ المفرد ، إذ كانت الصفةُ تكون بالمفرد ، والصلةُ لا موضع لها من الإعراب ؛ لأنها لم تقع موقع المفرد ؛ لأن الصلة لا تكون مفردًا . [1]

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٢ /٣٧١ ـ ٣٧٢ ، ٣٨٨ ، وانظر : التصريح ١/ ١٣٠.

معرِّف الاسم الموصول .

وذهب الأخفش إلى أن الموصول معرف باللام ، وما ليس فيه لام كـ " من وما " ، فهو في معنى ما هي فيه ، وأما " أيهم " فإنه معرف بالإضافة ، وعلى هذا الأكثرون من النحاة .

وعلى هذا يكون الموصول من قبيل المعرف باللام ، وليس قسما مستقلا من أقسام المعارف .

وذهب الفارسي إلى أن تعريفه بالعهد الذي في الصلة ، فقال : " وهكذا ينبغي أن يكون في القياس ؛ لأن الذي إنما يتعرف بالصلة وليس يتخصص بلام المعرفة ، ألا ترى أن أخوات " الذي " معارف ولا ألف ولام فيهن ، وإنما اختصصن بصلاتهن ، ولو اختص " الذي " بلام المعرفة للزم أن يكون في الاسم تعريفان ، وهذا خلف " ، وعليه ابن مالك ، ولذا عده قسما برأسه . (١)

وإنما كانت الموصولات ـ وكذا أسماء الإشارة ـ معارف ، مع أنها مبهمة لأن إبهامها بحسب الوضع ، لا بحسب الاستعمال ، فهي معارف بحسبه ، كما في الضمائر من مثل : " أنا ، وأنت ، وهو " . (٢)

والذي يدل على أنها معارف أنه يمتنع دخول علامة النكرة عليها وهي " رُبَّ " ، وأنها توصف بالمعارف ، مثال" جاءني الذي عندك العاقلُ " ، وتقع أيضًا وصفًا للمعارف نحو" جاءني الرجل الذي عندك " .

---

(١) انظر : المسائل الشيرازيات ٤١٩ ، والتذييل والتكميل ٢ / ١١١ ، وتمهيد القواعد ٤٣٣/١ ، وهمع الهوامع ١ / ٢٢١ .

(٢) انظر : الكناش ١ / ٢٦٣ ، وشرح المفصل ٣ / ١٣٩، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٣٦ .

المقابل

ويقابل المعرفة الناقصة هنا المعرفة التامة ، وهي بقية المعارف .

والمتفق عليه أن لفظ الجلالة وضميره أعرف المعارف ، ثم اتسع خلافهم بعد ذلك في أعرفها ، وقد أجمل ذلك المرادي في قوله : " وأعرفها المضمر على الأصح ، ثم العلم ، ثم اسم الإشارة ، ثم الموصول ، ثم ذو الأداة ، وقيل : هما في مرتبة واحدة ، وقيل : ذو الأداة أعرف من الموصول ، والمضاف إلى واحد منها في مرتبته مطلقا على رأي المصنف إلا المضاف إلى المضمر فإنه في مرتبة العلم على رأي أكثرهم . (١)

و قال ناظر الجيش : " ما من شيء من المعارف المذكورة إلا قيل إنه أعرف من بقيتها إلا المضاف ، وسببه أن المضاف إنما يكتسب التعريف من الذي أضيف إليه ، فلا يمكن جعله أعرف مما اكتسب منه التعريف ". (٢)

وقد نسب أبو حيان لأبي محمد بن حزم أنه ذهب إلى أنها لا تتفاوت ، وكلها مستوية " (٣).

والمراد بقولهم : " إن هذا أعرف من هذا " أن تطرق الاحتمال إليه أقل من تطرقه إلى الآخر . (٤)

• الضمير نحو : أنا ، وأنت ، وهو ، والكاف في رأيتك وبك ...

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ١ / ٣٥٨ ، وانظر : شرح الأشموني ١/ ٨٦ ، و الإنصاف ٥٨١/٢ وما بعدها ، وأسرار العربية ٣٤٥ ، و شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٣٦، و التبصرة والتذكرة ١/ ٩٥ .

(٢) تمهيد القواعد ١ / ٤٣٤ .

(٣) انظر : ارتشاف الضرب ٢ / ٩٤١.

(٤) شرح كتاب الحدود ١٣٩.

والمضمر من المعارف التي لا يصح تنكيرها . [١]

والضمير أعرف المعارف ؛ ولذلك لا يوصف ولا يوصف به ، في حين أن غيره من المعارف لا يمتنع فيه ذلك ، وهذا يوهن تعريفه . [٢]

وأعرف الضمائر ضمير المتكلم ، ثم المخاطب ، ثم الغائب . [٣]

• العلم وهو كل لفظ عُلِّق على مسمى ، فجعل ذلك اللفظ علامة له ينفرد بها عن جنسه ، فلا يشركه فيه غيره . [٤]

والعلم معرفة بالوضع لا بالأداة ، والأصل أن يكون للأعيان . أي الجثث . [٥] [٥] كـ " زيد وهند " . في أسماء الأناسي . و" لاحق ، والوجيه " . في أسماء الخيل . الخيل . و" مكة ومصر " . في أسماء البلاد . .

وجاء في المعاني قليلا ، كقولهم في لفظة التنزيه والتبرئة : " سبحان "، وذلك في قول الأعشى :

---

(١) فأما دخول " رب " عليه في قولهم : " ربه رجلا " . مع أنها لا تدخل إلا على النكرات . فلأنه فلأنه لما لم يعد إلى مذكور مع الإبهام الذي يقع في المضمرات . أشبه النكرات ، فجاز دخولها عليه كما تدخل على أقرب النكرات من المعارف ، ولذلك لزم تفسيره بالنكرة لما أضمر قبل الذكر ، وهو مع ذاك قليل نادر، إنما ورد في ضمير الغائب فقط . انظر : المرتجل ٢٨٤ . ٢٨٥ .

(٢) انظر : المرتجل ٢٨٦ .

(٣) انظر : شرح كتاب الحدود ١٣٨ .

(٤) انظر : المرتجل ٢٨٧.

(٥) قال في المرتجل ٢٩٢ لأن الجثث هي الثابتة اللابثة ، فهي بوضع الأعلام عليها لتختص ، ، وينفرد بعضها من بعضٍ أحق .

أقـــول لمـــا جـــاءني فَخْـــرُه سُـــبْحَانَ مِـــنْ عَلْقَمَـــةَ الفـــاخِرِ [١]

وذهب أبو علي في قول الفرزدق :

وإن قـال غـاوٍ مـن تنـوخ قصـيدةً بهـا جـرب عـدت علـي بزوبـرا [٢]

إلى أن " زوبرا " اسمٌ علمٌ في هذا البيت ، علقه الشاعر على القصيدة فلم يصرفه للتأنيث والتعريف .[٣]

وأقوى الأعلام أسماء الأماكن ، لقلة الاشتراك فيها ، ثم أسماء الناس ، ثم أسماء الأجناس . [٤]

---

(١) من السريع ، في ديوانه ١٤٣ .

انظر : الكتاب ١/ ٣٢٤ ، ومجالس ثعلب ١ / ٤٧ ، أمالي ابن الشجري ٢ / ١٠٧ ، ٥٧٨ وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ١١٩ ، ولسان العرب ٢ / ٤٧١ (سبح) ، وخزانة الأدب ١ / ١٨٥ ، ٣ / ٣٨٨ .

(٢) من الطويل ، في ديوان الفرزدق ١ / ٣٤٩ ، ونسب لابن الأحمر وهو في ديوانه ٨٥ ، ونسبه ابن يعيش ١ / ١٢٣ في شرح المفصل للطرماح

بها جرب : أي فيها عيب من هجاء ونحوه ، ومعناه نسبت إليَّ بكمالها ، من قولهم : " أخذ الشيء بزوبره " . إذا أخذه كله . وقيل بزوبرا أي: كذبا وزورا .

وقال ابن جني سألت أبا علي عن ترك صرف " زوبر " ، فقال : علقه علما على القصيدة ، فاجتمع فيه التعريف والتأنيث .

انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١١٩ ، ولسان العرب ٤ / ٣١٧ ، ١٠ / ٥١ (زبر حقق) ، وخزانة الأدب ١/ ١٤٨ .

(٣) المرتجل ٢٩٢.

(٤) شرح كتاب الحدود ١٣٨.

ولا يوصف العلم إلا إذا شاركه في لفظه غيره بأن أُطلِق على غيره علما أيضًا ، كأن يكون هناك أكثر من شخص يسمى زيدًا فيقال : " مررت بزيدٍ الظريف " لرفع اللبس ، كما توصف النكرة ، فيقال : "مررت برجلٍ ظريفٍ " ، إلا أن اشتراك النكرة مقصودٌ في أول الوضع ، والاشتراك الواقع في الأعلام غير مقصود . (١)

• اسم الإشارة ، وهو الاسم المظهر الذي يدل بالإشارة على اسم حاضر حضورًا عينيا ، مثل " إِنَّ هَذَا أَخِي " (٢) ، أو ذهنيا ، مثل " تِلْكَ الْجَنَّةُ " (٣) ، أو على اسم منزل منزلته مثل :

أولئك آبائي فجِئني بمثْلِهم (٤)

وأسماء الإشارة : أعرفها ما كان للقريب ، ثم للمتوسط ، ثم للبعيد . (٥)

(١) انظر : المرتجل ٢٨٧ ـ ٢٨٨.

(٢) من الآية (٢٣) في سورة " ص ".

(٣) من الآية (٦٣) في سورة " مريم ".

(٤) صدر بيت من الطويل ، للفرزدق في ديوانه ٢ / ٧٢ ، وعجزه :

إذا جمعتنا يا جرير المجامع

انظر : إصلاح المنطق ٤٥ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤ / ٤٢٠ ، وشرح كتاب الحدود ١٥٣ .

(٥) شرح كتاب الحدود ١٣٩ .

وهي مبنية لتضمنها معنى الإشارة [١] ، أو لشبه الحرف [٢] ، . كما أفاد ابن مالك . [٣]

قال أبو حيان : " وأما سيبويه فاعتل لبنائها بشدة توغلها في الإبهام فأشبهت الحروف ، ألا ترى أن " مِنْ " تبعيض على الإطلاق وأي شيء أردت تبعيضه أتيت بـ" مِنْ " كما أن " ذا " يشار به إلى كل موجود ولا يختص موجودًا دون آخر .

واعتل ابن الطراوة لبنائها بعدم التقارِّ على مسماها ألا ترى أن " ذا " لا يقع إلا في حالة الإشارة ولا يلزم لزوم " زيد " و" عمرو " الذي ليس موضوعًا لمعنى فيزول بزواله . [١]

---

(١) إذ الإشارة من جملة المعاني ، وكان حقها أن يوضع لها حرف يدل عليها . لأن كل معنى يدخل الكلمة ، أو الكلام يوضع له حرف كالاستفهام ، والنفي ، والتمني ، والترجي ، والابتداء ، والانتهاء ، والتنبيه ، والتشبيه ، أو يوضع له ما يجري مجرى الحرف في عدم الاستقلال ، كالإعراب الدال على المعاني المختلفة ، وكتغيير الصيغة في الجمع ، والمصغر ، والمنسوب ، وفي الكلمات المشتقة ، وكذا المعنى العارض في المضاف إنما هو بسبب حرف الجر المقدر بعده . ولما لم يوضع لهذا المعنى حرف بنيت لتضمنها معنى الحرف الذي كان يلزم أن يوضع .
انظر : تعليق الفرائد ٢ / ٣٤٨ . ٣٤٩.

(٢) شبه الحرف فيها وضعي وافتقاري ، فالوضعي أن منها ما هو على حرفين نحو" ذا " ، و" ذي " وأشبهت الحروف بذلك فبنيت وحملت البواقي عليها لأنها فروع لها أو كالفروع ، نحو" هنا " وأخواتها فإنها ليست فروعا لـ" ذا " و" ذي " لكنها كالفروع إذ قد يستغني عنها بـ" ذا " و" ذي ".
والافتقاري المراد به هنا حاجة اسم الإشارة في إبانة مسماه إلى مواجهة أو ما يقوم مقامها مما يتنزل منه منزلة الصلة من الموصول وهذا سبب عام في جميع أسماء الإشارة انظر : التذييل والتكميل ٣ /٢١٥ .

(٣) انظر : تسهيل الفوائد ٤١ ، وشرحه ١ /٢٥٠.

وأما " هذان " ، و " هاتان " فأشبها مثنيات الأسماء المتمكنة ، فأعربا. [٢]

• المحلى بـ " ال " ، والتعريف بها إما أن يكون :

أ ـ لاستغراق الجنس واستيفائه ، مثل " الدينار خيرٌ من الدرهم " ، و" الرجل أفضل من المرأة " ، لا يُراد بهذا دينار بعينه ولا درهم مخصوص ، ولا شخص مخصوص بالتفضيل ، ولا امرأة مرادة بأنها مفضولة ، ولكن جميع الجنس .

ومنه قوله ـ تعالى ـ : " وَالْعَصْرِ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ " [٣] ، فلفظة الإنسان هنا عامةٌ ، تطلق على جميع الآدميين ، بدليل استثناء الجمع منها ؛ لأنه إنما يستثنى الأقل من الأكثر ، ومحالٌ استثناء كثرة من واحد . [٤]

ب ـ أو لتعريف العهد ، كقول قائل مثلا : " لقيت رجلا كريما أو رجلا من شأنه كذا " ، فيقول المخاطب ـ إن عناه أمر ذلك الرجل ـ : " فما فعل الرجل ؟ " أي المعهود بيني وبينك في الذكر أيها المتكلم ، فلابد في تعريف العهد من مذكور ومخاطَب ومخاطِب .

ومن هذا الباب كل نكرة تصدرت في أول خطاب ثم أعيدت بعينها ، فإنها تعرف بلام التعريف لئلا توهم بأنها غير تلك المذكورة . [٥]

وللعلماء في تعيين المعرِّف هنا أربعة مذاهب :

١ـ ذهب الخليل إلى أنه " ال " والألف أصلية ، لا زائدة .

---

(١) التذييل والتكميل ٣ /٢١٥ـ ٢١٦.

(٢) وقيل : إن " هذان " و " هاتان " صيغتان مرتجلتان للرفع ، و" هذين " و هاتين " صيغتان مرتجلتان للنصب والجر . انظر : تعليق الفرائد ٢ / ٣٤٩ .

(٣) الآيات (١ ، ٢ ، ٣) في سورة " العصر ".

(٤) المرتجل ٢٩٨ ـ ٢٩٩.

(٥) المرتجل ٢٩٩.

٢ ـ ذهب سيبويه إلى أنه " ال " ، والألف زائدة .

٣ ـ ذهب المبرد إلى أنه الألف وحدها واللام زائدة فرقا بين همزة الاستفهام والهمزة المعرفة .

٤ ـ نسب إلى كثير من النحويين أن المعرف هو اللام وحدها. [١]

والأعرف فيه ما كانت فيه " ال " للحضور، ثم للعهد الشخصي ، ثم للجنسي [٢] .

قال الدماميني : " وقد تخلفها " أم " في لغة حمير ونفر من طيء ، وفي الحديث : " ليس من امبر امصيام في امسفر " [٣] كذا رواه النمر بن تولب ـ رضي الله عنه ـ ، وهذه اللغة فاشية إلى الآن بكثير من بلاد اليمن . "[٤]

• المضاف ، وهو يكتسى من المضاف إليه غالب أوصافه الجارية عليه من التعريف ، والتنكير ، والتخصيص ، والاستفهام ، والشرط ، والبناء ، والتذكير ، والتأنيث .

قال ناظر الجيش : " وأما المضاف إلى أحدها ففيه ثلاثة مذاهب :

أحدها : أن ما أضيف إلى شيء فهو في رتبة ذلك الشيء ، وهو رأي جماعة [٥] ، منهم المصنف .

---

(١) انظر : الكتاب ٤ /١٤٧ ، ٢٢٦ ، وسر صناعة الإعراب ٢ / ١٥ ، وتعليق الفرائد ٢/٣٥١ – ٣٥٥ ، والتصريح ١ / ١٤٨ ـ ١٤٩.

(٢) انظر : شرح كتاب الحدود ١٣٧ ـ ١٣٩.

(٣) انظر : مسند الشافعي ١٥٧ ، ومسند الحميدي ٢ / ١١٣ ، وعقود الزبرجد ٢ / ٢١٢ ، ٣ / ١٨٣ .

(٤) تعليق الفرائد ٢ / ٣٥١ ـ ٣٥٢.

(٥) ابنا طاهر وخروف .

الثاني : أن ما أضيف إلى شيء فهو دون ما أضيف إليه في الرتبة وهو قول المبرد .

الثالث : التفصيل وهو إن أضيف إلى غير المضمر فهو في رتبته ، وإن أضيف إلى المضمر فهو في رتبة العلم .

وذكر ابن عصفور أنه مذهب سيبويه . (١)

وقال ابن هشام : " المضاف لمعرفة وهو في درجة ما أضيف إليه فـ " غلام زيد " في رتبة العلم ، و" غلام هذا " في رتبة الإشارة ، و" غلام الّذي جاءك " في رتبة الموصول ، و" غلام القاضي " في رتبة ذي الأداة ، ولا يستثنى من ذلك إلا المضاف إلى المضمر كـ " غلامي " فإنه ليس في رتبة المضمر ، بل هو في رتبة العلم ، وهذا هو المذهب الصحيح .

وزعم بعضهم أَن ما أضيف إلى معرفة فهو في رتبة ما تحت تلك المعرفة دائما ، وذهب آخر إلى أنه في رتبتها مطلقًا ولا يستثنى المضمر . (٢)

(١) تمهيد القواعد ٤٣٥/١ ، مع حاشية رقم (٢) ، وانظر : المقتضب ٤/ ١٤٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٥٣ ، وهمع الهوامع ١/ ٢٢٢.

(٢) شرح شذور الذهب ٢٠٢.

ج ـ الناقص في باب النواسخ

١ـ الناقص في باب " كان "

قال ابن الحاجب : الأفعال النّاقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة [١] .

وذهب الجمهور إلى أنها سميت ناقصة ؛ لعدم اكتفائها بالمرفوع [٢] ، بل لابد من المنصوب بعدها حتى تتم الفائدة ، بخلاف الأفعال التامة ، فإن الفائدة تتم بالمرفوع ولا تتوقف على المنصوب .

قال في شرح التسهيل : " وإنما لم تكتف بمرفوع ؛ لأن حدثها مقصود إسناده إلى النسبة التي بين معموليها ، فمعنى قولك : " كان زيد عالمًا " ، وجد اتصاف زيد بالعلم ، والاقتصار على المرفوع غير واف بذلك ، فلذلك لم يستغن عن الخبر التالي ، وكان الفعل جديرًا أن ينسب إلى النقصان " .

وقد أشار إلى هذا المعنى سيبويه بقوله : " تقول : " كان عبد الله أخاك " ، فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة ". [٣]

فبيّن أن " كان " مسندة إلى النسبة ، فمن ثمّ بينا عدم الاكتفاء بالمرفوع " . [٤]

---

(١) الكافية ٤٧ .

(٢) معنى الاكتفاء بالمرفوع أن يستقلّ به الكلام حتى يكون جملة من فعل وفاعل يصحّ السكوت عليها ، ويستفيد بها المخاطب كـ " ضرب زيد ، وأُكْرِم عمرو " ، فلا يتم الكلام بالمرفوع بها .

(٣) نص سيبويه ١ / ٤٥ : وذلك قولك : " كان ، ويكون ، وصار ، وما دام ، ولما يكن ، وما كان نحوهنَّ من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر ، تقول : " كان عبدُ الله أخاك " ، فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة ، وأدخلت " كان " لتجعل ذلك فيما مضى .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٤١ .

وذهب المبرد ، وابن السراج ، والفارسي ، وابن جني ، وابن برهان ، والشلوبين [١] إلى أنها سميت كذلك لأنها تدل على زمان دون حدث ، فسميت ناقصة لتجردها من الحدث ، بخلاف الأفعال التامة ، فإنها تدل على حدث وزمان [٢].

قال ابن يعيش : " وتسمى أفعالًا ناقصة ، وأفعال عبارة ، فأما كونها أفعالا ، فلتصرفها بالماضي ، والمضارع ، والأمر ، والنهي ، والفاعل ، نحو قولك : " كان " ، " يكون " ، " كن " ، " لا تكن " ، و " هو كائن " .

وأما كونها ناقصة فإن الفعل الحقيقي يدل على معنى وزمان نحو قولك: " ضَرَبَ " فإنه يدل على ما مضى من الزمان ، وعلى معنى الضرب ، و " كان " إنما تدل على ما مضى من الزمان فقط ، و " يكون " تدل على ما أنت فيه ، أو على ما يأتي من الزمان ، فهي تدل على زمان فقط ، فلما نقصت دلالتها كانت ناقصة .

وقيل : " أفعال عبارة " أي : هى أفعال لفظية لا حقيقية ؛ لأن الفعل في الحقيقة ما دل على حدث ، والحدث الفعل الحقيقي ، فكأنه سُمّى باسم مدلوله ، فلما كانت هذه الأشياء لا تدل على حدث ، لم تكن أفعالًا إلا من جهة اللفظ والتصرف ؛ فلذلك قيل : " أفعال عبارة " ، إلا أنها لما دخلت على المبتدأ والخبر ، وأفادت الزمان في الخبر ، صار الخبر كالعوض من الحدث ، فلذلك لا تتم الفائدة بمرفوعها حتى تأتي بالمنصوب . [٣]

---

(١) قال الدماميني في تعليق الفرائد ٣ / ١٧٠ : " وهو ظاهر قول سيبويه " .

(٢) انظر : أسرار العربية ١١٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٣٣٦ ، وتعليق الفرائد ٣/ ١٧٠ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، وانظر : أسرار العربية ١١٣ .

قال الشاطبي : " والناظم ـ يقصد ابن مالك ـ لم يرتضِ هذا الرأي من تجردها عن الدلالة على الحدث ، بل ذهب فيها مذهب ابن خروف أنها دالة على الحدث كما هي دالة على الزمان ، إلا " ليس " فلا تدل على حدث كما لا تدل على الزمان ، وإنما سميت نواقص لعدم اكتفائها بمرفوع . [1]

وقد أبطل ابن مالك قول من قال بعدم دلالتها على الحدث بعشرة أمور ، ثم قال " وما ذهبت إليه في هذه المسألة من كون هذه الأفعال دالة على مصادرها [2] هو الظاهر من قول سيبويه ، والمبرد ، والسيرافي ، وأجاز السيرافي الجمع بين كان ومصدرها توكيدا . [3]

و" كان " وأخواتها أفعال ناقصة ، إلا " فَتِىء " ، و" ليس " ، و" زال " إن كان مضارعها " يزال " فهي الناقصة ، وإن كان " يزول " ، أو " يزيل " فلا تكون إلا تامة .

والناقص من هذه الأفعال وإن كان يدخل على المبتدأ والخبر ، إلا أنه لا يدخل على المبتدأ اللازم الصدر كأسماء الشرط ، والاستفهام ، و " كم " الخبرية والمقرون بلام الابتداء ، ولا على المبتدأ اللازم الحذف كالمخبرعنه بنعت مقطوع ولا ما لزم الابتدائية مثل : " أَقَلّ رجل يقول ذاك إلا زيد ، ولله درك،وما التعجبية "

---

(١) المقاصد الشافية ٢ / ١٨٠ .

(٢) وهو مذهب ابن خروف ، فقد ذهب إلى أنها دالة على مصادرها مستدلا بأنها مشتقة من المصادر ، وبكثرة استعمال ذلك في مثل قولهم : " أعجبني كون زيد قائمًا ، وبأنّ " كائنا " في نحو : " زيدٌ كائنٌ أخاكَ " لا يخصّ زمانًا ، قال : فلو لم تدلّ على حدث لم يكن لها معنى وإن أردت فيها تخصيص الزمان جئت بالظرف المختصّ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١ /٣٤٠ ، وانظر : الكتاب ١ / ٤٦ ، والمقتضب ٤ / ٨٦ ، وشرح الكتاب للسيرافي ٢ / ٢٩٢ (رسالة دكتوراة بكلية اللغة العربية ـ جامعة الأزهر بالقاهرة ـ تحقيق د / دردير محمد أبو السعود) .

ولا مما لزم عدم التصرف كـ " ايمن " في القسم وطوبي للمؤمن ، وويل للكافر وسَلام عليك ، وكذا مصحوب " لولا " الامتناعية ، و " إذا " الفجائية . [١]

ولا يكون خبرها طلبيا ، ولا إنشائيا ، فلا يقال : " كان زيد اضْرِبْهُ " ولا : " كان عبدي بِعْتُكَهُ " . على قصد الإنشاء . [٢]

وشرط ما تدخل عليه دام ، وليس ، والمنفي بـ " ما " من جميع أفعال هذا الباب زيادة على ماسبق ألا يكون خبره مفردا طلبيا ؛ لأن له الصدر وهذه لا يتقدم خبرها فلا يقال : " لا أُكلمك كيف ما دام زيد ، ولا أين ما زال زيد ، ولا أين ما يكون زيد ، ولا أين ليس زيد " ، ولم يشترط الكوفيون فسووا بينها وبين غيرها ، ولم يشترطه الشلوبين في " ليس " بناء على اعتقاده جواز تقديم خبرها ، ولا يشترط ذلك في المنفي بغير ما ، ولم ، ولا ، ولن ، ولا في غير المنفي إجماعا .

ويزاد في " صار " ، وما بمعناها ، و " دام " ، و" زال " ، وأخواتها أن لا يكون خبره فعلا ماضيًا فلا يقال : " صار زيد عَلِمَ " ، وكذا البواقي لأنها تفهم الدوام على الفعل ، واتصاله بزمن الأخبار، والماضي يفهم الانقطاع وهذا متفق عليه . [٣]

قال السيوطي : " واختلف في جواز دخول بقية أفعال الباب على ما خبره ماض فالصحيح جوازه مطلقا ، وعليه البصريون لكثرته في كلامهم نظمًا ونثرًا كثرة توجب القياس ، قال ـ تعالى ـ " إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ " [٤]، و" إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ " [٥]، و" إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ " [٦] ، و " أَوَلَمْ تَكُونُوا أَقْسَمْتُمْ " [١]، وقال الشاعر :

---

(١) انظر : التصريح ١ / ٢٣٣ ، وحاشية الخضري ١ / ١١٠ ، وهمع الهوامع ١ / ١١٣ .

(٢) انظر : تعليق الفرائد ٣ / ١٦٠ ، وحاشية الصبان ١ / ٣٣٢ .

(٣) التصريح ١/ ١٣٩، وهمع الهوامع ١/ ٤١٧ ، وحاشية الخضري ١/ ١١٠.

(٤) من الآية (٢٦) في سورة " يوسف " .

(٥) من الآية (١١٦) في سورة " المائدة " .

(٦) من الآيتين (٤١) في سورة " الأنفال " و(٨٤) في سورة " يونس " .

ثُمّ أَضْحَوْا لَعِب الدَّهْرُ بهِمْ[٢]

وقال :

وقد كانوا فأمسى الحيُّ سَارُوا[٣]

وحكى الكسائي : " أصبحت نظرت إلى ذات التنانير " [٤] ، يعني ناقته ، وشرط الكوفيون في ذلك اقترانه بـ " قد " ظاهرة أو مقدرة .[٥]

بقي أن نقول : إن الأفعال الناقصة لا يقصد معها نسبة الحدث إلى اسمها الذي هو بمنزلة الفاعل ، وإنما يقصد ثبوت خبرها المنسوب إلى اسمها .

قال ابن الحاجب : " ولا يصح التعلق بالأفعال الناقصة لأنها لم يقصد بها في التحقيق نسبة حدث محقق إلى فاعلها . ومعنى قولنا : حدث محقق يعني : أنه لم يرد أن زيدا ثبت ، وإنما أريد أن القيام المنسوب إلى زيد وهو خبره ثبت ، وذلك حاصل لو لم تذكر " كان " ، وإنما قصد بالإتيان بها على المبتدأ والخبر، وتفيد

---

(١) من الآية (٤٤) في سورة " إبراهيم " .

(٢) صدر بيت من الرمل ، لعدي بن زيد في ديوانه ٨٣ ، برواية :

ثُمّ أَضْحَوا أَخْنَعَ الدَّهْرُ بهِمْ وكذاك الدَّهْرُ يُودي بِالجبالْ

انظر : الكامل ٢/ ٧٠ ، وارتشاف الضرب ٣ / ١١٦٧ ، والتذييل والتكميل ٤ / ١٥٣ .

(٣) عجز بيت من الوافر ، لم أعثر على قائله ، وصدره :

فأمسى مقفرًا لا حي فيه

انظر : ارتشاف الضرب ٣ / ١١٦٧ ، والتذييل والتكميل ٤ / ١٥٣ .

(٤) ذات التنانير أرض بين الكوفة وبلاد غطفان ، وقال العيني : " ذات التنانير ": عقبة بحذاء زبالة ، وهم بضم الزاي المعجمة بعدها باء موحدة منهل من مناهل طريق مكة . حرسها الله . . انظر : ومعجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع ١ / ٣٢٠ ، والمقاصد النحوية ٤ / ١٥٨٧ .

(٥) همع الهوامع ١ / ٤١٨ .

الخبر معنى بالنسبة إلى المبتدأ مع بقائه في الحقيقة مخبرا عنه على ما كان عليه في الابتداء . ولذلك توهم كثير من النحويين أنه لا دلالة لها على الحدث أصلا ، وإنما وضعت للدلالة على مجرد الزمان ، فلذلك لم تأت عاملة في شيء غير الاسم والخبر .[1]

المقابل

ويقابل النقصان هنا التمام .

ومعنى كون الأفعال هنا تامة أنها تكتفي برفع المُسنَدِ إليه على أنه فاعل لها ولا تحتاج إلى الخبر . على الأصح . ، وذلك إذا أصاب معاني هذه الأفعال شيء من التغيير فعادت بمعنى فعل من الأفعال التامة ، ويتحقق ذلك في :

- " كان "[2] إذا جاءت بمعنى " ثبت " .

قال ابن مالك : " وثبوت كل شيء بحسبه ، فتارة يعبر عنه بالأزلية نحو : " كان الله ولا شيء معه " ، وتارة يعبر عنه بـ " حَدَث " ، كقوله :

إذا كان الشتاءُ فأدْفِئوني فإنّ الشيخَ يُهرِمُهُ الشتاءُ [3]

أي إذا وجد الشتاء أو حدث .

وتارة يعبر عنه بـ "حضر " ، كقوله . تعالى . :"وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ"[4]

وتارة يعبر عنه بـ " قدر ، أو وَقَع " نحو : " ما شاء الله كان " . [1]

---

(١) أمالي ابن الحاجب ٢ / ٨٥١ .

(٢) تتميز التامة عن الناقصة بأنها فعل حقيقيّ يدلّ على الزّمان والحدَث ، وأنه يستعمل منها المصدر المنصوب ، فيقال : " كان ، يكون ، كونًا " بمنزلة حدث ، حُدوثًا .

(٣) من الوافر ، نسب للربيع بن ضبع الفزاري .

وروي : " إذا جاء الشتاء " ، وحينئذ لا شاهد فيه .

انظر : الجمل ١٤٩ ، وأسرار العربيّة ١١٤ ، والبسيط ٢ / ٧٣٩، وشرح شذور الذهب ٤٥٨

(٤) من الآية (٢٨٠) في سورة " البقرة ".

وقال البطليوسي : " وذكر اللغويون في غريب اللغات أن " كان " تكون بمعنى " كفل " ، يقال : كان الرجل الصّبيّ إذا كفله ، وذكروا أنه يقال : كان الصّوف إذا غزله و" كان " في هذين الموضعين ليست مما تدخل على مبتدأ وخبر وإنما هي فعل صحيح بمنزلة ضرب وقتل ونحوهما مما يتعدى إلى مفعول واحد.[٢]

وألحق ابن درستويه ، وابن الأثير بـ " كان " التامة " كان " الشانية ، وهي ما أسندت إلى ضمير الشأن والقصة ، وذلك إذا وقع المبتدأ والخبر بعدها مرفوعين ، مثل " كان زيدٌ قائمٌ " على أنهما خبرها ، واسمها ضمير الشأن ، والجمهور على أنَها من أقسام الناقصة وجعلها أبو القاسم ابن الأبرش قسما قائما برأسه [٣].

• " أضحى ، وأصبح ، وأمسى " إذا دخل في الضحى ، أو الصباح ، أو المساء ، مثل " أضحى زيد " ، ومنه قول عمر بن الخطاب – رضى الله عنه – : " أَضْحوا بصلاة الضحى " [٤] ـ يعنى : لا تصلّوها إلى ارتفاع الضحى ـ ، وقول الشاعر :

ومِنْ فَعَلاتي أنني حسِنُ القِرَى إذا الليلةُ الشهباءُ أضْحَى جليدها [٥]

---

(١) انظر : سنن أبي داود باب ما يقول إذا أصبح ٧ /٤٠٠ ، والنسائي في كتاب عمل اليوم والليلة ٩ / ١٠ ، وانظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٤٢ .

(٢) إصلاح الخلل الواقع في الجمل ١٥٥ .

(٣) انظر : البديع ١ / ٤٦١ ، واللمحة في شرح الملحة ٢ / ٥٧٧ ـ ٥٧٨ ، وشرح الألفية لابن الناظم ١ / ٩٩ ، وهمع الهوامع ١ / ٤٢٥ .

(٤) انظر : غريب الحديث ٤ / ٢٤٤ ، والطبقات الكبرى ٦ / ٢٠١ .

(٥) من الطويل ، لعبد الواسع بن أسامة .
يصف نفسه بالكرم ، وأنه حسنُ القرى للأضياف حتى عند عزّة الطعام والجَدْبِ .
وأراد بالليلة الشهباء المُجْدِبة الباردة التي دخل جليدها في وقت الضحى ـ أي طال مَكْثُه لشدّة البرد، ولم يَذُبْ عند ارتفاع النهار .

أي: صار جليدها في وقت الضحى .

وقال ـ تعالى ـ : " فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ " (١).

• " ظلّ " إذا جاءت بمعنى " دام " نحو : " لو ظلّ الظلم هلك الناس " ، أو " طال " نحو : " ظل الليل ، و" ظل النبت " ، أو " أقام نهارا " نحو : " ظل محمد في البيت " . (٢)

• " بات " إذا جاءت بمعنى " عرَّس " ـ وهو النزول ليلًا ـ نحو قول عمر ـ رضي الله عنه .:"أما رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ فقد بات بمنى" (٣) ـ أي: عرس بها ـ ، ومنه قول الشاعر :

تَطـــاوَلَ لَيْلُـــكَ بالإثْمِـــدِ وبـــاتَ الخَلـــيُّ، ولـــم تَرْقُـــدِ

وبـــات وباتـــت لـــه ليلـــةٌ كليلـــةِ ذي العـــائرِ الأرمـــدِ (٤)

أو" نزل ليلًا " مثل " بات بالقوم " ـ أي نزل بهم ليلًا ـ .

انظر : أمالي ابن الحاجب ١ / ٢٩٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٣٥٣ ـ ٣٥٤ ، والدرر اللوامع ٢/ ٦١.

(١) من الآية (١٧) في سورة " الروم " .

(٢) قال الدماميني ـ في تعليق الفرائد " ٣ / ١٧٧ ـ : " وزعم المهاباذي ومن وافقه : أنها لا تكون تامة ، وهم محجوجون بالسماع " ، وانظر : همع الهوامع ١ / ٤٢٤ .

(٣) انظر : معالم السنن وهو شرح سنن أبي داود ٢ / ٢٠٩ ، والسنن الصغير للبيهقي ١٩٨/٢ .

(٤) من المتقارب ، نسب لامريء القيس بن عانس ، ولامريء القيس بن حجر الكندي ، وهو في ديوانه ٨٧ ، ولعمرو بن معد يكرب ، وهو في ملحقات ديوانه ٢٠٠ .

انظر : سمط اللآلي ١ / ٥٣١ ، وجمهرة اللغة ٢ / ٧٧٥ ، والاشتقاق ٣٧٠ ، وتخليص الشواهد ٢٤٣،٢٤٤ ، و المقاصد النحوية ٢/ ٥٩٧ .

• " صار " إذا جاءت بمعنى " رجع " نحو قوله ـ تعالى ـ : " أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ " (١) ، ومنه قول امرئ القيس :

فصرنا إلى الحسنى ورقّ كلامنا ورضت فذلّت صعبة أيّ إذلال (٢)

أو" قطع وأمال " نحو قوله ـ تعالى ـ : " فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ " (٣).

قال السمين في الدر المصون (٤) : " قرأ حمزة بكسر الصاد ، والباقون بضمِّها وتخفيفِ الراء ، ثم ذكر أن هناك خلافا مفاده أن الفارسي ذهب إلى أن القراءتين بمعنى واحد ـ وهو القطع ، والإمالة ـ ، وذلك أنه يقال : صارَه يَصُوره ويَصِيره ، بمعنى قَطَعه أو أماله ، فاللغتان لفظٌ مشترك بين هذين المعنيين ، والقراءتان تحتَملهما معًا ، وأن الفراء ذهب إلى أن الضم هو الذي يفيد ذلك ، أما الكسر فمعناه القطع فقط ، وأن هناك من ذهب إلى أن الكسر معناه القطع ، والضم معناه الإمالة،ونُقِل عن الفراء أيضًا أنه قال : " صارَه " مقلوب من قولهم : " صَراه عن كذا " ـ أي: قَطَعه عنه ـ ويقال : " صُرْتُ الشيءَ فانصار " ـ أي انقطع ـ .

قالت الخنساء :

فلو يُلاقي الذي لاقَيْتُه حَضِنٌ لَظَلَّتِ الشمُّ منه وَهْيَ تَنْصارُ (٥)

---

(١) من الآية (٥٣) في سورة " الشورى ".

(٢) من الطويل ، في ديوانه ١٣٧

انظر : التذييل والتكميل ١١ / ١٦١ .

(٣) من الآية (٢٦٠) في سورة " البقرة "

(٤) ٢ / ٥٧٥ ـ ٥٧٦ بتصرف .

(٥) من البسيط ، نسب للخنساء وليس في ديوانها

وتنصار أي : تَنقَطع .

أو " انتقل " مثل ": صار زيد إلى موضع كذا ـ أي انتقل ـ . [١]

• " زال "[٢] إذا جاءت بمعنى " انتقل " مثل " ما زال زيد عن مكانه " ـ أي : لم ينتقل عنه ـ ، ومنه قوله ـ تعالى ـ : " إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ " [٣]، أو " ماز " مثل " زِلْ ضأنك عن معزك " أي : ميِّزْ بعضها من بعض ـ . [٤].

• " بَرِحَ " إذا جاءت بمعنى " ذهب " مثل قوله ـ تعالى ـ : " وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ لَا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ " [٥]، أو " ظهر " نحو قولهم: " بَرِحَ الخفاء " [٦] ، قالوا : ومنه قول حسان بن ثابت ـ رضي الله عنه ـ :

ألا أبلـــغ أبـــا ســـفيانَ عنـــي مغلغلـــةً فقـــد بَـــرِحَ الخفـــاءُ [٧]

انظر : غرائب التفسير وعجائب التأويل ١ / ٢٣٠ ، والبحر المحيط ٢ / ٦٤٦ ، والدر المصون ٢ / ٥٧٦ .

(١) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٠٧ .

(٢) قيل : لا تستعمل إلا ناقصة ، قال السيوطي في همع الهوامع ١ / ٤٢٤ : خلافًا الفارسي فإنه أجاز في الحلبيات أنَها تأتي تَامة قياسا لا سماعا .

(٣) من الآية (٤١) في سورة " فاطر ".

(٤) انظر : التصريح ١ / ٢٣٧ .

(٥) من الآية (٦٠) في سورة " الكهف ".

(٦) فُسِّر بالمعنيين ـ ذهب ، وظهر ـ أي ظهر الأمر المستور، كأنه ذهب السر وزال .
انظر : كتاب الأفعال لابن الحداد ٤ / ٨١ ، وحاشية الصبان ١ / ٣٤٨ ، وتعليق الفرائد ٣/ ١٨٠.

(٧) من الوافر ، في ديوانه ١٨ ، برواية : فأنت مجوف نخب هواء
انظر : الجمع بين الصحيحين ٤ / ١٣١ ، والروض الأنف ٧ / ٢٥٤ .

• " فتـــئ "[1] إذا جـــاءت بمعنـــى " كســـر ، أو أطفـــأ " ، قـــال ابـــن مالـــك : " وتـتم " فتـئ " إذا أراد بهـا " كسـر وأطفـأ " ، قـال الفـراء : " فتأتـه عـن الأمـر " : كسرته ، و" فتأت النار : أطفأتها "[2].

• " انفك " إذا جاءت بمعنى " خلص ، أَو انْفَصل " نحو " انفك الأسير ، أو الخاتم " .

• " دام " إذا جاءت بِمَعْنى " بَقِي " نحو قوله ـ تعالى ـ : " خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ " [3] ، أو " سكن " ، ومنه بصيغة اسم الفاعل قوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ : " لا يبولنّ أحدكم في الماء الدّائم ويغتسل منه " [4]

• " وني " إذا جاءت بمعنى " فتر وضعف " مثل " ونيت في الأمر " .[5]

أما " ليس " فاتفق النحويون على أنها لا تستعمل تامة . [6]

٢ ـ الناقص في باب " كاد "

(١) قيل لا تستعمل إلا ناقصة ، قال السيوطي في همع الهوامع ١ / ٤٢٤ : " خلافًا للصغاني للصغاني فإنه ذكر في نوادر الإعراب استعمالها تامة .

(٢) انظر : شرح التسهيل ١/ ٣٤٣ ، والتذييل والتكميل ٤ / ١٤٣ .

(٣) من الآيتين (١٠٧ ، ١٠٨) في سورة " هود ".

(٤) صحيح البخاري ، كتاب الوضوء ـ باب البول في الماء الدائم ـ ١ / ٥٧ ، وصحيح مسلم ، ، كتاب الطهارة ـ باب النهي عن البول في الماء الراكد ـ ١ / ٢٣٥ ، وانظر : تمهيد القواعد ٣ / ١٠٩٢.

(٥) انظر : الصحاح ٦ / ٢٥٣١ (وني) ، ولسان العرب ١٥ / ٤١٥ (وني) ، وتمهيد القواعد ٣ / ١٠٩٢، وهمع الهوامع ١ / ٤٢٥ .

(٦) انظر : التصريح ١ / ٢٥٠ .

و" كاد " وأخواتها ـ أيضا ـ أفعال ناقصة تحتاج إلى اسم وخبر ، فيرتفع بها الاسم ، ويكون معناها " قارب " ، فتفتقر إلى خبر منصوب ، وتشبه بـ " كان " الناقصة ؛ لافتقارها إلى الخبر ، وتفسر بـ " قارب " ، وكان حقها أن تذكر في باب " كان " لمساواتها لها في الدخول على مبتدأ وخبر، ورفع الاسم ونصب الخبر، إلا أن هذه الأفعال رُفِض فيها غالبا ترك الإخبار بجملة فعلية ؛ فلذلك أفردت بباب .(١)

ويجوز في الناقصة حذف " أن " من خبرها حملا على " كاد " ، فتقول : " عسى زيد يخرج " ، ومنه قول هدبة بن الخشرم :

عسى الهمُّ الذي أمسيتُ فيه يكونُ وراءه فرجٌ قريبُ (٢)

وقال :

عَسَى اللهُ يُغْنِي عن بلادِ ابنِ قادرٍ بمنهَمِرٍ جَونِ الرَّبابِ سَكُوبِ (٣)

فحذف أن من " يكون " ، و " يغني " ، والفصيح أن لا يحذف. (٤)

المقابل

المقابل في هذا الباب التمام ـ أيضًا كسابقه ـ ، فإذا تغير معنى هذه الأفعال وعادت بمعنى فعل من الأفعال التامة ، رجعت تامة تكتفي بمرفوعها ، كأن تجيء "

(١) انظر : شرح التسهيل١ / ٣٨٩ .

(٢) من الوافر ، لهدبة بن الخشرم في ديوانه ٥٩ .
انظر : الكتاب ٣ / ١٥٩ ، والمقتضب ٣ / ٧٠ ، ومغني اللبيب ١ / ٢٠٣ .

(٣) من الطويل ، لهدبة بن الخشرم ، وهو في ديوانه ٨١ ، ونسب لسماعة النعامي ، ولرجل من باهلة . والجون: الأسود ، والرباب : سحاب صغار يتعلق بالسحاب الأعظم .
انظر : الكتاب ٣ / ١٥٩ ، والإشارة إلى تحسين العبارة ١٠٥، والتكملة ٢٢٧ ، والحجة للفارسى ١/ ٣٠٦ ، ورغبة الآمل ٢/ ٢٤٤ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ٢/ ٤٨١ والكامل ١ / ١٥٨ ، وخزانة الأدب ٩/ ٣٢٨ .

(٤) انظر : الكناش ٢ / ٤٦ ، ٤٧ .

كاد " مثلا بمعنى الكيد ، مثل قوله ـ تعالى ـ ، : " إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا " [١]، أو " شرع " بمعنى البدء ، مثل " شرع زيد في الصلاة " ، أو " أخذ " بمعنى " تناول " مثل " أخذ محمد الكتاب " وهكذا .

وفي غير هذا فكل أفعال هذا الباب ناقصة إلا " عسى ، وأوشك ، واخلولق " فيجوز أن تكون ناقصة [٢]، أوتامة ، ولا يكون فاعلها إلا المضارع مع " أن " كـ " عسى أَن تنجح ، واخلولق أن تفرح ، وأَوشك أَن يهزم العدو " .

قال ابن عقيل : " اختصت " عسى ، واخلولق ، وأوشك " بأنها تستعمل ناقصة ، وتامة " [٣] .

وقال السيوطي : " يسند " أوشكّ ، وعسى ، واخلولق " إلى " أن يفعل " فيغني عن الخبر ويكون " أن والفعل " سادة مسد الجزأين كما سدت مسد مفعولي " حسب "[٤] ، وقيل : بل هي حينئذ تامة مكتفية بالمرفوع كما في " كان " التامة كقوله ـ تعالى ـ : " وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا " [٥] ، " عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا " [٦] [٦] ، وقال الشاعر :

---

(١) الآية (١٥) في سورة " الطارق " .

(٢) هذا عند من يرى إعراب المقرون بـ " أن " في هذا الباب خبرا . كما سبق ـ وعلى مذهبهم يلزم تقدير تقدير مضاف ، إما في جانب الاسم نحو : عسى حال زيد الخروج ، وإما في جانب الخبر أي : عسى زيد ذا الخروج ، لوجوب صدق الخبر على الاسم ، أما الكوفيون .
انظر : شرح قواعد الإعراب ٢١ .

(٣) شرح الألفية ١ / ٣٤١ .

(٤) همع الهوامع ١ / ٤٨٠ .

(٥) من الآية (١١٦) في سورة " البقرة " .

(٦) من الآية (٧٩) في سورة " الإسراء ".

سَيُوشِـــكُ أَن تُنِـــيخَ إِلَـــى كَـــريم ينالُـــك بالنّـــدى قَبْـــل السُّـــؤَالِ [1]

ومثل هذا البيت قوله :

إذا أنـت لـم تغفـر لمـولاك أن تـرى بـه الجهـل أو صـارمته ، وهـو عاتـب

ولـم تولـه المعـروف أوشـك أن تـرى مـــوالي أقـــوام ومـــولاك غائـــب [2]

وتقول : " اخلولق أَن تمطر السَّمَاء " .

(١) من الوافر ، نسب لكثير عزة ، وليس في ديوانه .

انظر : التذييل والتكميل ٤ / ٣٥٤ ، وهمع الهوامع ١ / ٤٨١ .

(٢) البيتان من الطويل ، لم أهتد لقائله

انظر : أمالي القالي ٢ / ١٧٣ ، والتذييل والتكميل ٤ / ٣٥٤ .

وقال الخضراوي لا يجوز ذلك في " اخلولق " بل يختص بـ " أوشك ، وعسى " [1].

ولابد أن يكون بعدها " أن " ، والفعل في موضع رفع .

ويستغنى في هذا الوجه بذكر ما تضمنه اسمها من الحدث عن الخبر الذي لا يكون إلا حدثا ، مثل " عسى أن يقوم زيدٌ " و "عسى أن يخرج عمرو " . وتشبه بـ " كان " التامة ؛ لاستقلالها بمرفوعها ، وتفسر بـ " قرب " [2] .

وإن تقدم اسم ظاهر على " أن " والفعل بعد " عسى " مثل " عسى زيد أن يقوم " كان في " يقوم " ضمير يعود على " زيد " ، مطابق ـ في الإفراد وفروعه ، والتذكير وفرعه ـ لهذا الاسم المتقدم ، فيقال : " عسى الفتاة أن تقوم ، والزيدان أن يقوما ، والزيدون أن يقوموا ، والفتيات أن يقمن " .

وإن تأخر ذلك الظاهر ، وتوسطت " أن " والفعل بين " عسى " والاسم الظاهر [3] مثل " عسى أن يقوم زيد " جاز أن تكون " عسى " تامة ، وتكون " أن والفعل " في موضع رفع بها ، ويكون " زيد " مرفوعًا بالفعل الذي في صلة " أن " لا بعسى ، فيكون الفعل في هذا الوجه موحدًا على كل حال لأنه لا ضمير فيه ، فيقال : "

---

(١) همع الهوامع ١ / ٤٨٠، ٤٨١.

(٢) انظر : المرتجل ١٣٠ .

(٣) في جواز توسط " أن " والفعل بين " عسى " والاسم الظاهر خلاف ، فقد أجازه المبرد والسيرافي والفارسي . وصححه ابن عصفور . ، ومنعه الشلوبين ، فلم يجز في " عسى أن يذهب زيد " إلا أن يكون زيد فاعلا بذهب ، وعلل ذلك بأن " عسى " غير متصرف فلا يتقدم خبره على اسمه .

انظر : المطالع السعيدة ٢١٨ ، والإيضاح ٧٧ ، وشرح الجمل ٢/ ١٣٩٠ ، وتمهيد القواعد ٣ / ١٢٧٥.

عسى أن تقوم الفتاة ، وأن يقوم الزيدان ، وأن يقوم الزيدون ، و أن تقوم الفتيات . (١)

ويجوز أن تكون " عسى" ناقصة ، و " زيد " مؤخرًا مرادًا به التقديم ، مرفوعًا بـ " عسى " ، و" أن " والفعل في موضع نصب ، خبرًا لـ " عسى " ، ويكون الفعل رافعا لضمير مطابق للاسم الظاهر ، فيقال : " عسى أن تقوم الفتاة ، وأن يقوما الزيدان ، وأن يقوموا الزيدون ، وأن يقمن الفتيات " .

وإن تقدم الاسم الظاهر على " عسى " مثل " زيد عسى أن يقوم " جاز أن تكون " عسى " ناقصة ، واسمها ضميرا يعود على " زيد " ، ويكون مطابقًا له ، فيقال : " الفتاة عست أن تقوم ، والزيدان عسيا أن يقوما ، والزيدون عسوا أن يقوموا ، والفتيات عسين أن يقمن " .

وتكون جملة " عسى " خبرًا يربطها بالمبتدأ هذا الضمير .

وجاز أن تكون " عسى " تامة ، فاعلها " أن " والفعل ، فتكون خالية من الضمير ، وفاعل الفعل الذي بعد " أن " ضمير مطابق هو الرابط ، فيقال : " الفتاة عسى أن تقوم ، والزيدان عسى أن يقوما ، والزيدون عسى أن يقوموا ، والفتيات عسى أن يقمن " .(٢)

د ـ الناقص في باب الاستثناء

الناقص هنا هو مالم يذكر فيه المستثنى منه ، ولابد أن يكون الكلام غير موجب .

وغير الموجب هو المشتمل على نفي ، أو نهي .

(١) انظر : اللمع ١٤٥ ، والمرتجل ١٣١.

(٢) انظر : المرتجل ١٣١ ـ ١٣٢.

والنفي أن يقع في أَول جملة الاستثناء نفي أو نهي أو استفهام ، " ما فاز أحد إلا المُجِدّ " .[١]

قال ابن يعيش : " وغير الموجب ما كان فيه حرفٌ نافٍ ، أو استفهام ، أو نهى ، نحو قولك : " ما جاءني من أحدٍ إلا زيدًا "، و" لا يقمْ أحدٌ إلا زيدٌ " .[٢]

ويسمى الاستثناء هنا " الاستثناء المفرغ " ، مثل : " ما فاز إلا المُجِدُّ ، وما أكرمت إلا الكريم ، وما أكلت إلا من الحلال " .

ومنه قوله ـ تعالى ـ : " إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ " [٣] ، وقوله ـ جل شأنه ـ : " وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ "[٤] ، ويدخل في ذلك النفي المؤول كالاستفهام في قوله ـ تعالى ـ : " هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ " [٥].

والشرط الذي فيه معنى النهي كقوله ـ تعالى ـ : " وَمَنْ يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِئَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ "[٦] ، فإن معناه : لا تُولّوا الأدبار إلا متحرّفين لقتال أو متحيّزين إلى فئة ، ومنه : " زيدٌ غيرُ آكلٍ إلا الخبزَ " ، وقوله ـ تعالى ـ : " فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا "[٧] ، وقوله ـ سبحانه ـ : " ، : " وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ " [٨] ؛ لأن يأبى بمعنى لا يريد .

---

(١) انظر : شرح الألفية للمكودي ١٢٥ .

(٢) انظر : شرح المفصل ٢ / ٤٨ ، ٥٨ .

(٣) من الآيات (٢٥) في سورة " الأنعام " ، و(٣١) في سورة " الأنفال " ، و(٨٣) في سورة " المؤمنون " ، و(٦٨) في سورة " النمل ".

(٤) من الآية (١٧١) في سورة " النساء ".

(٥) من الآية (٤٧) في سورة " الأنعام " .

(٦) من الآية (١٦) في سورة " الأنفال " .

(٧) من الآيتين (٨٩) في سورة " الإسراء " ، و(٥٠) في سورة " الفرقان ".

(٨) من الآية (٣٢) في سورة " التوبة " .

ومنه : " وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ " [١] ؛ لأن المراد بالكبيرة هنا الصعوبة ، فكأنه قيل : لا تسهل إلا على الخاشعين ، وكذلك : " قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ نَأْخُذَ إِلَّا مَنْ وَجَدْنَا مَتَاعَنَا عِنْدَهُ ". [٢]

ومنه أيضا قولهم : " قلّ رجلٌ يقول ذلك إلا زيدا " ، و" أقل رجل يقول ذلك إلا زيدا "[٣]، ولا يجوز أن يقع هذا الاستثناء في الموجب ، فلا يقال : " حضر إلا محمد " ؛ لأن المعنى سيكون " حضر جميع الناس إلا محمدا " ، وهذا باطل . [٤]

قال ابن مالك : " ... والحاصل أن المستثنى منه لا يحذف مع إيجاب محض ؛ لأنه يلزم منه الكذب ، ألا ترى أن حقيقة قولك : " رأيت إلا زيدا " : عمَّ نظري الناس إلا زيدا ، وذلك غير جائز ، بخلاف : " لم أَرَ إلا زيدا " ، فإن حقيقته : لم أَرَ من الناس إلا زيدا ، وذلك جائز ، فإن كان في الإيجاب معنى النفي عومل معاملته نحو : " عدمتُ إلا زيدا ، وصمت إلا يومَ الجمعة " ، فإنهما بمعنى لم أجد ولم أفطر ". [٥]

إلا إذا كان هناك قرينة على إرادة جماعة مخصوصة كما في " حضر إلا محمد " إذا كان استثناء محمد من جماعة مخصوصة .

قال الرضي : " ويمكن أن يقوم ـ في بعض المواضع على بعض معين من الجنس معلوم دخول المستثنى فيه ـ دليلٌ ، كما إذا قيل لك : " ما لقيت صناع البلد " ، فتقول : " لقيت إلا فلانا " ، لكن الأغلب عدم التفريغ في الموجب " .[٦]

---

(١) من الآية (٤٥) في سورة " البقرة ".

(٢) من الآية (٧٩) في سورة " يوسف " .

(٣) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٦٩ ـ ٢٧٠ ، والبرهان ٤/ ٢٤١ .

(٤) انظر : التصريح ١/ ٣٤٨ ، وهمع الهوامع ١/ ٢٢٣ .

(٥) شرح التسهيل ٢ / ٢٧٠ .

(٦) انظر : شرح الكافية للرضي ٢ / ١٠١ .

قال في الفوائد الضيائية : " وقد يفرغ في الإيجاب لقصد المبالغة كأن تقول : " ضربني إلا محمد " والمراد كل من يتصور منه الضرب من معارفك ، أو المقصود منه المبالغة في غلو المجتمعين على ضربك " . (١)

وفي الاستثناء الناقص يفرغ العامل للعمل في المستثنى فيعرب على حسب موقعه في الجملة قبل دخول " إلا " .

قال ابن الخشاب : " فإن كان الفعل قبل إلا مفرغا لما بعدها كان لما بعدها من الحكم ما له لو لم تذكر " إلا "، كقولك : " ما قام إلا زيدٌ " ، ترفع " زيدا " لأنه فاعل لا غير ، وكذلك " ما ضربت إلا زيدا "، تنصبه لأنه مفعول لا غير، وكذلك " ما مررت إلا بزيد ". (٢)

قال ابن يعيش : " والذي يدل على أنّ الفعل عامل فيما بعد " إلا " ومسند إليه أمران : أحدهما : أن هنا فعلا لا بد له من فاعل ، وليس هنا فاعل سوى الموجود ، ولا يقال الفاعل محذوف ، إذ الفاعل لا يجوز حذفُه .

والثاني : أنه قد يؤنث الفعل لتأنيث المستثنى ، فيقال : " ما قامت إلا هندٌ " قال ذو الرُمَّة :

بَرَى النَّحْزُ والأجْرازُ ما في غُروضها فما بَقِيَتْ إلَّا الصُّدورُ الجَراشِعُ (٣)

ومن ذلك قراءة الحسن ، وجماعة من القراء غير السبعة : " فأصْبَحُوا لاَ تُرَى إلّا مَسَاكِنُهُمْ "(٤) .

---

(١) انظر : الفوائد الضيائية ١٦٩.

(٢) المرتجل ١٨٧ ـ ١٨٨.

(٣) من الطويل ، لذي الرمة في ديوانه ١٢٩٦ .

انظر : تخليص الشواهد ٤٨٢ ، وتذكرة النحاة ص ١١٣، والمحتسب ٢/ ٢٠٧ .

(٤) من الآية (٢٥) في سورة " الأحقاف ".

وهي قراءة ابن كثير ، وعاصم ، والحسن ، والأعمش ، وغيرهم . [١]

فأنَّث وإن كان القياس التذكير ؛ لأنه من مواضع العموم والتذكيرِ ؛ إذ التقدير : فما بقي شيءٌ ولا يُرَى شيءٌ . [٢]

قال ناظر الجيش : " التفريغ يأتي في جميع المعمولات من فاعل ، ومفعول ومجرور ، وظرف ، وصفة ، وحال .

ولم يستثنوا إلا المصدر المؤكد ؛ إذ لا فائدة فيه ؛ لأنّه بمنزلة تكرار العامل فلا يجوز : " ما قمت إلا قياما " إذ يصير المعنى ما قمت إلا قمت ، وأما قوله . تعالى . : " إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا " [٣] فمؤوّل . [٤]

المقابل

ويقابل الناقص هنا التام .

والتام هنا هو ما ذكر فيه المستثنى منه ، ويكون موجبا ومنفيًّا ، ومتصلا ومنقطعا ، مثل " قَامَ القَوْمُ إلا زيدا " ، و" مَرَرْتُ بِهِم إلا عَمْرًا "، و" هذَا دِينَارٌ إلا قِيرَاطًا " ، و" ما فاز أحد إلا المُجِدّ " ، و" حضر الطلاب إلا السيارات " ، و" حضر الطلاب إلا العمال " .

وقد سبق الكلام على كل هذا وأحكامه في مبحث " المتصل " .

---

(١) انظر : الحجة لابن خالويه ٣٢٧ ، والحجة للفارسي ٦ / ١٨٦ ، ومعجم القراءات القرآنية ٦ / ١٧٣ .

(٢) شرح المفصل ٢ / ٦٧ . ٦٨ .

(٣) من الآية (٣٢) في سورة " الجاثية ".

(٤) انظر : تمهيد القواعد ٥ / ٢١٢٩ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢ / ١٠٧ ، وشرح الأشموني ٢ / ١٥٠ .

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

وبعد : .

فقد وفقني الله . تعالى . لأن أُتِمَّ هذا العمل ، بمنه وعونه ، وأن أخرج منه مُقَرِّرًا :

- أن " المصطلح " في كل فَنٍّ مفتاحه ، ولكل صناعة ألفاظ . كما يقول الجاحظ [1] . .
- أنه عند وضع مصطلح في فَنٍّ ما لا بد أن تكون هناك مناسبة ، أو مشابهة ، أو مشاركة بين مدلوله اللغوي ، ومدلوله الاصطلاحي في هذا الفَنّ .
- أن أول من عنون لعلم بهذا اللفظ هم أهل الحديث عندما قالوا : " علم مصطلح الحديث " .
- أن بدايات وضع المصطلحات النحوية كانت على يد البصريين الذين بدأ وضع علم النحو على أيديهم ، وأن بداية نضج هذه المصطلحات كانت على يد الخليل وسيبويه .
- أن المصطلح النحوي قد يتعدد للمفهوم الواحد بسبب التطور الزمني ، أو اختلاف المدرسة النحوية .
- معرفة مدلول كل مصطلح أمر لابد منه لمن يريد خوض غمار هذا الفن ، وخصوصا أن بعض المصطلحات قد تخفى دقيقة من دقائقها على بعض المتخصصين في هذا الفن ، وذلك مثلا كمصطلح " الاستثناء المنقطع " الذي يعتقد بعضهم أنه مقصور على عدم كون المستثنى من جنس المستثنى منه ، مع أن الاستثناء من الجنس قد يكون منقطعا إذا كان هذا المستثنى خارجا عن المستثنى

---

(١) انظر : الحيوان ٣ / ٣٦٨ .

منه حين إطلاق الحكم عليه ، كما في " جاء القوم إلا زيدا " ، عند الحكم بالمجيء على جماعة ليس زيد منهم ، فيكون زيد قد خرج من القيام الذي حُكِم به على القوم ، لا من القوم ، قال ابن الخباز : " ومن توهم هذا فقد أخطأ " .

وبهذا يُعْلَم أن تعريف هذا المصطلح بالتعريف السابق جَرْيٌ على الغالب كما قال الفاكهي . (١)

• أن العلوم المختلفة قد تشترك في مصطلح واحد ، ويزداد الأمر صعوبة عندما يتعدد المصطلح ويختلف مدلوله في باب عن آخر في العلم الواحد ، وهذا قد يرهق الناظر في هذا الفن ، وخصوصا المبتدِئ ، وقد يرهق من يقوم بتوصيل هذا الفن إلى ذلك المبتدِئ .

وقد وجدت ذلك جَلِيًّا في فن النحو ؛ إذ لا نكاد نرى للمصطلح الذي تكرر في أكثر من باب تعريفًا شافيًا ، وربما رأينا تعريف ذلك المصطلح بمقابله ، كمصطلح " المفرد " مثلا الذي يعرف في أبواب الخبر والحال والنعت بأنه " ما ليس جملة ولا شبه جملة " ، وفي بابي " لا " النافية للجنس والمنادى بأنه " ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف " ، وغير هذا مما مرّ في هذا البحث .

ومن هنا فإني أرى أن يعاد النظر في تسمية بعض المصطلحات ، وأن يقوم على هذا العمل لجنة من الغُيُر على هذا الفن ، الذين يعرفون للتراث قدره ، ويكون هدفهم وضع لبنة في بناء هذا العلم المستطيل ، وأن يكون هذا تحت إشراف مؤسسة رسمية من المؤسسات العلمية المتخصصة .

وأختم بما بدأت به من :

---

(١) انظر : توجيه اللمع ٢١٣ ، وشرح كتاب الحدود ٢٤٣ . ٢٤٤ ، وينظر تفصيل الكلام في هذا في مبحث الاتصال ومقابله في باب الاستثناء .

سؤالي لمن وجد في عملي هذا مخالفا للصواب . أو الأولى . أن يُهديَ إليّ النصح والتقويم .

ودعائي أن يجعل الله ما كان من ثواب في هذا العمل في ميزان حسنات والِدَيَّ وحسناتي .

وأن أختم بما قاله الله . عزّ وجلّ . حاكيًا عن نبيه شعيب . على نبينا وعليه الصلاة والسلام . : " إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ".[1]

(١) من الآية (٨٨) في سورة " هود " .

ثبت بأهم المصادر والمراجع

- القرآن الكريم .
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر لعبد الغني الدمياطيّ، شهاب الدين ، تحقيق : أنس مهرة ،الناشر: دار الكتب العلمية – لبنان ، الطبعة : الثالثة ٢٠٠٦م – ١٤٢٧هـ .
- أخلاق النبي وآدابه للشيخ الأصبهاني ، تحقيق : صالح بن محمد الونيان الناشر: دار المسلم للنشر والتوزيع ـ الطبعة : الأولى ١٩٩٨.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق وشرح ودراسة : رجب عثمان محمد ، مراجعة : رمضان عبد التواب ، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة : الأولى ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م .
- أسرار العربية لأبي البركات ، كمال الدين الأنباري ، الناشر: دار الأرقم ابن أبي الأرقم ، الطبعة : الأولى ١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م .
- الاشتقاق لابن دريد الأزدي ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل بيروت ـ لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ / ١٩٩١م .
- إصلاح المنطق لابن السكيت ، تحقيق : محمد مرعب ، الناشر: دار إحياء التراث العربي ، الطبعة : الأولى ١٤٢٣ هـ ـ ٢٠٠٢ م .
- الأصول في النحو لابن السراج ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، الناشر: مؤسسة الرسالة لبنان – بيروت .
- الاقتراح في أصول النحو وجدله لجلال الدين السيوطي ، حققه وشرحه : د. محمود فجال ، الناشر : دار القلم، دمشق ، الطبعة : الأولى ١٤٠٩ – ١٩٨٩م .
- الإقناع في القراءات السبع لابن البَاذِش ، الناشر: دار الصحابة للتراث .

• الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية لآمال بنت عبد العزيز العمرو .

• ألفية ابن مالك ، طبعة دار التعاون ـ دون تاريخ .

• أمالي ابن الحاجب لابن الحاجب الكردي المالكي ، دراسة وتحقيق : د. فخر صالح سليمان قدارة ، الناشر: دار عمار – الأردن ، دار الجيل – بيروت ، ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م .

• أمالي ابن الشجري لابن الشجري ، تحقيق : الدكتور محمود محمد الطناحي ، الناشر: مكتبة الخانجي القاهرة ، الطبعة : الأولى ١٤١٣ هـ – ١٩٩١ م .

• الأمالي لأبي علي القالي ، عني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي،الناشر: دار الكتب المصرية ، الطبعة : الثانية ١٣٤٤ هـ – ١٩٢٦م .

• إنباه الرواة على أنباه النحاة لجمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم الناشر: دار الفكر العربي – القاهرة ، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت ، الطبعة : الأولى ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٢م.

• الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات كمال الدين الأنباري ، الناشر: المكتبة العصرية ، الطبعة : الأولى ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٣م .

• أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لجمال الدين ، ابن هشام ، تحقيق : يوسف الشيخ محمد البقاعي ، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

• الايضاح للفارسي ، تحقيق ودراسة د/ كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب بيروت ـ لبنان ، الطبعة : الثانية ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م .

• الايضاح في شرح المفصل لابن الحاجب النحوي ، تحقيق د/ موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني ـ بغداد .

• البحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق : صدقي محمد جميل ، الناشر: دار الفكر – بيروت ، الطبعة : ١٤٢٠ هـ .

• البديع في علم العربية لأبي السعادات المبارك ابن الأثير ، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين ، الناشر : جامعة أم القرى مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤٢٠ هـ .

• البرهان في علوم القرآن للزركشي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة : الأولى، ١٣٧٦ هـ – ١٩٥٧ م ، الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه .

• البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ، تحقيق ودراسة د/ عياد بن عيد الثبيتي ، دار الغرب الاسلامي بيروت ـ لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م .

• تاج العروس من جواهر القاموس للزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ) ، تحقيق : مجموعة من المحققين ، الناشر: دار الهداية .

• التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري البغدادي ، تحقيق : د. عبد الرحمن العثيمين ، الناشر: دار الغرب الإسلامي ، الطبعة : الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .

• تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري ، تحقيق : د. عباس مصطفى الصالحي (كلية التربية – بغداد) ، الناشر: دار الكتاب العربي ، الطبعة : الأولى ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م .

• تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق د/ عفيف عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة بيروت ، الطبعة : الأولى ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

• التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق : د. حسن هنداوي ، الناشر: دار القلم – دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء : دار كنوز إشبيليا ، الطبعة : الأولى .

• تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك الطائي الجياني ، تحقيق : محمد كامل بركات ، الناشر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م .

• التصريح بمضمون التوضيح في النحو للشيخ خالد الأزهري ، الناشر: دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م .

• التطبيق النحوي للدكتور عبده الراجحي ، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ، الطبعة : الأولى ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م .

• التعريفات لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني ، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م .

• تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، لمحمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني ، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى ، الطبعة : الأولى ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣م .

• التعليقة على كتاب سيبويه للحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي ، تحقيق : د. عوض بن حمد القوزي ، الطبعة : الأولى ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م .

• التكملة للفارسي ، تحقيق ودراسة د/ كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب بيروت ـ لبنان ، الطبعة : الثانية ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م .

• التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار ، تحقيق : عبد السلام الهراس ، الناشر: دار الفكر للطباعة – لبنان ١٤١٥هـ– ١٩٩٥م .

• تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون ، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، القاهرة – جمهورية مصر العربية ، الطبعة : الأولى ١٤٢٨ هـ .

• توجيه اللمع لأحمد بن الحسين بن الخباز ، دراسة وتحقيق : أ. د. فايز زكي محمد دياب ، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – جمهورية مصر العربية ، الطبعة : الثانية ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

• توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي المصري المالكي ، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، الناشر : دار الفكر العربي الطبعة : الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م .

• الجامع لأحكام القرآن لشمس الدين القرطبي ، تحقيق : أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش ، الناشر: دار الكتب المصرية – القاهرة ، الطبعة : الثانية ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م .

• جامع البيان في تأويل القرآن لأبي جعفر الطبري ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، الناشر : مؤسسة الرسالة ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م .

• جامع الدروس العربية لمصطفى بن محمد سليم الغلاييني ، الناشر: المكتبة العصرية ، صيدا – بيروت ، الطبعة : الثامنة والعشرون ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م .

• الجامع الصغير وشرحه النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير ، مؤلف الجامع الصغير: أبو عبد الله محمد بن الحسن الشيباني ، مؤلف النافع الكبير: محمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم الأنصاري اللكنوي الهندي ، الناشر: عالم الكتب – بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ .

• الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري ، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله

البخاري الجعفي ، تحقيق : محمد زهير بن ناصر الناصر ، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) ، الطبعة : الأولى ، ١٤٢٢هـ .

• الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم لمحمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد الأزدي الميورقي الحَمِيدي ، تحقيق : د. علي حسين البواب ، الناشر: دار ابن حزم – لبنان/ بيروت ، الطبعة : الثانية ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م .

• الجمل في النحو لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، الطبعة : الخامسة ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م .

• جمهرة اللغة لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي ، تحقيق : رمزي منير بعلبكي ، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت ، الطبعة : الأولى ١٩٨٧م .

• الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي المصري المالكي ، تحقيق : د/ فخر الدين قباوة –الأستاذ محمد نديم فاضل ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م .

• حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . دار الفكر .

• حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت–لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤١٧ هـ –١٩٩٧م .

• الحجة في القراءات السبع للحسين بن أحمد بن خالويه ، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم،الناشر: دار الشروق – بيروت ، الطبعة : الرابعة ١٤٠١ هـ .

• الحجة للقراء السبعة للفارسي ، دار المأمون للتراث بيروت ، ط : الثانية ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣م .

• الحيوان ، المؤلف : عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء الليثي ، أبو عثمان ، الشهير بالجاحظ ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة : الثانية ١٤٢٤ هـ .

• خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون ، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة ، الطبعة : الرابعة ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م .

• الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي ، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة : الرابعة .

• درة الغواص في أوهام الخواص لأبي محمد الحريري البصري ، تحقيق : عرفات مطرجي ، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت ، الطبعة : الأولى، ١٤١٨/١٩٩٨هـ .

• الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع لأحمد بن الأمين الشنقيطي ، مطبعة كردستان العلمية ـالطبعة : الأولى ١٣٢٨هـ .

• الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ، تحقيق : الدكتور أحمد محمد الخراط ، الناشر: دار القلم ، دمشق .

• دستور العلماء (جامع العلوم في اصطلاحات الفنون)، لعبد رب النبي بن عبد رب الرسول ، دار الكتب العلمية – لبنان / بيروت ، الطبعة : الأولى ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م .

• دلائل الإعجاز لأبي بكر عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر ، الناشر: مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة ، الطبعة : الثالثة ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م .

• دليل الطالبين لكلام النحويين المؤلف: مرعي بن يوسف بن أبى بكر بن أحمد الكرمى المقدسي الحنبلى ، الناشر: إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية – الكويت ، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م .

• ديوان الأخطل ، شرحه وقدم له مهدي محمد ناصر الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤ م .

• ديوان الأعشى ، شرح وتعليق د / محمد حسين ، الناشر : مكتبة الآداب المطبعة النموذجية .

• ديوان امريء القيس ، اعتنى به وشرحه عبد الرحمن المصطاوي ، دار المعرفة بيروت ـ لبنان ، الطبعة : الثانية ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م .

• ديوان أمية بن أبي الصلت ، جمعه وحققه وشرحه د / سميع جميل الجبيلي ـ دار صادر بيروت ، الطبعة : الأولى ١٩٩٨ م .

• ديوان جران العود النميري رواية أبي سعيد السكري ـ مطبعة دار الكتب المصرية القاهرة ، الطبعة : الأولى ١٣٥٠ هـ / ١٩٣١ م .

• ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب ، تحقيق د/ نعمان محمد أمين طه ، الطبعة : الثالثة ، دار المعارف .

• ديوان حسان بن ثابت ، حققه وعلق عليه د / وليد عرفات ـ دار صادر بيروت ٢٠٠٦م.

• ديوان دعبل الخزاعي ، صنعه د / عبد الكريم الأشتر ، الطبعة : الثانية ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣ م ـ دمشق .

• ديوان ذي الرمة شرح أبي نصر الباهلي رواية ثعلب ، المؤلف: أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلي ، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح ، الناشر: مؤسسة الإيمان جدة ، الطبعة : الأولى ١٩٨٢ م – ١٤٠٢ هـ .

• ديوان الشماخ بن ضرار العطفاني . مطبعة السعادة ١٣٢٧ هـ .

• ديوان الشنفري ، جمعه وحققه وشرحه د / إميل بديع يعقوب . الناشر : دار الكتاب العربي . بيروت ، الطبعة : الثانية ١٤١٧هـ / ١٩٩٦ م .

• ديوان عدي بن زيد العبادي ، حققه وجمعه محمد جبار المعبيد ١٩٥٦م .

• ديوان عمرو بن معد يكرب الزبيدي ، جمعه ونسقه مطاع الطرابيشي ، الطبعة : الأولى ١٩٧٤ م ، الطبعة : الثانية ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

• ديوان الفرزدق ، ضبط معانيه وشرحه إيليا الحاوي . دار الكتاب اللبناني الطبعة : الأولى ١٩٨٣م .

• ديوان مجنون ليلى ، جمع وتحقيق وشرح عبد الستار أحمد فراج ، مكتبة مصر .

• ديوان كثير عزة ، جمعه وشرحه د/ إحسان عباس ، دار الثقافة بيروت . لبنان ١٣٩١هـ / ١٩٧١م .

• ديوان لبيد بن ربيعة ، دار المعرفة بيروت . لبنان ، اعتنى به حمدو طماس ، الطبعة : الأولى ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م .

• ديوان النابغة الذبياني ، اعتنى به وشرحه حمدو طماس ، دار المعرفة بيروت . لبنان ، الطبعة : الثانية ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م .

• ديوان هدبة بن الخشرم العذري ، د/ يحيي الجبوري ، دار القلم الكويت ، ط : الأولى ١٩٧٦ دمشق ، ط : الثانية ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م الكويت .

• رسالة الملائكة – نشرها الميمني كملحق في آخر كتابه (أبو العلاء وما إليه)، المؤلف: أحمد بن عبد الله بن سليمان بن محمد بن سليمان، أبو العلاء المعري ، تحقيق: عبد العزيز الميمني ، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان ، الطبعة : الأولى، – ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣ م .

• الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي ، تحقيق: عمر عبد السلام السلامي ، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت ، الطبعة : الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م .

• الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر الأنباري ، تحقيق : د. حاتم صالح الضامن ، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت ، الطبعة : الأولى، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م .

• السبعة في القراءات ، لابن مجاهد البغدادي ، تحقيق : شوقي ضيف ، الناشر: دار المعارف – مصر .

• سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان ، الطبعة : الأولي ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م .

• سمط اللآلي في شرح أمالي القالي ، المؤلف: أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي ، نسخه وصححه ونقحه وحقق ما فيه واستخرجه من بطون دواوين العلم: عبد العزيز الميمني ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان .

• سنن أبي داود ، دار الرسالة العالمية ، ط : الأولى ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩ م .

• السنن الصغير للبيهقي لأحمد بن الحسين ، أبو بكر البيهقي ، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي ، دار النشر: جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي . باكستان ، الطبعة: الأولى ١٤١٠هـ – ١٩٨٩م .

• سنن ابن ماجه ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي .

• سنن النسائي ، مكتبة المطبوعات الإسلامية ، حلب ، ط : الثانية ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

• شرح الآجرومية ، المؤلف : د حسن بن محمد الحفظي .

• شرح الأشموني على ألفية ابن مالك لنور الدين الأُشْمُوني الشافعي ، الناشردار الكتب العلمية بيروت– لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م .

• شرح تسهيل الفوائد لابن مالك الطائي ، تحقيق : د. عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوي المختون ، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ، الطبعة : الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م) .

• شرح الجمل الزجاجي لابن عصفور الاشبيلي ، تحقيق د/ صاحب أبو جناح .

• شرح ديوان الحماسة للتبريزي ، الناشر: دار القلم – بيروت .

• شرح ديوان الحماسة للمرزوقي الأصفهاني ، تحقيق : غريد الشيخ ، وضع فهارسه العامة : إبراهيم شمس الدين ، الناشر: دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م .

• شرح الرضي على الكافية ، تحقيق يوسف حسن عمر ، جامعة قازيونس بنغازي ، الطبعة : الثانية ١٩٩٦هـ .

• شرح السنة لأبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط–محمد زهير الشاويش ، الناشر: المكتب الإسلامي – دمشق، بيروت ، الطبعة : الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

• شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب ، لمحمد بن الحسن الرضي الإستراباذي ، حققهما ، وضبط غريبهما ، وشرح مبهمهما، الأساتذة : محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف ، محمد محيى الدين عبد الحميد ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .

• شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري ، تحقيق: عبد الغني الدقر ، الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا .

• شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لشمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي ، المحقق : نواف بن جزاء الحارثي ، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ، المملكة العربية السعودية (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق ، الطبعة : الأولى ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م .

• شرح شواهد المغني لجلال الدين السيوطي ، وقف على طبعه وعلق حواشيه : أحمد ظافر كوجان ، مذيل وتعليقات : الشيخ محمد محمود ابن التلاميد التركزي الشنقيطي ، الناشر: لجنة التراث العربي ، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .

• شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لعبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، الناشر : دار التراث – القاهرة ، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه ، الطبعة : العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م .

• شرح قواعد الإعراب لابن هشام ، المؤلف: محمد بن مصطفى القُوجَوي، شيخ زاده ، دراسة وتحقيق: إسماعيل إسماعيل مروة ، الناشر: دار الفكر المعاصر (بيروت – لبنان) ، دار الفكر (دمشق – سورية) ، الطبعة : الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م .

• شرح كافية ابن الحاجب لابن جماعة ، تحقيق وتعليق د/ محمد محمد داود ، دار المنار .

• شرح الكافية الشافية لابن مالك الطائي الجياني ، تحقيق : عبد المنعم أحمد هريدي ، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة ، الطبعة : الأولى .

• شرح كتاب الحدود في النحو لعبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي ، تحقيق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري ، الناشر: مكتبة وهبة – القاهرة ، الطبعة : الثانية ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م .

• شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي ، تحقيق : أحمد حسن مهدلي ، علي سيد علي الناشر: دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة : الأولى ٢٠٠٨ م .

• شرح كتاب سيبويه (جزء من الكتاب (من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال) حُقِّق كرسالة دكتوراه) لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني ، أطروحة دكتوراة لـ: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي ، إشراف: د تركي بن سهو العتيبي، جامعة: الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض - المملكة العربية السعودية ، عام : ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م.

• شرح كتاب سيبويه للسيرافي ، رسالة دكتوراة بكلية اللغة العربية . جامعة الأزهر بالقاهرة . تحقيق د / دردير محمد أبو السعود .

• شرح المفصل للزمخشري لابن يعيش ، أبو البقاء ، موفق الدين الأسدي الموصلي ، قدم له : الدكتور إميل بديع يعقوب ، الناشر: دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .

• شرح المفصل في صنعة الاعراب الموسوم بالتخمير للخوارزمي ، تحقيق د / عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الاسلامي .

• شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين . مؤسسة الرسالة ، ط : الثانية ١٩٩٤م .

• شرح المقدمة المحسبة لطاهر بن أحمد بن بابشاذ ، تحقيق : خالد عبد الكريم ، الناشر: المطبعة العصرية – الكويت ، الطبعة : الأولى ١٩٧٧ م .

• شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف لأبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي ، تحقيق : الدكتور عبد الحميد هنداوي ، الناشر : المكتبة العصرية ، بيروت – لبنان ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م .

• شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، المؤلف: بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، الناشر: دار الكتب العلمية ، الطبعة : الأولى ، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .

• شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر لعلي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري ، تحقيق : قدم له : الشيخ عبد الفتح أبو غدة، حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم ، الناشر: دار الأرقم - لبنان / بيروت .

• شرح نقائض جرير والفرزدق لأبي عبيدة معمر بن المثنى ، تحقيق : محمد إبراهيم حور - وليد محمود خالص ، الناشر : المجمع الثقافي ، أبو ظبي ، الإمارات ، الطبعة : الثانية ١٩٩٨م .

• شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب النحوي ، دراسة وتحقيق د/ موسى بناي علوان العليلي . مطبعة الآداب في النجف الاشراف ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .

• شعر الأحوص الأنصاري ، جمعه وحققه / عادل سليمان جمال ، قدم لـه د/ شوقي ضيف ، مطبعة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة : الثانية ١٤١١ هـ/ ١٩٩٠م ، مطبعة المدني .

• الشعر والشعراء ، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ، الناشر: دار الحديث ، القاهرة ١٤٢٣ هـ .

• الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها لأحمد ابن فارس بن زكرياء القزويني الرازي ، الناشر: محمد علي بيضون ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م

• الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار ، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت ، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

• ضياء السالك إلى أوضح المسالك ، المؤلف: محمد عبد العزيز النجار ، الناشر: مؤسسة الرسالة ، الطبعة : الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .

• الطبقات الكبرى ، القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم ، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد ، تحقيق : زياد محمد منصور ، الناشر : مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة ، الطبعة : الثانية ١٤٠٨هـ .

• العقد الفريد لأحمد بن عبد ربه الأندلسي ، تحقيق د/ مفيد محمد قميحة . دار الكتب العلمية بيروت . لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤٠٤هـ / ١٩٨٣م .

• عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد في إعراب الحديث لجلال الدين السيوطي ، تحقيق : حسن موسى الشاعر ، الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .

• عمدة الكتاب لأبي جعفر النَّحَّاس ، تحقيق : بسام عبد الوهاب الجابي ، الناشر: دار ابن حزم – الجفان والجابي للطباعة والنشر ، الطبعة : الأولى ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤م.

• العين للخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق د/ مهدي المخزومي ، د/ إبراهيم السامرائي ، دار ومكتبة الهلال .

• غرائب التفسير وعجائب التأويل لأبي القاسم برهان الدين الكرماني، ويعرف بتاج القراء ، دار النشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية – جدة، مؤسسة علوم القرآن – بيروت .

• غريب الحديث ، المؤلف: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي ، تحقيق : عبد الكريم إبراهيم الغرباوي ، خرج أحاديثه : عبد القيوم عبد رب النبي ، الناشر: دار الفكر – دمشق ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢ م .

• فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية للحازمي ، مكتبة الأسدي ، مكة المكرمة ، ط : الأولى ١٤٣١هـ / ٢٠١٠م .

• فقه النوازل لبكر بن عبد الله أبو زيد بن محمد بن عبد الله بن بكر بن عثمان بن يحيى بن غيهب بن محمد ، الناشر : مؤسسة الرسالة ، الطبعة : الأولى – ١٤١٦ هـ ، ١٩٩٦ م .

• الكافية في علم النحو لابن الحاجب ، تحقيق : الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر ، الناشر: مكتبة الآداب – القاهرة ، الطبعة : الأولى، ٢٠١٠ م .

• الكامل في اللغة والأدب للمبرد ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الناشر: دار الفكر العربي – القاهرة ، الطبعة : الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م .

• الكتاب لسيبويه ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، الناشر: مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة : الثالثة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

• كتاب الأفعال لابن القَطَّاع الصقلي ، الناشر: عالم الكتب ، الطبعة : الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م .

• كتاب اللامات للزجاجي ، تحقيق مازن المبارك . دار الفكر . دمشق ، الطبعة : الثانية ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥ م .

• الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري جار الله ، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت ، الطبعة : الثالثة - ١٤٠٧ هـ .

• كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي ، تحقيق د/ علي دحروج ، مكتبة لبنان ناشرون . بيروت . الطبعة : الأولى ١٩٩٦م .

• كشف الخفاء ومزيل الإلباس لإسماعيل بن محمد بن عبد الهادي الجراحي العجلوني الدمشقي، أبو الفداء ، تحقيق : عبد الحميد بن أحمد بن يوسف بن هنداوي ، الناشر: المكتبة العصرية ، الطبعة : الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .

• الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، المؤلف: أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي ، تحقيق : عدنان درويش – محمد المصري ، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت .

• الكناش في فني النحو والصرف لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي ابن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب ، دراسة وتحقيق : الدكتور رياض بن حسن الخوام ، الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان ٢٠٠٠ م .

• ابن كيسان النحوي ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير ، إعداد محمد ابن حمود الدعجاني ، جامعة الملك عبد العزيز ، كلية الشريعة ١٣٩٧ /١٣٩٨ هـ ١٩٧٧ / ١٩٧٨ م .

• اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري ، تحقيق: د. له النبهان ، الناشر: دار الفكر – دمشق ، الطبعة : الأولى ١٤١٦هـ /١٩٩٥م .

• لسان العرب لجمال الدين ابن منظور الأنصاري ، الناشر: دار صادر – بيروت ، الطبعة : الثالثة – ١٤١٤ هـ .

• لسان المحدثين تأليف محمد خلف سلامة ، تم نشره في ملتقى أهل الحديث ٢٠٠٧م

• اللمحة في شرح الملحة ، المؤلف: محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ ، تحقيق : إبراهيم بن سالم الصاعدي ، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م .

• اللمع في العربية لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي ، تحقيق : فائز فارس ، الناشر: دار الكتب الثقافية – الكويت .

• مجالس ثعلب لأحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب .

• مجلة لسان العرب ، العدد الثامن والأربعون ، الرباط . مطبعة النجاح الجديدة .

• مجمع الأمثال للميداني النيسابوري ، تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد ، الناشر: دار المعرفة – بيروت ، لبنان .

• مجمع الزوائد ومنبع الفوائد لنور الدين الهيثمي ، تحرير الحافظين العراقي وابن حجر ، الطبعة : الثانية ١٩٦٧ م ، دار الكتاب العربي ـ بيروت .

• مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج ، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد ، دار ابن قتيبة ـ الكويت .

• المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي ، الناشر: وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، الطبعة : ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م .

• المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الأندلسي المحاربي ، تحقيق : عبد السلام عبد الشافي محمد ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة : الأولى – ١٤٢٢ هـ .

• المحكم والمحيط الأعظم ، المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي ، تحقيق : عبد الحميد هنداوي ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة : الأولى ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م .

• المدارس النحوية لشوقي ضيف ، الناشر: دار المعارف .

• المذكر والمؤنث ، المؤلف: سعيد بن إبراهيم التستري، البغدادي، النصراني، أبو الحسين الكاتب .

• مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان لأبي محمد عفيف الدين عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي ، وضع حواشيه: خليل المنصور ، الناشر: دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة : الأولى، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧م.

• المرتجل لابن الخشاب ، تحقيق ودراسة : علي حيدر (أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق) ، الطبعة : دمشق ١٣٩٢ هـ – ١٩٧٢ م .

• المزهر في علوم اللغة وأنواعها لجلال الدين السيوطي ، تحقيق : فؤاد علي منصور ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة : الأولى ٤١٨هـ /٩٩٨م .

• المسائل البصريات لأبي علي الفارسي ، تحقيق : د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد ، الناشر : مطبعة المدني ، الطبعة : الأولى ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م .

• المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ، تحقيق د / محمد كامل بركات ، الطبعة : الثانية ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م .

• المستقصى في أمثال العرب للزمخشري ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة : الثانية ١٩٨٧م .

• مسند الإمام أحمد بن حنبل ، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، الناشر: دار الحديث – القاهرة ، الطبعة : الأولى ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥ م .

• مسند الحميدي ، المؤلف: أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله القرشي الأسدي الحميدي المكي ، حقق نصوصه وخرج أحاديثه : حسن سليم أسد الدَّارَانيّ ، الناشر: دار السقا، دمشق – سوريا ، الطبعة : الأولى ١٩٩٦ م.

• مسند الإمام الشافعي للشافعي ، رتبه على الأبواب الفقهية : محمد عابد السندي ، عرف للكتاب وترجم للمؤلف : محمد زاهد بن الحسن الكوثري ، تولى نشره وتصحيحه ومراجعة أصوله على نسختين مخطوطتين : السيد يوسف علي الزواوي الحسني ، السيد عزت العطار الحسيني ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ١٣٧٠ هـ – ١٩٥١ م .

• المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، المؤلف : مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، الناشر : دار إحياء التراث العربي – بيروت .

• مصابيح السنة لأبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي ، تحقيق : الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي ، محمد سليم إبراهيم سمارة ، جمال حمدي الذهبي ، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت – لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م .

• معالم السنن ، وهو شرح سنن أبي داود ، المؤلف : أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي ، الناشر: المطبعة العلمية – حلب ، الطبعة : الأولى ١٣٥١ هـ – ١٩٣٢ م .

• معاني القراءات للأزهري ، المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي أبو منصور ، الناشر: مركز البحوث في كلية الآداب – جامعة الملك سعود ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤١٢ هـ – ١٩٩١ م .

• معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، الناشر: عالم الكتب – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .

• معاني النحو ، المؤلف: د. فاضل صالح السامرائي ، الناشر : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن ، الطبعة : الأولى ، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠م .

• معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع ، المؤلف: أبو عبيد عبد الله ابن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي ، الناشر: عالم الكتب، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٣ هـ.

• مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ، تحقيق : د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله ، الناشر: دار الفكر – دمشق ، الطبعة : السادسة ١٩٨٥م .

• مفتاح العلوم للسكاكي الخوارزمي ، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه : نعيم زرزور ، الناشر: دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة : الثانية ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.

• المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري ، تحقيق : د. علي بو ملحم ، الناشر: مكتبة الهلال – بيروت ، الطبعة : الأولى ١٩٩٣م .

• المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة لشمس الدين السخاوي ، تحقيق : محمد عثمان الخشت ، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت ، الطبعة : الأولى ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م .

• المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) للشاطبي ، تحقيق : مجموعة محققين وهم : الجزء الأول/ د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، الجزء الثاني/ د. محمد إبراهيم البنا ،الجزء الثالث/ د. عياد ابن عيد الثبيتي ، الجزء الرابع/ د. محمد إبراهيم البنا/د. عبد المجيد قطامش ، الجزء الخامس/ د. عبد المجيد قطامش ، الجزء السادس/ د. عبد المجيد قطامش الجزء السابع/ د. محمد إبراهيم البنا/د. سليمان بن إبراهيم العايد/د. السيد تقي ، الجزء الثامن/ د. محمد إبراهيم البنا ، الجزء التاسع/د. محمد إبراهيم البنا ، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة ، الطبعة : الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

• المقتضب للمبرد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عظيمة ، الناشر: عالم الكتب – بيروت

• المقرب لابن عصفور ، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري ، عبد الله الجبوري ، ط : الأولى ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م .

• المقصور والممدود لابن ولاد ، تحقيق : بولس برونله ، الناشر : مطبعة ليدن، ١٩٠٠ م

• نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوي . رحمه الله . ، تحقيق : أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل ، الناشر: مكتبة إحياء التراث الإسلامي ، الطبعة : الأولى ٢٠٠٥م-١٤٢٦هـ .

• النشر في القراءات العشر لشمس الدين أبو الخير ابن الجزري ، تحقيق : علي محمد الضباع ، الناشر : المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية] .

• النكت في تفسير كلام سيبويه للأعلم الشنتمري ، دراسة وتحقيق الأستاذ رشيد بلحبيب ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م .

• النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري ، تحقيق د/ محمد عبد القادر أحمد ، دار الشروق ، الطبعة : الأولى ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .

• وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، المؤلف: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي ، تحقيق : إحسان عباس ، الناشر: دار صادر – بيروت .

• همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي ، تحقيق : عبد الحميد هنداوي ، الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر .